عصام سخنيني

الجريمة المقدسة

الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الجريمة المقدّسة

الإبادة الجماعية
من أيديولوجيا الكتاب العبري
إلى المشروع الصهيوني

الجريمة المقدّسة

الإبادة الجماعية
من أيديولوجيا الكتاب العبري
إلى المشروع الصهيوني

عصام سخنيني


المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

سخنيني، عصام

الجريمة المقدسة: الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني/ عصام سخنيني.
١٩٢ ص.؛ ٢٤ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. ١٦٩ ـ ١٧٦) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2471-4

١. الإبادة الجماعية ـ فلسطين. ٢. إبادة الشعوب ـ إسرائيل. ٣. الهجرة القسرية ـ فلسطين.
٤. فلسطين ـ تاريخ ـ الاحتلال الصهيوني. ٥. غزة ـ تاريخ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧. أ. العنوان.
304.663095694

العنوان بالإنكليزية
Holy Crime:
Genocide: From Ideology of the Hebrew Bible to the Zionist Project
by Issam Sakhnini

الناشر




شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ ـ ١١ ـ رياض الصلح ـ بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ ـ لبنان
هاتف: ٩ ـ ٨ ـ ٩٩١٨٣٧ ١ ـ ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس ٢٠١٢

إهـــــداء

إلى نعمت

الزوجة والصديقة

وقد رافقتني بصبر

في جميع مراحل تأليف هذا الكتاب

عصام

شكر

إلى عمادة البحث العلمي في جامعة البترا (في عمان) لما قدّمته من دعم مالي مشكور لسدّ بعض تكاليف البحث في هذا الكتاب.

وإلى مديرة مكتبة جامعة البترا والعاملين والعاملات فيها لحرصهم على تأمين المصادر التي يحتاج إليها الباحث. وأخص بالإشادة مبادرة المكتبة المتميزة بالاشتراك في قواعد البيانات العلمية العالمية، وإتاحتها لأعضاء الهيئات الأكاديمية في الجامعة، ولطلبتها أيضا، بسهولة ويسر ومن دون مقابل. وأقرّ بأنه لولا هذه القواعد، بكل ما فيها من ثراء علمي، ما كان يمكن لكتابي أن يستكمل مصادره ومراجعه.

وإلى معهد الدوحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) لتبنيه نشر هذا الكتاب وإخراجه في حلّة لائقة.

ولا أحمّل الجهة الداعمة (جامعة البترا) ولا الناشر (معهد الدوحة) مسؤولية ما جاء في الكتاب من آراء، فهي من مسؤوليتي وحدي.



المحتويـات

مقدمـة

ظهر مصطلح Genocide، الذي يترجم عادة إلى العربية بتعبير «الإبادة الجماعية» أو «إبادة الجنس»، (وهو ما سوف نعرض معناه ومدلولاته تفصيلًا في الفصل الأول من هذا الكتاب)، في أواسط أربعينيات القرن الماضي ليصف الجرائم التي ارتكبتها ألمانيا النازية في أوروبا. وقد شاع التعبير منذ ذلك الحين مع تنويعات واشتقاقات مختلفة منه، ونُشِرَت بحوث وكتب أكثر عددًا من أن تحصى عن هذا الموضوع في تجلياته التاريخية القديمة والحديثة والمعاصرة. كما نحت بحوث أخرى نحو «التنظير» في تحليل الموضوع وتعريفه والبحث في دلالاته وبدائله، وكان بعضها يتخذ شكل الدراسات التطبيقية على حالات معينة.

من هذا العدد الذي لا يحيط به حصر احتلت مزاعم القتل الجماعي والاضطهاد اللذين تعرّض لهما اليهود في تاريخهم النسبة الأعظم. وبعض هذه المزاعم ينتمي إلى جنس الحكايات الأسطورية التي لم تثبت صحتها تاريخيًا، وبعضها يستند إلى وقائع حدثت، منها ما كان صحيحًا والأغلب وقع في فخّ المبالغة والتهويل.

لدى أي مراجعة لهذا الكم الهائل من الدراسات والكتب التي عالجت موضوع إبادة الجنس تتضح ندرة ما كُتِب، في الغرب خاصة، عما تعرّض له الفلسطينيون من جرائم على أيدي الصهيونيين وهي التي يمكن تصنيفها ضمن مفهوم إبادة الجنس أو الإبادة الجماعية. وإذا حدث أن ظهر في تلك الدراسات شيء عن تلك الجرائم فالأغلب أن يُشَار إليها بابتسار وكحوادث منفردة من دون أن توضع في سياق منظومة شاملة بحيث تكون تلك الحوادث، بتكرارها وتنوعها، تعبيرات عملية عن تلك المنظومة.

أما ما أردناه في كتابنا هذا فهو وضع تلك الجرائم (القتل الجماعي، الترحيل السكاني، التطهير العرقي، إبادة المكان والجغرافيا، اغتيال الذاكرة بتزييف التاريخ وطمسه، تدمير البنى السياسية والاجتماعية للشعب: وكلها تقع تحت عنوان الإبادة الجماعية) ضمن المنظومة الشاملة التي يجسّدها المشروع الصهيوني.

المشروع الصهيوني في نشأته وصيرورته ومراميه هو بنية استئصالية/ إقصائية للآخر (كان الفلسطينيون هدفها الأول والمباشر) بهدف الحلول محله في الفضاء الجغرافي الذي كان يشغله. وبذلك، لا تزيد تلك الجرائم التي تقع في إطار مفهوم الإبادة الجماعية، بتنويعاته ومرادفاته المختلفة، عن أن تكون مخرجات تلقائية لتلك البنية.

اكتسب المشروع الصهيوني خصائصه البنيوية في الاستئصال والإقصاء من مصدرين: **أحدهما** الكولونيالية/ الاستيطانية الأوروبية (وُلِدَت الصهيونية على فراش الاستعمار الغربي في أواخر القرن التاسع عشر) وهي التي نجحت في بسط سلطتها على المناطق التي ابتليت بشرورها في أميركا وإفريقيا وآسيا وأستراليا بعمليات ممنهجة استهدفت استئصال السكان المحليين في مواطنهم أو عزلهم في معازل مفصولة عن مناطق المستوطنين الأوروبيين. أما المصدر **الثاني** فهو ما استعاره المشروع الصهيوني من مفردات الكتاب العبري ليشكل منها مضمونه الأيديولوجي بما فيها من تأسيس للفكر الإبادي، بل إسباغ صفة القداسة عليه من حيث هو فكر وأيضًا فعل وممارسة.

المصدران إذًا، بتقاطعهما، يشكلان بنية المشروع الصهيوني الكولونيالي/ الاستيطاني بكل ما يتضمنه هذا التعبير من سلب لأرض الشعب المُستهدَف (الفلسطيني هنا) واجتثاثه من أرضه من الجذور، وهما ما ينطبق عليهما تمامًا معنى الإبادة الجماعية.

هكذا، فإن ما يهدف إليه هذا الكتاب هو محاولة تقديم فهم للمشروع الصهيوني قائم على تحليل بنيته الإبادية، أكان ذلك في نشأته أم غاياته أم صيرورته أم مخرجاته.

الفصل الأول

تعريفات وتحديد مفاهيم

(١)
إبادة الجنس
المدلول والمصطلحات الرديفة

إبادة الجنس

في أثناء الحرب العالمية الثانية، أضيف إلى معجم المفردات السياسية مصطلح جديد باللفظة الإنكليزية: genocide، الذي يُتَرْجَم عادة إلى اللغة العربية بمصطلحي «الإبادة الجماعية» و«إبادة الجنس». ابتدع هذا المصطلح الباحث القانوني البولندي رفائيل لمكين (Raphael Lemkin) في كتاب له عن حكم دول المحور (ألمانيا النازية وحلفائها) في الأقطار الأوروبية التي احتلتها في الحرب العالمية الثانية. صدر الكتاب أول مرة عام ١٩٤٤ عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في الولايات المتحدة الأميركية. وقد نحت لمكين[١] كلمة genocide من لفظتين: genos، من اليونانية القديمة، التي تعني الجنس أو القبيلة، وcide، من اللاتينية، التي تعني القتل. كذلك استخدم مصطلح ethnocide مرادفًا لذلك المصطلح حيث ethnos اليونانية تعني الأمة، من هنا جاء تعبيرنا العربي «إبادة الجنس».

يوضح لمكين، في تعريفه المصطلح، أن الإبادة الجماعية لا تعني بالضرورة تدميرًا كاملًا لأمة، بل تدل على مخطط منسق من أفعال مختلفة تستهدف تدمير قواعد الحياة الأساسية لمجموعة قومية بهدف

---

(١) Raphael Lemkin, *Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress*, with New Introduction by Samantha Power (Clark, NJ: Lawbook Exchange, 2005), p. 79 (First Published by Carnegie Endowment for International Peace, 1944).

محقها. يتوخى هذا المخطط تفسيخ المؤسسات السياسية والاجتماعية للمجموعة القومية وثقافتها ولغتها ومشاعرها القومية ودينها ووجودها الاقتصادي، كذلك تدمير أمن الأفراد المنتمين إلى هذه المجموعة وحريتهم وصحتهم وكرامتهم وأيضًا حياتهم. الإبادة الجماعية، بذلك، تستهدف المجموعة القومية من حيث هي كيان، بينما تستهدف الأفعال المشمولة فيها الأفراد لا بصفتهم الفردية بل من حيث هم أعضاء في المجموعة القومية.

دخل هذا المصطلح القاموس الدولي رسميًا بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الرقم ٢٦٠ (أ) ٣ الذي اتخذته في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ والقاضي بإنشاء معاهدة لمنع جرائم الإبادة الجماعية ومعاقبتها[٢]، وهي التي وضعت موضع التنفيذ ابتداء من الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١. وقد عرّفت المادة الثانية من هذه المعاهدة الإبادة الجماعية بأنها تعني أيًّا من الأعمال التالية التي ترتكب بقصد تدمير أيّ جماعة عرقية أو جنسية أو دينية، أكان كاملًا أم جزئيًا، مثل: (أ) قتل أعضاء هذه الجماعة، (ب) إلحاق ضرر خطير جسدي أو عقلي بأعضاء الجماعة، (ج) إلحاق أذى بشكل متعمد بالأوضاع الحياتية للجماعة مقصود منه أن يؤدي إلى تدميرها كليًا أو جزئيًا، (د) نقل أطفال جماعة إلى جماعة أخرى بالقوة.

وربما يجوز التفكير بأن ما تعرّض له اليهود من أعمال اضطهاد وقتل على أيدي ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية كان وراء ابتداع هذه اللفظة الجديدة (ونلاحظ أن أول من صاغها كان يهوديًّا من بولندا)، إلا أن المصطلح شاع وكثر استخدامه (مع تنويعات مختلفة في تفسيره ودلالاته ومشتقات كثيرة منه) ليستخدم وصفًا لحالات من القتل الجماعي شهدتها مناطق عديدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، كما استُخْدِم بأثر رجعي ليصف أعمال قتل من هذا النوع حدثت في التاريخ السابق

(٢) «Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide,» (United Nations General Assembly, 9 December 1948).

لابتداع هذا المصطلح ووجد المؤرخون الذين كتبوا عنها أنها تقع تحت تصنيف الإبادة الجماعية أو إبادة الجنس.

توسّع البحث الحديث في تعاطيه مع مسألة الإبادة الجماعية ليضيف مفردات أخرى إلى تلك القائمة التي حددتها معاهدة الأمم المتحدة المشار إليها، لتدخل هذه المفردات أيضًا في إطار هذا المصطلح. تهمّنا هنا منها ثلاثة: التطهير العرقي (Ethnic Cleansing)، والترحيل (Transfer)، وإبادة الذاكرة Motorcade (أو Memorycide)، فالفعل في هذه المصطلحات الثلاثة يلتقي مع فعل «قتل الجماعة» ماديًا أو معنويًا، ومع إلحاق الضرر الخطير، الجسدي والعقلي، بأعضائها، والأذى المتعمد بأوضاعها الحياتية بما يؤدي إلى تدميرها كليًا أو جزئيًا.

التطهير العرقي[٣]

ظهر مصطلح Ethnic Cleansing، الذي يترجم عادة إلى العربية بتعبير «التطهير العرقي»، لأول مرة في الاستخدام السياسي في أيار/ مايو ١٩٩٢ خلال المرحلة الأولى من الحرب في البوسنة (من مناطق يوغسلافيا السابقة) لوصف الهجمات الصربية على المسلمين البوسنيين بهدف طردهم من مناطقهم[٤]. أخذ المصطلح في الشيوع مذّاك، ليُطَبَّق على حالات مختلفة من أشكال الصراع المعاصر في العالم، خاصة في إفريقيا، وكذلك، بتأثير رجعي، على حالات في التاريخ تعرّضت فيها أقوام أو شعوب (أو جماعات إنسانية عمومًا) لأعمال عنف استهدفت اقتلاعها من مناطق سكناها الأصلية.

---

(٣) نستخدم هنا المصطلح بهذا اللفظ، «التطهير العرقي»، فقط لأنه شاع هكذا، وإن كنا نعترض عليه، إذ هو عند النظر إلى معناه المعجمي يدل على أن هناك «نَجَسًا» ما تنبغي إزالته أو التخلص منه، وهذا «النَّجَس» هو القوم الذين يقع عليهم فعل التطهير. واللفظ الإنكليزي Cleansing له الدلالة نفسها؛ فمن جملة معانيه إزالة الأوساخ أو القاذورات عن شيء، كما يستخدم للدلالة على التخلص من الذنوب والخطايا. في الحقيقة، لا نجد أنفسنا مخوَّلين لاقتراح مصطلح آخر بديل فنبقيه هنا كما هو مع تحفظنا عن استعماله بهذه الصيغة.

(٤) Norman M. Naimark, *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2001), p. 3.

كان ما تعرّض له السكان في البوسنة والهرسك من أعمال قتل خلفيةً لظهور تعريفات مختلفة لمصطلح التطهير العرقي. وقد عرض درازن بتروفيش (Drazen Petrovic)، الباحث القانوني في جامعة سراييفو، في دراسة تحليلية معمقة له نشرت عام ١٩٩٤، صيغًا مختلفة من هذه التعريفات متتبعًا أصولها وتطوراتها ليتوصل في النتيجة إلى عرض تعريف خاص به كما يلي:

إن التطهير العرقي هو سياسة واضحة جدًا لمجموعة ما من الأشخاص تقوم بشكل منهجي باجتثاث مجموعة أخرى من منطقة ما على أساس أصولها الدينية أو العرقية أو القومية. تتضمن هذه السياسة ممارسة العنف، وكثيرًا ما ترتبط بالعمليات العسكرية. وهي تحقق غايتها باستخدام جميع الوسائل من التمييز حتى الاستئصال، بما تستتبعه من انتهاك حقوق الإنسان والشرائع الإنسانية الدولية[٥].

وضعت الأمم المتحدة تعريفًا متضمنًا تفصيلات مختلفة للممارسات التي تقع في إطار معنى التطهير العرقي. جاء ذلك في تقرير أعدته مجموعة من الخبراء عيّنهم مجلس الأمن الدولي لاستقصاء الأوضاع المفجعة التي وقعت في مناطق يوغسلافيا السابقة. خلص تقرير الخبراء هذا الذي قُدِّمَ إلى مجلس الأمن في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ إلى النتيجة التالية[٦]:

إن التطهير العرقي يعني تعريض منطقة ذات عرقية متجانسة لاستخدام القوة أو الترهيب لترحيل أشخاص من جماعة معينة من تلك المنطقة.

وقد أوضح التقرير الأعمال والممارسات التي يتضمنها التطهير العرقي بأنها:

استخدام الجريمة، والتعذيب، والاعتقالات التعسفية، والإعدام من دون محاكمة، والاغتصاب والاعتداءات الجنسية، ومحاصرة السكان

(٥) Drazen Petrovic, «Ethnic Cleansing- an Attempt at Methodology,» *European Journal of International Law*, vol. 5, no. 1 (1994), p. 351.

(٦) «Final Report of the Commission of Experts Established Pursuant to Security Council Resolution 780 (1992),» (S/1994/674, 27 May 1994), p. 33.

المدنيين في معتزلات، والهجمات العسكرية على المدنيين والمناطق المدنية أو التهديد بها، والتدمير الغاشم للممتلكات. ومثل هذه الأعمال تشكل جرائم ضد الإنسانية، كما يمكن تشبيهها بجرائم الحرب.

فرّق بعض الباحثين بين معنى التطهير العرقي ومعنى الإبادة الجماعية/إبادة الجنس. في رأي نايمارك[٧] أنه في حين أن الإبادة الجماعية تستهدف قتل جماعة عرقية أو دينية أو قومية، أو قتل قسم منها، فإن القصد من التطهير العرقي هو ترحيل الناس بما في ذلك على الغالب إزالة كل أثر لهم من منطقة معينة. بمعنى أن غرض التطهير العرقي هو التخلص من جماعة عرقية أو دينية أجنبية والاستيلاء على المنطقة التي كانت تقيم فيها.

غير أن هذا التفريق بين المصطلحين غير واقعي، إذ إن عملية الترحيل تصاحبها عادة أعمال عنف، إجرامية على الأغلب. ذلك لأنَّ الناس الذين يُستَهدَفون بالترحيل لا يتخلون عن مناطق سكناهم بطريقة سلمية، فهم يتمسكون بوطنهم وثقافتهم السائدة فيه ومنازلهم وممتلكاتهم ويقاومون أي محاولة لانتزاعها منهم، ما يستوجب استخدام وسائل عنيفة لإجبارهم على الرحيل حيث القتل هو الأسلوب الأكثر اتباعًا. هذا يدخل تمامًا في إطار المعنى المقصود بمصطلح الإبادة الجماعية. في هذا السياق، أقرَّ تقرير خبراء الأمم المتحدة المشار إليه أعلاه بأن الممارسات التي تحدث في أثناء التطهير العرقي تقع في إطار معنى الإبادة الجماعية/إبادة الجنس (Genocide) كما بيّنتْ معناها معاهدة منع الإبادة الجماعية (التي كنا عرضناها من قبل).

يرى أحد الباحثين الذين تعمقوا في دراسة ظاهرة الإبادة الجماعية[٨] أن التطهير العرقي يتطابق مع فعل الإبادة الجماعية لا في موجة العنف

---

(٧) Naimark, *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe*, p. 3.

(٨) Robert M. Hayden, «Schindler's Fate: Genocide, Ethnic Cleansing, and Population Transfers,» *Slavic Review*, vol. 55, no. 4 (Winter 1996), Cited in: Scott Nicholas Romaniuk and Joshua Kenneth Wasylciw, «Knowing Genocide: The Practice of Mass-Killing in Ideologically Motivated Wars of Annihilation,» *European Journal of Scientic Research*, vol. 41, no. 1 (2010), p. 27.

الابتدائية الأولى فحسب بل في كون النتائج التي تعقبه مستمرة لآماد طويلة؛ فضحايا التطهير العرقي يتعرضون للموت في أثناء مغادرة مناطقهم الأصلية وفي مخيمات اللجوء، كما أن تاريخ التطهير العرقي طافح بحالات هرب السكان بمختلف الوسائل بما فيها الهروب مشيًا على الأقدام وبوسائط النقل غير المناسبة وما ينجم عن ذلك من فقر وجوع ومجاعات ووفيات بسبب الأمراض. أما إذا سُمِحَ للهيئات الدولية، أو أي جهة أخرى، بالتدخل لتقديم المساعدة والعون، فإن ذلك يأتي عادة متأخرًا وبصورة تشوبها المعايب. على هذا، فإن ضحايا الطرد السكاني لا تنتهي مشكلتهم بعد طردهم من مواطنهم الأصلية بل تتصف بالاستمرارية على مدى طويل.

الترحيل

إذا كان مصطلح التطهير العرقي قد ظهر حديثًا في اللغتين السياسية والاجتماعية (كما بيّنا قبل)، فهو يكاد يحلّ محلّ مصطلح سبقه يحمل المعاني نفسها التي يتضمنها، ذلك هو الترحيل (Transfer) الذي يترادف في الاستعمال مع تعبير الطرد السكاني (Population Expulsion) الذي يعني إجبار سكان بوسائل مختلفة، خاصة تلك التي تستخدم العنف، على مغادرة موطنهم الأصلي إلى مناطق أخرى. ويتطابق السلوكان اللذان يمارسان في التعبيرين (التطهير العرقي والترحيل) في أن مقترف كلّ منهما يستخدم وسائل العنف، بجميع الأشكال التي يقدر عليها، ضد ضحيته المختلفة عنه بالعرق أو الدين أو الجنسية، لإجبارها على إخلاء منطقة سكناها ليحلّ هو نفسه محلّها. هكذا، فإذا كان التطهير العرقي يدخل في مصطلح الإبادة الجماعية/ إبادة الجنس، فإن نظيره «الترحيل» المطابق له في المضمون والأساليب والأهداف ينطبق عليه أيضًا المصطلح نفسه.

إبادة الذاكرة

الذاكرة المقصودة هنا هي الذاكرة الجمعية، وهي الوعاء الذي تحتفظ فيه الجماعة الإنسانية، أو الأمة، بذكرياتها عن ماضيها، وتستحضر من خلاله سجلها التاريخي، كما أنها هي التي تعطي هذه الجماعة القوة التي تستخدمها لتصور نفسها كما كانت في ماضيها.

والذاكرة الجماعية ليست خزانًا للماضي فحسب، بل لها وظيفتها (من حيث هي تصور الجماعة الإنسانية لنفسها كما كانت في الماضي) في صوغ معالم هوية هذه الجماعة في الحاضر، باعتباره امتدادًا للماضي، وفي المستقبل من حيث هو امتداد للحاضر.

الذاكرة الجمعية هي أيضًا عنوان ثابت ومتكرر في جميع التعريفات التي تحدد معنى الأمة، والتي من جملة عناوينها الأخرى، المتغيّرة بحسب اختلاف التعريفات: اللغة المشتركة، الفضاء الجغرافي، الاعتقاد بالانتساب إلى أصل واحد، التراث المشترك، المصالح الجمعية، المعتقدات الواحدة أو المتماثلة، نظرة الجماعة إلى نفسها على أنها مختلفة عن الآخرين، أو نظرة الآخرين إليها على أنها مختلفة عنهم.

دخل قاموسَ المصطلحات السياسية حديثًا مصطلحُ /memorycide memoricide أو قتل الذاكرة أو إبادتها. والقصد منه أنه الفعل العمد الذي يتقصّد مرتكبوه محو جميع (أو بعض) ما يذكّر جماعة إنسانية (شعبًا أو أمة) بماضيها السياسي أو الاجتماعي أو الفكري/العقائدي، ويستهدف في الوقت نفسه تقويض قوة تخيلها ذلك الماضي.

يتوجّه فعل إبادة الذاكرة بهذا المعنى نحو قصده من خلال قناتين يعمل عليهما معًا وبشكل متكامل، أو على أي منهما: القناة **الأولى** طمس تاريخ هذه الجماعة وإسكاته مع فعل مكمل له قوامه إحلال تاريخ آخر مكانه وفق رؤية القوة التي تقوم بفعل الإبادة وهو ما يمكن وصفه بفعل تزييف التاريخ، و**الثانية** تدمير أي أثر مادي يذكّر بماضي الجماعة أكان ذلك مدرسة، أم مكان عبادة، أم مبنى أثريًا، أم مقبرة تعود إلى تلك الجماعة في تاريخها.

وإبادة الذاكرة هي وجه من وجوه إبادة الجنس، أو الإبادة الجماعية. ذلك لأن مصادرتها أو طمسها أو تزييفها إنما هو فعل إعدام لهويتها الدالة عليها، كما هو فعل تدمير متعمد لمكون رئيسي من مكونات الأمة، التي تقع الذاكرة الجماعية في مكان محوري منها، بحيث يكون هذا الفعل تمهيدًا لإبادتها ماديًا، أو مرافقًا لآليات هذه الإبادة الأخرى (القتل الجماعي أو التطهير العرقي).

(٢)

المشروع الصهيوني:
الكولونيالية/ الاستيطانية وبنيتها الإبادية

رُسمت الخطوط العريضة للمشروع الصهيوني في مؤتمر بال عام ١٨٩٧ الذي عقد برئاسة تيودور هيرتسل في تلك المدينة السويسرية التي حمل المؤتمر اسمها. وموعد انعقاد هذا المؤتمر الصهيوني الأول له دلالته من حيث انتماؤه الزمني إلى حقبة تاريخية اتصفت بأنَّ الاستعمار الغربي كان يدخل في مرحلة تنافس جديدة بين أطرافه أدّت في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. كان التنافس في مراحله السابقة قد ابتدأ مع دخول العالم ما يُسَمَّى عصر الاكتشافات الجغرافية منذ رحلة كريستوفر كولمبوس إلى القارة الجديدة وما تبعها من غزو بشري/عسكري (بريطاني، فرنسي، إسباني، برتغالي، هولندي) في اتجاه تلك القارة وأستراليا وإفريقيا ومناطق في شرق آسيا وأخرى في العالم العربي. لم يكن منشئو الصهيونية بغائبين عن هذا التنافس القائم بين أطراف الاستعمار الغربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، فكان لهم هم أيضًا مشروعهم الهادف إلى نيل «حصّة» في المغانم التي سوف يسفر عنها هذا التنافس.

هكذا، إذا كانت القَوْلة الشائعة إن الصهيونية قد ولدت على فراش الاستعمار الغربي صحيحة فإنه صحيح أيضًا القول إن الصهيونية، وهي تسعى لكي تحوز نصيبًا في هذا التنافس، كان عليها أن تكون جزءًا من المنظومة الفكرية للحركة الاستعمارية وأن تستخدم أدواتها وتسير على وقع خطاها وتستفيد من تجاربها. بكلمة، كان على الصهيونية أن تتماهى تمامًا مع الحركة الاستعمارية الغربية.

يتبدّى هذا التماهي واضحًا في أن المشروع الصهيوني، بالأفكار التي أسست له والأساليب التي اتبعها، كان يطمح إلى استنساخ المشاريع الكولونيالية/ الاستيطانية التي نفذتها أوروبا في المناطق التي تعرضت لغزوها البشري/ العسكري. وكان دافيد بن غوريون (أبرز الزعماء الصهيونيين في زمن الحكم البريطاني لفلسطين ورئيس أول حكومة أُعْلِنَت في إسرائيل بعد

قيامها) قد عبّر بدقة عن ذلك في مقالة كتبها عام ١٩١٧ عدَّ فيها المستوطنين اليهود «كتيبة من الـ conquistadores» الذين مهمتهم «فَتْح» الأرض أكثر من زراعتها. واستخدم بن غوريون هذا اللفظ (conquistadores) بأصله الإسباني/البرتغالي الذي يعني كمصطلح، بغض النظر عن معناه المعجمي، مجموعات من المحاربين والمغامرين و«الفاتحين» الذين كانوا في خدمة الحكومتين الإسبانية والبرتغالية في زمن المدّ الاستعماري الأوروبي في القارتين الأميركيتين وآسيا وإفريقيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكان لهم الدور الأعظم في تثبيت السيطرة الإسبانية والبرتغالية في تلك المناطق. يقارن بن غوريون في مقالته بين جهود المستوطنين اليهود والاستيطان الأوروبي في أميركا حيث حارب الأوروبيون لا ضد الطبيعة القاحلة فحسب بل أيضًا ضد ذوي البشرة الحمراء [الهنود الحمر] الأكثر توحشًا. أما حاييم وايزمن، أول رئيس لإسرائيل بعد قيامها، فكان يفضل النماذج الماثلة في الاستيطان الفرنسي في تونس والاستيطان البريطاني في أستراليا وكندا، إضافةً إلى نموذج المستوطنين في جنوب إفريقيا(٩).

إن دخول الصهيونية في سوق التنافس الاستعماري، للحصول على حصة لها في مخرجاته، كان يتميز منذ البداية بلهجة مراضاة للكبار بأن حصتها لن تكون على حسابهم، وبأنَّ دورها، على العكس من ذلك، سوف يكون مكملًا لأدوارهم وعاملًا مساعدًا لتحقيق مطامعهم. وهذا ما يفهم تمامًا مما كتبه هيرتسل في كتابه **الدولة اليهودية** (الذي يرتقي في المنظومة الفكرية الصهيونية إلى رتبة المقدس) عن فائدة قيام دولة يهودية في فلسطين بالنسبة إلى أوروبا:

«سوف نشكل هناك جزءًا من متراس لأوروبا ضد آسيا، ومخفرًا أماميًا للحضارة في مواجهة البربرية. وسوف نظل، كدولة، على تواصل مع كل أوروبا التي عليها أن تتكفل بوجودنا»(١٠).

---

(٩) Ben-Gurion's and Weizmann's as Cited in: Michael Prior, «The Bible and the Redeeming Idea of Colonialism,» *Studies in World Christianity*, vol. 5, no. 2 (October 1999), pp. 152-153.

(١٠) Theodor Herzl, *The Jewish State*, Translated from the German by Sylvie D'Avigdor (New York: American Zionist Emergency Council, 1946), p. 15.

كانت بريطانيا أكثر القوى الكبرى إدراكًا لما يمكن أن تقدمه الصهيونية من خدمات لمشاريعها الاستعمارية ومصالحها في المشرق العربي. وكان ثمّة قطبان رئيسيان يتجاذبان هذه المنطقة: **أحدهما** قناة السويس التي أصبحت بريطانيا تسيطر عليها منذ أن اشترت حكومتها عام ١٨٧٥ حصة مصر من أسهمها، و**الآخر** مصالح نفطية متوقعة في العراق جرى التعبير عنها عام ١٩١٢ بإنشاء شركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company) التي أسست للتنقيب عن النفط في العراق وكانت بريطانيا تمتلك معظم أسهمها[١١].

ترجمت صيغة اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ وخارطتها هذه المصالح بشكل واضح نسبيًا عندما أفردت لبريطانيا المنطقة الواقعة في جنوب فلسطين التاريخية (من جنوب مدينة الخليل إلى حدود مصر) وذهابًا منها إلى الشرق لتشمل شرق الأردن وتعبر بادية الشام إلى وسط العراق الحالي، وأيضًا في اتجاه شمالي شرقي لتضم كركوك (الواعدة بالنفط) إليها، ولتشمل هذه المنطقة أيضًا مينائي حيفا وعكا[١٢]. وقد رسمت الاتفاقية أن يقوم في هذه المنطقة شكلان من الحكم: سلطة بريطانية مباشرة، وأخرى إدارة عربية بنفوذ بريطاني.

---

(١١) أُسِّست شركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company) عام ١٩١٢ باتفاق بين مجموعات نفطية ومصرفية بريطانية وألمانية بهدف التنقيب عن النفط في العراق. كان المساهمان الأكبر في الشركة هما البنك الألماني (Deutsche Bank) والبنك الوطني التركي (Turkish National Bank)، وهو مؤسسة مصرفية مملوكة بالكامل من بريطانيا. كذلك ساهم في التأسيس كل من شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية (Anglo-Persian Oil Company (APOC)) التي كانت تملك امتيازات للتنقيب عن النفط في إيران وبدأت الإنتاج فعليًا منذ عام ١٩٠٨، وهي أيضًا تسيطر على ملكيتها بريطانيا، وشركة Royal Dutch/Shell، وهي ائتلاف نفطي إنكليزي ـ هولندي. وعام ١٩١٤ أعيد تكوين شركة النفط التركية بحيث تمتلك الشركة الإنكليزية ـ الفارسية ٥٠ في المئة من أسهمها، بينما ينال كل من البنك الألماني ورويال دوتش/ شل ٢٢,٥ في المئة لكل منهما، وتذهب ٥ في المئة من الأسهم إلى كالوست غولبنكيان (Calouste Gulbenkian) وهو مواطن أميركي من أصل أرمني وضع نفسه في خدمة الشركات النفطية الإنكليزية للتفاوض مع العثمانيين من أجل الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط. وقد حصلت هذه الشركة بتركيبتها الجديدة على ترخيص للتنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد في حزيران/ يونيو ١٩١٤ أي قبل أشهر معدودات من نشوب الحرب العالمية الأولى.

(١٢) خصصت الاتفاقية لفرنسا منطقة تشمل جزءًا من الساحل السوري/ اللبناني على البحر الأبيض المتوسط، وذهابًا إلى الشرق في اتجاه معظم الأراضي التي تقع في سورية الحالية، ثم في اتجاه شمالي شرقي لتضم منطقة الموصل، وأيضا الأجزاء الشمالية من منطقة فلسطين التاريخية.

بهذه الخريطة ضمنت بريطانيا لنفسها **أولًا** سيطرة كاملة على المنطقة المحاذية لقناة السويس وهي بذلك تشكل عمقًا دفاعيًا عنها في وجه أيّ خطر عسكري يتأتى من الشمال، **وثانيًا** سلطة على منطقة كركوك بما فيها من وفرة نفطية مرتقبة، **وثالثًا** ميناء على البحر الأبيض المتوسط (حيفا) يكون نهاية لخط أنابيب يمتد إليه من شمال العراق (وقد سجلت اتفاقية سايكس ـ بيكو «حقًا» لبريطانيا في إقامة هذا الخط). أما المساحة الأعظم من أرض فلسطين التاريخية (التي أطلق عليها المنطقة البنية) فلم يتمكن أي من أطراف الاتفاقية (بريطانيا وفرنسا وروسيا) من الاستفراد بها فجرى التواطؤ على أن توضع تحت إدارة دولية.

لم يرد ذكر للصهيونية أو لادعاءاتها في فلسطين في الاتفاقية كما يتضح في الرسائل جميعها المتبادلة في شأنها[١٣]، وذلك على الرغم من أنَّ مارك سايكس (المفاوض البريطاني) كان قد تلقّى في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩١٦، وقبل مغادرته إلى بتروغراد لإجراء محادثات مع سيرغي سازونوف وزير خارجية روسيا، مذكرة من هربرت صمويل، المتعاطف مع الصهيونية والذي كان يشغل آنذاك منصبًا في الحكومة البريطانية هو منصب رئيس مجلس الحكومات المحلية، يذكّره فيها بالموقف الصهيوني. غير أن سايكس كتب إلى صمويل معقّبًا على المذكرة بأنه يرى أن فرنسا يمكن أن تقبل بأن تتولى بلجيكا إدارة فلسطين بدلًا من الإدارة الدولية التي يرفضها الصهيونيون، وأضاف: «وأنا أظن أن الغرض الرئيسي للصهيونية هو تحقيق مثال لمركز للقومية أكثر مما هو حدود وامتداد إقليم»[١٤].

---

(١٣) الرسائل المتبادلة التي توضح سير الاتفاق هي إحدى عشرة رسالة كما يلي: (١) سازونوف، وزير خارجية روسيا، إلى باليولوغ، السفير الفرنسي في بتروغراد، ١٣ نيسان/ أبريل ١٩١٦، (٢) باليولوغ إلى سازونوف، ١٣ نيسان/ أبريل، (٣) كامبون، السفير الفرنسي في لندن، إلى إدوراد غراي، وزير خارجية بريطانيا، ٩ أيار/ مايو، (٤) غراي إلى كامبون، ١٥ أيار/ مايو، (٥) كامبون إلى غراي، ١٥ أيار/ مايو، (٦) غراي إلى كامبون ١٦ أيار/ مايو، (٧) غراي إلى الكونت بنكندورف، السفير الروسي في لندن، ١٧ أيار/ مايو، (٨) كامبون إلى غراي، ٢٥ آب/ أغسطس، (٩) كرو، من وزارة الخارجية البريطانية، إلى كامبون، ٣٠ آب/ أغسطس، (١٠) بنكندورف إلى غراي، ١ أيلول/ سبتمبر، (١١) غراي إلى بنكندورف، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر. انظر نصوص الرسائل في: E. L. Woodward and Rohan Butler, eds., *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939* (London: Her Majesty's Stationary Office, 1955), vol. 4, pp. 241-251.

(١٤) Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary*, with a Foreword by Arnold J. Toynbee (Beirut: Palestine Research Centre, 1970), pp. 65-58.

غير أنه حدث تغير جذري في الموقف البريطاني بعد أشهر قليلة من التوصل إلى اتفاقية سايكس ـ بيكو. فقد استقال هربرت هنري أسكويث (Herbert Henry Asquith) رئيس الحكومة البريطانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦، وحل محله ديفيد لويد جورج (David Lloyd George)، ومعه آرثر بلفور (Arthur Balfour) وزيرًا للخارجية محلّ إدوارد غراي (Edward Grey). لم يكن هذا التغيير الحكومي تغيرًا في الأشخاص بل أكثر من ذلك كان تحولًا في موقف بريطانيا من مسير الحرب وما يرافقها من قضايا. فمنذ أن تولى لويد جورج الحكم بدأ الاهتمام الجدي بمسرح الشرق الأوسط الحربي إذ كان يعتبر أن الحرب يمكن أن تكسب على هذا المسرح. كان ذلك يعني أن فلسطين بكاملها سوف تكون جزءًا أساسيًا من العمليات العسكرية البريطانية ما يعني في المحصلة أن تخضع هذه المنطقة للسيطرة البريطانية. من جانب آخر، لم يكن رأي لويد جورج باتفاقية سايكس ـ بيكو إيجابيًا، إذ كان لا يرى سببًا في أن تكون فرنسا شريكة في حكم فلسطين (من خلال الإدارة الدولية) ما دامت بريطانيا تضعها ضمن خططها الاستراتيجية. كان رأيه بهذه الاتفاقية، كما كتب في مذكراته، أنها «وثيقة خرقاء»[١٥] (Foolish Document). كذلك، من جانب ثالث، كان لويد جورج، خلافًا لما كان عليه سلفه هربرت أسكويث، مهتمًا بالصهيونية وبما يمكن أن تمثله من خدمة للمصالح البريطانية في فلسطين. يذكر أسكويث في مذكراته «أن لويد جورج كان متعاطفًا مع الوطن اليهودي في فلسطين، بيد أنه لم يكن كثير الاهتمام باليهود، لكنه كان يرغب في أن يمنع فرنسا من امتلاك فلسطين أو فرض حمايتها عليها»[١٦].

لترجمة هذا التوجه عمليًا طلب لويد جورج من مارك سايكس أن يلتحق بالحملة البريطانية المتوجهة من مصر إلى فلسطين بوظيفة ضابط سياسي رئيسي. وقبل أن يمضي إلى مهمته اجتمع به في ٣ نيسان/ أبريل ١٩١٧ ووجه إليه تعليمات بـ «أن يقوم بكل جهد لضمان أن تكون فلسطين بريطانية، وألا

---

(١٥) David Lloyd George, *The Truth about the Peace Treaties*, 2 vol. (London: V. Gollancz, 1938), vol. 2, p. 665.

(١٦) Herbert Asquith, *Memoirs and Reections*, Cited in: John Bagot Glubb, *Britain and the Arabs; a Study of Fifty Years, 1908 to 1958* (London: Hodder and Stoughton, [1959]), p. 135.

يقدم أي تعهدات للعرب، وألا يلحق أي ضرر بالحركة الصهيونية»[١٧]. وفي الشهر نفسه (نيسان/أبريل ١٩١٧) اجتمع حاييم وايزمان، الزعيم الصهيوي البارز، بلورد روبرت سيسيل، مساعد وزير الخارجية البريطانية، وأبلغه أنه سوف يتوجه إلى فلسطين على أساس من «الفهم الواضح بأنه سوف يعمل من أجل فلسطين يهودية تحت حماية بريطانية»، وقد وافق سيسيل على «وجهة النظر هذه»، وأبلغه أنه «مما يعزز الموقف أن يعبر يهود العالم عن تعاطفهم مع الحماية البريطانية»[١٨].

كانت هذه الأطروحات مقدمة للحدث الأعظم عندما أصدر آرثر بلفور، وزير خارجية بريطانيا، تصريحه المشهور الموجه إلى الرأسمالي اليهودي البريطاني لورد روتشيلد (تصريح بلفور في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧) الذي أعلن فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى قيام وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد جاء هذا التصريح ليوثق عرى التحالف البريطاني - الصهيوني على قاعدة من الخدمات المتبادلة بين الطرفين. تصف المؤرخة البريطانية إليزابيث مونرو هذا الحدث (تصريح بلفور) في ذلك العام (١٩١٧) بقولها إنه «العام الذي امتطت فيه بريطانيا أكتاف الصهيونيين من أجل الحصول على فلسطين بريطانية، فأصدرت تصريح بلفور، وأطاحت اتفاقية سايكس - بيكو»[١٩].

نالت الحركة الصهيونية، إذًا، حصّة وافرة من خلال انخراطها في حمى هذه الموجة من التنافس الاستعماري عندما وضعت نفسها في خدمة أحد أطرافه، بريطانيا، التي أمدتها الصهيونية، في المقابل، بذخيرة إضافية لدعاوها بتملك فلسطين. غير أن هذه الحصّة كان يعتورها «عيب» أساسي هو المسألة السكانية؛ فلكي يصبح اليهود في فلسطين متراسًا لأوروبا ضد آسيا ومخفرًا أماميًا لها بحسب ما كان يبشّر به هيرتسل (انظر أعلاه) كان عليهم أن

---

(١٧) Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East, 1914-1971* (London: Chatto and Windus, 1963), p. 38.

(١٨) H. f. Frischwasser - Ra'anan, *The Frontiers of a Nation: A Re-examination of the Forces which Created the Palestine Mandate and Determined its Territorial Shape* (London: Batchworth Press, 1955), p. 77.

(١٩) Monroe, Ibid., p. 38.

يشكّلوا كثافة سكانية عالية فيها تجعل هذه الصورة المشتهاة قابلة للتحقق؛ بينما كان الأمر غير ذلك في الزمن الذي شهد البدايات الأولى للمشروع الصهيوني. عام ١٩٠٠ لم تزد نسبة اليهود، في أعلى التقديرات، من إجمالي عدد سكان فلسطين، على ستة في المئة، وقد ارتفعت هذه النسبة عند نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إلى نحو من ٧,٥ في المئة (٦٠ ألف يهودي من إجمالي عدد السكان المقدر عندئذ بـ ٧٩١ ألفًا). وقد تحققت هذه الزيادة النسبية بفعل موجة هجرة كبيرة هي موجة الهجرة الثانية (١٩٠٤ ـ ١٩١٤) التي حملت نحوًا من ٤٠ ألف مهاجر.

كانت معالجة هذا «العيب» كامنة في بنية المشروع الصهيوني نفسه؛ فهو من بين جميع النماذج الاستعمارية الأوروبية التي ترعرع في كنفها اختار نمط الاستعمار الكولونيالي/ الاستيطاني ليحذو حذوه. يقوم هذا النمط على عدد من الركائز: هجرة بشرية (على الأغلب مترافقة مع قوة مسلحة) إلى المنطقة المستهدفة، الاستيلاء على الأرض بأيّ من الوسائل المتاحة (وفي حالات كثيرة بالقوة المسلحة)، طرد السكان المحليين من ديارهم (استئصالهم) والحلول محلهم أو حصرهم في معازل منفصلة عن السكان المهاجرين، تحطيم البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسكان الأصليين المستهدفين، ويتوّج كلّ ذلك (وربما يكون مرافقًا له) إنشاء سلطة سياسية تحوز السيادة على المنطقة المستهدفة.

المشروع الصهيوني قام تمامًا على هذه الركائز جميعًا، فهو مشروع مهاجرين/ مستوطنين تصاعدت أعدادهم في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين حتى وصلت نسبتهم في سنته الأخيرة إلى نحو من ثلث عدد السكان، وقد استولى هؤلاء على الأرض بوسائل مختلفة كان أشدّها فظاعة قد حدث في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ عندما كانت القوة المسلحة هي وسيلتهم الوحيدة، وطردوا السكان المحليين (عرب فلسطين) من ديارهم بالإرهاب المنظم وحلوا محلهم، وقوضوا بنى الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوّجوا ذلك بسلطة سياسية (المؤسسة الإسرائيلية) ادّعت لنفسها حق السيادة على المنطقة التي اغتصبوها بالقوة. وبذلك يحقق هذا المشروع الشرط اللازم لأن يكون مخفرًا أماميًا للقوى الاستعمارية في

المنطقة، وهو ما كان عليه منذ أن نشأ، أكانت الكتف التي أسند إليها بندقيته بريطانية، كما كانت عليه الحال في البداية، أم أميركية، كما هي في ما بعد.

الركائز التي أوردناها، وهي التي قام عليها المشروع الكولونيالي/ الاستيطاني الصهيوني، تندرج تمامًا تحت تعريف مصطلح الإبادة الجماعية كما أوضحناه آنفًا (وما سوف ترد تفصيلات عنه في فصول لاحقة من هذا الكتاب).

(٣)
الإبادة ذات المضمون الأيديولوجي

على الرغم من انتماء المشروع الصهيوني إلى جنس الكولونيالية/ الاستيطانية الأوروبية التي ارتكبت أشكالًا من الإبادة الجماعية في المناطق التي ابتليت بشرورها، فإن له خصوصيته التي هي توظيفه الأيديولوجيا < الكتابية >[٢٠] لتكون مكونًا أساسيًا من مكوناته الأيديولوجية[٢١]. لا يعني هذا أن الصهيونية لفظ مطابق لليهودية؛ فالأولى تختلف عن الثانية (التي هي

---

(٢٠) سوف نستخدم هنا وفي ما بعد لفظ < الكتاب > بين هاتين الحاصرتين للدلالة على ما يعرف بالإنكليزية بـ Bible أو Hebrew Bible أو ما يعرف في التراث اليهودي بالتناخ Tanakh. وفي التراث المسيحي يشار إلى هذا الكتاب بمصطلح العهد القديم (Old Testament) تمييزًا له من العهد الجديد (New Testament) الذي يدل على الأناجيل الأربعة وأعمال الرسل ورسائلهم. و< الكتاب > تختلف عدد أسفاره ما بين ٢٤ سفرًا كما هو في الدين اليهودي، و٣٩ سفرًا لدى البروتستانت، و٤٦ سفرًا لدى الكاثوليك، و٥١ سفرًا لدى الأرثوذكس الشرقيين. والاختلاف في العدد ناجم عن ترتيب الأسفار (جمعها معا أو قسمتها). أما التوراة فتعبير محصور في الأسفار الخمسة الأولى من < الكتاب > : «التكوين»، «الخروج»، «اللاويين»، «العدد»، «التثنية» على التوالي، وهي تسمى أيضًا أسفار موسى الخمسة. وفي بعض الأحيان يطلق تعبير «التوراة» للدلالة على < الكتاب > بأسفاره جميعًا من باب إطلاق الجزء على الكلّ.

(٢١) يرى مايكل بريور (١٩٤٢ ـ ٢٠٠٤) (Michael Prior) الباحث المحقق وأستاذ اللاهوت والدراسات الدينية في كلية سانت ماري في جامعة سري البريطانية (Saint Mary's College at University of Surrey) أن الحركة الكولونيالية الأوروبية استخدمت < الكتاب > أداة لها في بسط سلطتها على المناطق المستهدفة في أميركا وإفريقيا وأستراليا، وهو يرى أن المشروع الصهيوني لا يفترق عن تلك الحركة من هذه الناحية؛ انظر بحثه المعمق في هذا الشأن: Michael Prior, *The Bible and Colonialism: A Moral Critique*, Biblical Seminar; 48 ([New York; London]: Continuum International Publishing Group, 1997).

دين) من حيث هي مشروع سياسي نشأ بداية في أواخر القرن التاسع عشر بدوافع وغايات سياسية، ومعروف عنه أنه لاقى معارضة عند نشأته من جانب بعض اليهود المتدينين الذين رأوا فيه مشروعًا «دنيويًا» يتدخل في مشيئة الله بإقامة مملكته على الأرض قبيل يوم الآخرة (ومثل هذا الفكر لا يزال قائمًا في بعض الأوساط اليهودية والمدارس اليهودية). لكن على الرغم من اختلاف مفهومي الصهيونية واليهودية فقد حشد المشروع الصهيوني كل مفردات أيديولوجيا < الكتاب > وجعلها مكونه الداخلي الوحيد الذي يتحكم في كل أطروحاته، والمرجعية التي يستند إليها بجوهره النظري وتجلياته العملية، والأساس الأيديولوجي الذي يستوحي منه بواعثه ومضامينه وأهدافه.

ما يعنينا من كل ذلك في دراستنا الراهنة هو الصلة ما بين سرديات < الكتاب > وفعل الإبادة الجماعية في المشروع الصهيوني؛ فالنزعة المتجهة إلى الإبادة الجماعية/ إبادة الجنس ـ كما جاء تعريفها عند لمكين وفي معاهدة الأمم المتحدة حول منع جرائم الإبادة الجماعية ومعاقبتها ـ التي يتصف بها هذا المشروع، إن كانت جزئيًا مستوحاة من سلوكيات الكولونيالية/ الاستيطانية الأوروبية، فهي أكثر من ذلك تجد مبرراتها العقائدية في قصص < الكتاب > وحكاياته عما قام به «الأسلاف» من أعمال تصنف تحت عنوان إبادة الجنس.

ندرك أن هناك اختلافًا في النظرة إلى هذه القصص والحكايات يقع على طرف منه أولئك الذين يعتقدون أنها نصوص سماوية، وتاليًا جزء من الإيمان اليهودي الذي يتمحور حول أن < الكتاب > موحى به من يهوه[٢٢]، ما يجعل حكاياته الفظيعة عن الإبادة، إذًا، نصوصًا مقدسةً، قداستها مشتقة من قداسته، وبذلك فهي تشكل مرجعية أيديولوجية لهم في تعاملهم مع

---

(٢٢) يَهْوَه هو اسم الإله كما يرد في < الكتاب > ، وتختلف طرق كتابته باللغة الإنكليزية ما بين YHWH (بأحرف كبيرة)، وYahwah وYehova وJehova. وهو «إله» خاص ببني إسرائيل اقتبسه كتبة < الكتاب > ومحرروه من ديانات الأقوام الكنعانية القديمة، قبل أن يحولوه إلى «إله» واحد شمولي منذ القرن السادس قبل الميلاد. وسوف نستعمل في صفحات كتابنا الحالي لفظة يهوه للدلالة على هذا «الإله» إلا إذا ورد غير ذلك في نص مقتبس حرفيًا.

«الأغيار»[٢٣]، وجزءًا من تكوينهم الإيماني، ونماذج مقدسة يسترشدون بها، كما هي أو بروحها وغاياتها، وينضوي في إطار هذا الطرف ما يعرف عادة بالصهيونية المتدينة. أما على الطرف الآخر من اختلاف النظرة فيقف أولئك الذين يعدّون < الكتاب > سجلًا تاريخيًا يسرد أخبار الأسلاف وأفعالهم ولا علاقة له بالسماء، لكنهم مع ذلك يسبغون عليه صفة «القداسة الدنيوية» من حيث هو مكون ثقافي ـ مستمد من التاريخ ـ من المكونات الأساسية لمنظومتهم الفكرية. استتباعًا لذلك، فإن قصص الإبادة التي يعج بها < الكتاب > ، والتي يصدقون تاريخيتها، أو يريدون تصديقها، تقع في صميم نسيجهم الثقافي، فيتقبلونها على أنها نماذج نجحت في الماضي في استئصال «الأغيار» يمكن تكرارها في الحاضر من أجل الوصول إلى هذا الهدف ما دام المشروع الصهيوني بأكمله، لا هذا الجانب منه فقط، قد وظّف < الكتاب > أداة له في تعيين منطلقاته وغاياته. ويندرج تحت راية هذا الطرف من معادلة الاختلاف ما يعرف عادة بالصهيونية العلمانية.

نوضح هذه المسألة بالقول إن الصهيونية السياسية تزيّت في مستهلها بالزي العلماني، فهي ـ كما أريد لها أن تكون ـ ليست حركة دينية بقدر ما هي حركة قومية تستهدف إنشاء دولة قومية على غرار نشوء الدول القومية في أوروبا. اليهود في هذه المنظومة هم «شعب» (أو «أمة») له هويته المستقلة الدالة عليه وهو مرتبط بينيًا بالرابط القومي. من هنا جاءت إحدى فقرات البرنامج الذي انبثق من المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧ (عُرِفَ ببرنامج بال أو بروتوكول بال) تدعو إلى تعزيز وعي اليهود وإحساسهم بقوميتهم.

ينسجم مؤسسو المشروع الصهيوني الأوائل، امتدادًا منهم إلى منشئي الدولة العبرية عام ١٩٤٨ وقادتها «العلمانيين»، مع هذه المقولات التي

---

(٢٣) الأغيار هي الكلمة الأكثر شيوعًا في الكتابات العربية لترجمة الكلمة العبرية «غوييم» (Goyim) ومفردها (Goy) التي تعني، بإجمال، جميع الشعوب والأقوام غير اليهودية. وكثيرًا ما ترد هذه الكلمة في الترجمات الإنكليزية لـ< الكتاب > ، كما شاعت في الكتابات الحديثة، بلفظ Gentiles التي تتطابق في مدلولها مع لفظة غوييم، مع أنها تعني حرفيًا «غير المختونين» في إشارة إلى «الأمم الأخرى» أو «الأمم» من غير اليهود.

تجعل المشروع الصهيوني مشروعًا قوميًا لا مشروعًا دينيًا، فهم على الأغلب يهود ملحدون، أو يهود غير مكترثين بالتعاليم الدينية، أو هم يقفون منها موقف اللامبالاة. وفي هذا، كان هيرتسل يعلن بوضوح عن رأيه في رسم خط فاصل ما بين اليهودية كدين والمشروع الصهيوني، إذ لا يرى دورًا لرجال الدين اليهودي في الدولة التي كان يسعى لإنشائها وأن على هذه الدولة المنشودة أن تبعدهم عن التدخل في شؤونها: «سوف نحجز كهنتنا في إطار معابدهم بالطريقة نفسها التي نحجز بها جيشنا المحترف في إطار ثكناته»[٢٤]. أما بن غوريون فلم يكن يخفي احتقاره للصلاة، الفردية منها وتلك التي تُؤدَّى جماعة، كما كان يفاخر بأن قدمه لم تطأ قط أرض كنيس في «أرض إسرائيل» باستثناء مرة واحدة كانت عندما أُعلن عن قيام إسرائيل في العالم ١٩٤٨، فضلًا عن تجنبه الصلاة عند ما يسمى «حائط المبكى»[٢٥].

ولا تتناقض هذه الصورة لآباء الصهيونية مع حقيقة قيام المشروع الصهيوني برمته على أنَّ < الكتاب > هو مكونه الداخلي الوحيد الذي يتحكم في كل أطروحاته، كما هو المرجعية التي يستند إليها المشروع بجوهره النظري وتجلياته العملية، وهو الأساس الأيديولوجي الذي تستوحى منه بواعث المشروع ومضامينه وأهدافه. غير أن < الكتاب > هنا لا يؤخذ بصفته وثيقة دينية، بل على أنه كتاب التاريخ القومي لـ «بني إسرائيل» على مر العصور التي مروا بها في تاريخهم القديم، والتالي أنّه بصفته سجلًا للذاكرة الجمعية اليهودية يُعَدُّ المكون الأساسي، إن لم يكن الوحيد، للهوية (القومية) اليهودية الراهنة. إلا أن هذا لا يعني أن يكون أي من المتمسكين بـ < الكتاب > على أنه وثيقة تاريخية مصدقًا بصفة شخصية كلَّ رواياته وقصصه، بل يكفي أن يكون هذا السجل قد استقر في الوعي اليهودي الجمعي باعتباره الوعاء التراثي/التاريخي الذي يستند إليه التكوين القومي لليهود المعاصرين. ويوضح دافيد بن غوريون جانبًا من هذا الأمر بقوله:

ليس من المهم أن تكون أي من القصص < الكتابية > تسجيلًا صادقًا

---

(٢٤) Herzl, *The Jewish State*, p. 43.

(٢٥) Zvi Zameret, «Judaism in Israel: Ben-Gurion's Private Beliefs and Public Policy,» *Israel Studies*, vol. 4, no. 2 (Fall 1999), p. 71.

للحادثة أم لا، فإن الأكثر أهمية هو ما يؤمن به اليهود على أنه كائن وصولًا إلى عهد الهيكل الأول[٢٦].

على هذا، فإن ما نراه صحيحًا هو أن ما يفصل ما بين «الصهيونية العلمانية» و«الصهيونية المتدينة» في المحتوى والأهداف إنما هو خيط رفيع يكاد لا يرى. فالاثنتان كلتاهما تصدران عن نظام معرفي شامل متمثل بـ < الكتاب > ، بينما تختلفان في نقطة واحدة هي أن **الأولى** تراه سجلًا للتراث أو التاريخ اليهودي وبذلك يدخل في مكونات الهوية القومية لليهود، و**الأخرى** تعده كتابًا سماويًا يقوم عليه الإيمان الديني اليهودي، وإن كان أيضًا ـ بهذه الصفة ـ يمثّل المكون المحوري للهوية القومية اليهودية.

لقد أوردنا هذا العرض وفي الذهن ما هو شائع عن أن الفظاعات التي يرتكبها الصهيونيون في فلسطين، أو حتى مجرد الأفكار التي تعبر عن نوايا ارتكاب مثلها، إنما هي نتاج التطرف الديني اليهودي المنضوي بشكل أو بآخر في إطار «الصهيونية المتدينة». في هذا يُشار كمثال إلى الجريمة الفظيعة التي ارتكبها المتعصب اليهودي باروخ غولدشتاين (Baruch Goldstein) في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٩٤، حين قتل بالرصاص تسعة وعشرين من المصلين في المسجد الإبراهيمي في الخليل وهم يسجدون في الصلاة. أو يُشار إلى مئير كهانا (Meir Kahane) الحاخام الإسرائيلي الذي كان يُعَدُّ «مدرسة» في التثقيف العنصري ضد العرب وتعميق كراهيتهم والتحريض على استئصالهم. أو يُشار إلى منظمة غوش إيمونيم (كتلة الإيمان) وأفكارها «المتطرفة» دينيًا وعنصريًا وما ترتكبه من أعمال إرهابية. أو يُشار إلى المستوطنين الإسرائيليين في مناطق الضفة الغربية المحتلة من «المتشددين» دينيًا الذين تكاد لا تتوقف أخبار اعتداءاتهم الوحشية على الفلسطينيين هناك.

كل تلك الإشارات صحيحة، لكن الحكم عليها ينبغي ألا يتعامل معها على أنها حالات استثنائية أو شاذة؛ فهي في جميع الظروف التعبير الأكثر فظاظة والأحدّ نبرة عن المشروع الصهيوني برمته. فالمشروع، منذ أن كان،

---

(٢٦) Cited in: Nur Masalha, «Reading the Bible with the Eyes of the Canaanites: Neo-Zionism, Political Theology and the Land Traditions of the Bible (1967 to Gaza 2009),» *Holy Land Studies*, vol. 8, no. 1 (May 2009), p. 66.

هو مشروع استعماري/ استيطاني يقوم بجوهره على مبدأ استئصال السكان الأصليين في البلد المستهدف (هنا فلسطين) لإفساح المجال أمام القادمين الجدد (المهاجرين اليهود) للسكنى مكانهم واستيطان أرضهم. والاستئصال يتخذ غير صورة من صور التطهير العرقي: الإبادة الجماعية، الطرد السكاني، الإرهاب، والفظاعات الموجهة إلى السكان الأصليين، جماعات وأفردًا. مارست الصهيونية كل تلك الأشكال عندما أصبحت قادرة عليها منذ حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، لتصبح منذ ذاك تقليدًا ثابتًا من التقاليد الرسمية للدولة العبرية وأيضًا أحد مكونات خصائص المجتمع الإسرائيلي النفسية.

المشروع الصهيوني إذًا، بغض النظر عما إذا كان علمانيًا أم متدينًا، هو مشروع إبادة للآخر، ولا يمكن أن يتحقق إلا على أنقاض هذا الآخر. وتيودور هيرتسل، أبو الصهيونية، كان واضحًا في ذلك عندما سجَّل في كتابه *Old - New Land* **(الأرض القديمة ـ الجديدة)**: «عندما أرغب في استبدال بناية قديمة ببناية جديدة فعليّ أن أهدم قبل أن أبني»[٢٧].

(٢٧) Theodor Herzl, *Old-New Land [Altueland 1902]*, Translated by Lotta Levensohn (New York: M. Weiner, 1941), p. 38, Quoted by: Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (December 2006), p. 288.

الفصل الثاني

إبادة الجنس في أيديولوجيا < الكتاب >

(١)
يهوه المنغمس في الإبادة

يظهر يهوه في < الكتاب > ـ كما يصفه غاريث لويد جونز (Gareth Lloyd Jones)، رئيس كلية الدراسات اللاهوتية والدينية في جامعة ويلز ـ على أنه «مسكون بكراهية الأجانب، ومتشبع بالروح الحربية، وعنصري، وإقصائي، وهمجي»[١].

لا يعدو لويد جونز الحقيقة، إذ نقرأ في سفر صموئيل الأول ما أمر به يهوه شاول (الذي تقول عنه الحكاية < الكتابية > إنه أول ملوك بني إسرائيل) عندما واجه العماليق (من الأقوام التي كانت تسكن فلسطين):

يقول رب الجنود اذهب واضرب عماليق، وحرموا كل ما له، ولا تعفُ عنهم، بل اقتل رجلًا وامرأةً، طفلًا ورضيعًا، بقرًا وغنمًا، جملًا وحمارًا[٢].

أوامر يهوه هذه بالإبادة نجدها تتفاوت في درجات وحشيتها بحسب اختلاف البلاد المرشحة لتكون أهدافًا للاغتصاب والقهر؛ فبالنسبة إلى المدن البعيدة عن مواطن «بني إسرائيل» تبدو الوحشية أقل وطأة. نقرأ في < الكتاب > عن هذه البلاد:

إذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف. وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة، كل غنيمتها، فتغتنمها لنفسك

---

(١) Gareth Lloyd Jones, «Sacred Violence: The Dark Side of God,» *Journal of Beliefs and Values: Studies in Religion and Education*, vol. 20, no. 2 (1999), p. 187.

(٢) **الكتاب المقدس**، «سفر صموئيل الأول،» الأصحاح ١٥، الآيتان ٢ ـ ٣.

وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك. هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جدًا[٣].

ويختلف مصير مدن الشعوب القريبة من مواطن بني إسرائيل، فـ:

مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيبًا لا تستبقِ منها نسمة، بل تحرّمها تحريمًا كما أمرك الرب إلهك[٤].

يفصّل < الكتاب > الصورة التي ينبغي أن تكون عليها نهاية تلك المدن بحسب أوامر يهوه:

ضربًا تضرب سكان تلك المدينة بحدّ السيف، وتحرّمها بكل ما فيها مع بهائمها بحدّ السيف، تجمع كل أمتعتها إلى وسط ساحتها وتحرق المدينة وكل أمتعتها كاملة للرب إلهك فتكون تلًا إلى الأبد لا تبنى بعده[٥].

يتكرر في النصوص المقتبسة أعلاه تعبير «تحريم» أو ما يشتق منه، وهو تعبير لافت للنظر، خاصة لوروده بكثرة ملحوظة في جميع الحكايات التي قصها < الكتاب > عن الحروب التي خاضها «بنو إسرائيل» ضد أعدائهم على اختلاف أجناسهم. وهذا التعبير هو المقابل الذي اختاره مترجمو < الكتاب > إلى العربية للفظة العبرية «حيرِم» (ḥerem). وبغض النظر عن الدلالة اللغوية للفظة فهي في المصطلح < الكتابي > تعني إبادة كل شيء حيّ في المدينة التي تتعرض لتغلّب «بني إسرائيل» عليها أو القوم الذين ينتصر عليهم هؤلاء، ومنع أن يأخذ منها أو منهم أي غنيمة بل يباد كل شيء فيها[٦].

وفي الأيديولوجيا < الكتابية > فإن التحريم (حيرم) فعل لتنفيذ العدالة الإلهية في حق الخطاة وهم يستحقونه لعصيانهم. كما أنه فعل يستهدف اقتلاع جذور الدنس لئلا يتلوث بنو إسرائيل به[٧].

---

(٣) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٢٠، الآيات ١٣ ـ ١٥.

(٤) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٢٠، الآيتان ١٦ ـ ١٧.

(٥) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ١٣، الآيتان ١٦ ـ ١٧.

(٦) انظر مصطلح «حيرم» وشرحه لدى: Rannfrid I. Thelle, «The Biblical Conquest Account and its Modern Hermeneutical Challenges,» *Studia Theologica*, vol. 61, no. 1 (2007), pp. 63-65.

(٧) Frederic Gangloff, «Joshua 6: Holy War or Extermination by Devine Command (Herem),» *Theological Review*, vol. 25, no. 1 (April 2004), p. 20.

كذلك يُعَدُّ فعل التحريم تقدمة ليهوه ونوعًا من الأضاحي التي تُقَدَّم له. نقرأ في < الكتاب > عن يشوع أنه بعد أن تغلّب على مدينة أريحا (بحسب الحكاية < الكتابية >) قرر أن «تكون المدينة وكل ما فيها محرمًا للرب»[٨]. وتتخذ هذه الأضاحي أو «التحريم» أحيانا صيغة النذر ليهوه؛ فعندما واجه «بنو إسرائيل» الكنعانيين في جنوب فلسطين أول مرة، يخبرنا < الكتاب > أنه:

نذر إسرائيل نذرًا للرب وقال: إن دفعت هؤلاء القوم إلى يدي أحرّم مدنهم. فسمع الرب لقول إسرائيل ودفع الكنعانيين فحرّموهم ومدنهم[٩].

التحريم إذًا (أو الإبادة الكلية للناس والأشياء) هو طقس ديني يمارس بأمر من يهوه وتقرّبًا إليه. ولأن الأمر كذلك فإن غضب يهوه وعقابه سيحلان على من يخالف هذا الأمر. نقرأ في < الكتاب > أنه عندما أُمر شاول بـ «تحريم» قوم العماليق وقتل رجالهم ونسائهم وأطفالهم جميعًا وإبادة بقرهم وأغنامهم وجمالهم وحميرهم، خالف أمر يهوه بأن عفا عن أجاج ملك العماليق واستبقى الماشية له ولمن كان معه:

ضرب شاول عماليق. . . وأمسك أجاج ملك عماليق حيًا، وحرم جميع الشعب بحد السيف، وعفا شاول والشعب عن أجاج وعن خيار الغنم والبقر والثنيان والخراف عن كل الجيد، ولم يرضوا أن يحرموها، وكل الأملاك المحتقرة والمهزولة حرموها[١٠].

كان غضب يهوه شديدًا لمخالفة شاول أوامره بالإبادة الجماعية وقرر عقابًا له أن يزيل الملك عنه ويحوله إلى داود[١١] لينهي شاول حياته بالانتحار بعد هزيمة لحقت به على أيدي الفلسطينيين.

تكتمل هوية يهوه في < الكتاب > بتجسيده مقاتلًا بين شعبه «بني

(٨) **الكتاب المقدس،** «سفر يشوع،» الأصحاح ٦، الآية ١٧.

(٩) المصدر نفسه، «سفر العدد،» الأصحاح ٢١، الآيتان ٢ ـ ٣.

(١٠) المصدر نفسه، «سفر صموئيل الأول،» الأصحاح ١٥، الآيات ٧ ـ ٩.

(١١) المصدر نفسه، «سفر صموئيل الأول،» الأصحاح ١٥، الآيتان ٢٨ ـ ٢٩.

إسرائيل»، بل مقاتلًا عنهم، وقائدًا لعملياتهم العسكرية، وسائرًا بشخصه في طليعتهم ليمهد لهم بأدواته الطريق أمامهم للتغلب على أعدائهم. نقرأ في < الكتاب > :

أنتم قربتم اليوم من الحرب على أعدائكم. لا تضعف قلوبكم. لا تخافوا ولا ترتعدوا ولا ترهبوا وجوههم، لأن الرب إلهكم سائر معكم لكي يحارب عنكم أعداءكم ويخلصكم[١٢].

ونقرأ:

متى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها، وطرد شعوبًا كثيرة من أمامك... ودفعهم الرب إلهك أمامك وضربتهم فإنك تحرّمهم[١٣].

ونقرأ كذلك:

والزنابير أيضًا يرسلها الرب إلهك عليهم حتى يفنى الباقون والمختفون من أمامك. لا ترهب وجوههم لأن الرب إلهك في وسطك، إله عظيم ومخوف. ولكن الرب إلهك يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك قليلًا قليلًا. لا تستطيع أن تفنيهم سريعًا لئلا تكثر عليك وحوش البرية. ويدفعهم الرب إلهك أمامك ويوقع بهم اضطرابًا عظيمًا حتى يفنوا، ويدفع ملوكهم إلى يدك فتمحو اسمهم من تحت السماء[١٤].

كما نقرأ:

اسمع يا إسرائيل. أنت اليوم عابر الأردن لكي تدخل وتمتلك شعوبًا أكبر منك وأعظم منك... فاعلم اليوم أن الرب إلهك هو العابر أمامك نارًا آكلة. هو يبيدهم ويذلهم أمامك فتطردهم وتهلكهم سريعًا كما كلمك الرب[١٥].

---

(١٢) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٢٠، الآيتان ٣ ـ ٤.

(١٣) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٧، الآيتان ١ ـ ٢.

(١٤) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٧، الآيات ٢٠ ـ ٢٤.

(١٥) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٩، الآيات ١ ـ ٣.

(٢)
حكايات < الكتاب >
ودورها في صوغ أيديولوجيا الإبادة

إلى جانب هذه الصورة الفظيعة التي رسمتها مخيلة كتبة < الكتاب > ليهوه فإن الحكايات في هذا «الكتاب المقدس» عما فعله «بنو إسرائيل» في أعدائهم تقع جميعًا في إطار منظومة الإبادة الجماعية. ويظهر النبي موسى في بعض هذه الحكايات بصورة لا تقل وحشية عن يهوه ولا أقل منه تعطشًا للدماء وانغماسًا في أعمال الإبادة الجماعية[١٦]. نقرأ حكايته في < الكتاب > مع أهل مديان (مدين) عندما حاربهم وتغلب عليهم:

كلّم الرب موسى قائلًا: انتقم لبني إسرائيل من المديانيين... فكلم موسى الشعب قائلًا: جردوا منكم رجالًا للجند فيكونوا على مديان ليجعلوا نقمة الرب على مديان... فتجندوا على مديان كما أمر الرب وقتلوا كل ذكر. وملوك مديان قتلوهم فوق قتلاهم... وسبى بنو إسرائيل نساء مديان وأطفالهم ونهبوا جميع بهائمهم وجميع مواشيهم وكل أملاكهم. وأحرقوا جميع مدنهم بمساكنهم وجميع حصونهم بالنار. وأخذوا كل الغنيمة وكل النهب من الناس والبهائم. وأتوا إلى موسى وأليعازر الكاهن وإلى جماعة بني إسرائيل بالسبي والنهب والغنيمة... فخرج موسى وأليعازر الكاهن وكل رؤساء الجماعة لاستقبالهم إلى خارج المحلة. فسخط موسى على وكلاء الجيش... وقال لهم موسى: هل أبقيتم كل أنثى حية؟ فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلًا بمضاجعة ذكر اقتلوها. لكن جميع الأطفال من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر أبقوهن لكم حيات... وكان النهب فضلة الغنيمة التي اغتنمها رجال الجند... من نفوس الناس من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر، جميع النفوس، اثنين وثلاثين ألفًا[١٧].

لا تقل الحكايات التي أوردها < الكتاب > عن يشوع وحشية عن تلك

---

(١٦) نحن بالتأكيد نجلّ موسى عليه السلام عن هذه الصورة التي رسمها له < الكتاب > .

(١٧) المصدر نفسه، «سفر العدد،» الأصحاح ٣١، الآيات ١ ـ ٣٥.

التي رواها عن موسى. وهو ـ بحسب الحكاية < الكتابية > ـ يشوع بن نون الذي ورث موسى بعد وفاته على جبل نبو (قرب مأدبا الحالية في الأردن) وقاد «بني إسرائيل» تجاه الأرض الموعودة (أرض كنعان) وعبر بهم نهر الأردن إليها، وتغلب على مدنها واحدة بعد أخرى إلى أن سيطر على معظم الأرض. وقد خصص كتبة < الكتاب > ومحرروه سفرًا كاملًا منه ليشوع دعي باسمه.

تخبرنا حكايات < الكتاب > بأن يشوع، في اقتحامه أرض كنعان، كان يتصرف وفقًا لأوامر يهوه وما كان يوحي به إليه ويخطط له. فيهوه هو الذي أمره بأن يعبر بـ «بني إسرائيل» نهر الأردن في اتجاه أرض كنعان[١٨]. وهو الذي خطط ليشوع طريقة اجتياز نهر الأردن، وهو الذي جفف مياه النهر لكي يعبره «بنو إسرائيل» بقيادة يشوع[١٩]. ويهوه كذلك هو الذي رسم خطة اقتحام مدينة أريحا (أول مدينة تغلب عليها يشوع) بالتفصيل، وقد نفذ يشوع الخطة بحذافيرها[٢٠]. كذلك فعل يهوه بأن أبلغ يشوع بخطة تفصيلية أمره باتباعها في اقتحام مدينة عاي[٢١]. ويهوه يتدخل بشخصه في القتال، بل يقاتل أحيانًا نيابة عن «بني إسرائيل»[٢٢]. هو يجترح المعجزات كذلك لكي يجعل «شعبه» يخرج من الحرب وقد حقق انتصاره الكامل على أعدائه. فعندما تجمع خمسة من ملوك أرض كنعان بقيادة أدوني صادق ملك أورشليم لمحاربة يشوع وقومه «رماهم الرب بحجارة عظيمة من السماء... فماتوا، والذين ماتوا بحجارة البَرَد هم أكثر من الذين قتلهم بنو إسرائيل بالسيف»[٢٣]. وأيضًا عندما أعمل «بنو إسرائيل» السيف في أهالي جبعون واقترب النهار من نهايته من دون أن يكونوا قد انتهوا من قتلهم جميعًا أمر يهوه الشمس بألا تغرب لكي يستكمل يشوع المهمة

(١٨) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ١، الآيات ١ ـ ٦.
(١٩) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ٤، الآيات ١ ـ ١٣.
(٢٠) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ٦، الآيات ١ ـ ١٧.
(٢١) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ٨، الآيات ١ ـ ٩.
(٢٢) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ١٠، الآيتان ١٤ و٤٢.
(٢٣) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ١٠، الآية ١١.

«فوقفت الشمس في كبد السماء ولم تعجل للغروب نحو يوم كامل»[٢٤].

ولأن الأمر كذلك فقد كانت الإبادة كما أرادها كتبة <الكتاب> كاملة، ولم يُبقِ «بنو إسرائيل» في المدن التي تغلبوا عليها عرقًا ينبض بالحياة. فبعد أن أخذوا أريحا «حرموا كل ما في المدينة من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير، بحد السيف. . . وأحرقوا المدينة بالنار مع كل ما بها»[٢٥]. كذلك فعلوا بعاي وحرموا جميع سكانها بحد السيف «فكان جميع الذين سقطوا في ذلك اليوم من رجال ونساء اثني عشر ألفًا، جميع أهل عاي. . . لكن البهائم وغنيمة تلك المدينة نهبها إسرائيل لأنفسهم حسب قول الرب الذي أمر به يشوع. وأحرق يشوع عاي وجعلها تلًا أبديًا خرابًا»[٢٦]. وأخذ يشوع مَقيدة «وضربها بحد السيف وحرم ملكها هو وكل نفس به، لم يبق شاردًا»، وحارب لبنة «وضربها بحد السيف وكل نفس بها، لم يبق شاردًا»، ولخش «ضربها بحد السيف وكل نفس بها»، وعجلون «ضربها بحد السيف وحرم كل نفس بها»، ودبير «أخذها مع ملكها وكل مدنها وضربوها بحد السيف وحرّموا كل نفس بها. لم يبقِ شاردًا»[٢٧]. وكذلك فعل يشوع بحاصور «ضرب ملكها بالسيف. . . وضربوا كل نفس بها بحد السيف، حرموهم، ولم تبقَ نسمة، وأحرق حاصور بالنار»[٢٨].

يلاحظ أن سفر يشوع، الذي أورد هذه الحكايات التي رويناها بإيجاز، ينضح ربما أكثر من غيره من أسفار <الكتاب> بالفظائع التي ارتكبت بحق السكان الأصليين في أرض كنعان. وقد انتبه الباحثون المحدَثون إلى هذه الجرائم التي نسبها السفر إلى يشوع وتوقف بعضهم عندها طويلًا وقد صعقتهم فظاعتها. في هذا نقرأ ما كتبه ل. دانيال هوك (L. Daniel Hawk)، أستاذ العهد القديم واللغة العبرية في المنتدى الدراسي

(٢٤) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ١٠، الآية ١٣.

(٢٥) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ٦، الآيات ٢١ ـ ٢٤.

(٢٦) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ٨، الآيات ٢٥ ـ ٢٨.

(٢٧) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ١٠، الآية ٣٩.

(٢٨) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ١١، الآيتان ١٠ ـ ١١.

للاهوت في أشلند (في ولاية أوهيو الأميركية)، في كتاب له عن يشوع:

إن الرواية [في سفر يشوع] تحكي قصة تصدم الحساسيات المعاصرة. فقد يكون يشوع مؤسسًا لهوية قومية، لكنه كان يفعل ذلك بربط هذا المشروع بمحاولة إبادة السكان الأصليين واحتلال أرضهم. وما هو أكثر إزعاجًا من ذلك أنه يورط الله في عمليه الذبح الشامل لسكان الأرض الأصليين. فالله يصطف إلى جانب الغزاة ويحارب عنهم وهم يستولون على الأرض ويستأصلون أولئك الذين يقطنون فيها. وهذا المشروع يمكن التعبير عنه كما يلي: إن الله يعطي الإسرائيليين الأرض وفاء لوعد كان أعطاه لأسلافهم، ويضمن لهم النجاح من خلال توجيههم في معاركهم ومشاركته لهم فيها. كذلك فإن الله عازم على أن تحقق إسرائيل مصيرها من خلال إبادة غير الإسرائيليين من على الأرض. وهكذا، فإن التأسيس لهوية قومية مرتبط ببرنامج من الاغتصاب العنيف يستمد شرعيته من إرادة إلهية[٢٩].

كذلك نقرأ ما كتبه روبرت ب. كوت (Robert B. Coote)، أستاذ العهد القديم في المنتدى الدراسي للاهوت في سان فرنسيسكو:

إن معظم سفر يشوع مثير للاشمئزاز، فهو ينطلق من التطهير العرقي، وانتزاع الملكية بطريقة همجية من السكان الأصليين وإبادتهم إبادة جماعية، وذبح النساء والأطفال، وجميع ذلك يتم، ببساطة، بأوامر من الله، وهو أمر أسوأ من أن يوصف بأنه مقزز[٣٠].

ليس سفر يشوع وحده مصدر هذه الحكايات الفظيعة، بل لا يكاد سفر من < الكتاب > يخلو منها. من ذلك، تلك الحكاية التي رواها سفر أستير عن المؤامرة التي دبرها هامان، وزير الملك الفارسي الذي يسميه < الكتاب > أحشويروش (وهو زيركسز (Xerxes) الذي حكم بين ٤٨٥ و٤٦٥ ق.م.)، لمقتل اليهود في المملكة ولم ينقذهم منها إلا زواج أستير اليهودية من هذا الملك بتدبير من عمها مردخاي، ما جعل استير قادرة على

(٢٩) Lewis Daniel Hawk, *Joshua*, Berit Olam (Collegeville, Minn.: Liturgical Press, 2000), p. xii.

(٣٠) Quoted in: Kah-Jin Jeffrey Kuan, «Biblical Interpretation and the Rhetoric of Violence and War,» *Asia Journal of Theology*, vol. 23, no. 2 (October 2009), p. 192.

إقناع الملك بأن يمد يد «الخلاص» لليهود لا بوقف المؤامرة والاكتفاء بقتل هامان وعشرة من أبنائه فحسب، بل بإطلاق يد اليهود في قتل كل مناوئيهم في مملكته. فقد روت الحكاية أن الملك كتب إلى اليهود في جميع أنحاء المملكة يطلب منهم أن «يهلكوا ويقتلوا ويبيدوا قوة كل شعب وكورة تضادهم حتى الأطفال والنساء وأن يسلبوا غنيمتهم»[٣١]. ويخبرنا السفر نفسه أن اليهود قتلوا «من مبغضيهم خمسة وسبعين ألفًا»[٣٢]، وكان يوم الإبادة هذا يوم «شرب وفرح» لليهود ما زالوا يحتفلون به باسم عيد البوريم (Purim).

(٣)
التطهير العرقي في < الكتاب >

من المؤكّد أنَّ كتبة < الكتاب > ومحرريه لم يستخدموا هذا المصطلح، مصطلح «التطهير العرقي»، غير أنه ما من سفر فيه يخلو من كثير أو قليل من وصف أعمال يمكن باطمئنان إدراجها تحت عنوان التطهير العرقي.

تقوم منظومة التطهير العرقي في < الكتاب > على أساس المكانة المركزية التي تشغلها الأرض في الفقه < الكتابي > . فالأرض هنا ليست أرضًا كبقية الأراضي التي تشغلها سائر الأقوام والشعوب والأمم بل لها خصوصيتها النابعة من كونها بقعة مكانية تعمل فيها «إرادة سماوية» من حيث (١) تحديد إطارها الجغرافي و(٢) تعيين من يمتلكها و(٣) النص على من يسكنها و(٤) تحديد إلى من ستؤول.

هذه «الإرادة السماوية» هي ما جاء في الأسطورة < الكتابية > عن «الميثاق» الذي أبرمه يهوه مع جيل الآباء (Patriarchs) (إبراهيم وإسحاق ويعقوب) ومن بعدهم مع «بني إسرائيل»، والذي وعد به أن يفرد أو يخصص لـ «بني إسرائيل» أرضًا تكون حكرًا لهم، يتوارثونها، ولا يشاركهم فيها غيرهم من الناس، مع تشديد الوعد بأن هذه البقعة من الأرض ستكون ملكًا أبديًا لهم وحدهم، ولا تؤول لغيرهم، حتى نهاية الزمان.

---

(٣١) **الكتاب المقدس**، «سفر أستير،» الأصحاح ٨، الآية ١١.

(٣٢) المصدر نفسه، «سفر أستير،» الأصحاح ٩، الآية ١٦.

كان أول تجليات هذه «الإرادة السماوية» بحسب الأسطورة < الكتابية > ذلك الوعد الذي حصل عليه إبراهيم من يهوه حال وصوله إلى أرض كنعان قادمًا إليها من موطنه الأصلي، أور الكلدانيين، بأن يملك نسله هذه الأرض: «ظهر الرب لأبرام [كما يسميه < الكتاب > قبل أن يغير يهوه اسمه إلى إبراهيم]، وقال لنسلك أعطي هذه الأرض»[٣٣]. ثم عاد يهوه وأبرم «ميثاقًا» مع أبرام عين فيه جغرافية الأرض: «قطع الرب مع أبرام ميثاقًا قائلًا: لنسلك أعطي هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»[٣٤]. وعاد يهوه مرة ثالثة ليحدد لأبرام مآل «الأرض الموعودة» متعهّدًا أن تكون ملكيتها الأبدية لنسله وحده. قال له: «أقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك في أجيالهم، عهدًا أبديًا لأكون إلهًا لك ولنسلك من بعدك، وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك، كل أرض كنعان ملكًا أبديًا وأكون إلههم»[٣٥].

واضح من هذه النصوص أن هناك «تعميمًا» بخصوص نسل إبراهيم الذي سوف يؤول إليه إرث الأرض الموعودة، والنسل هذا عريض ينطلق من ثمانية أبناء انحدروا منه (وفق الحكايات التوراتية): إسماعيل من الجارية المصرية هاجر، وإسحاق من زوجته ساراي التي تغير اسمها إلى سارة، وستة آخرين من زوجة أخرى لإبراهيم اتخذها بعد وفاة سارة: زمران وينشان ومدان ومديان ويشباق وشوح. كان ينبغي إذًا أن يعين المقصود بالنسل بدقة وعلى من ينطبق «الميثاق» و«العهد» اللذان قطعهما يهوه لإبراهيم.

من جميع أبناء إبراهيم الثمانية اصطفى يهوه إسحاق بالعهد، وحرم منه الآخرين[٣٦]: «قال الله [لإبراهيم]: سارة امرأتك تلد لك ابنًا وتدعو اسمه

(٣٣) المصدر نفسه، «سفر التكوين،» الأصحاح ١٢، الآية ٧.

(٣٤) المصدر نفسه، «سفر التكوين،» الأصحاح ١٥، الآية ١٨.

(٣٥) المصدر نفسه، «سفر التكوين،» الأصحاح ١٧، الآيتان ٧ ـ ٨.

(٣٦) كنا عالجنا كيف رسمت التوراة «سلالة مقدسة» متفردة متصلة العرى تبدأ بآدم ثم من اصطفاه يهوه من نسله مرورًا بإبراهيم فإسحاق فيعقوب ومن توالى بعده من أشخاص محددين من نسله وحده، مع إلغاء من لم يقع عليه الاختيار من يهوه من هذه السلالة، وذلك في عملية أطلقنا عليها «آلية الاصطفاء والحذف». انظر: عصام محمد سخنيني، **الإسرائيليات: مكونات أسطورية في المعرفة التاريخية العربية**، تاريخ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١٢٤ ـ ١٣٩.

إسحاق، وأقيم معه عهدًا أبديًا لنسله من بعده. . . عهدي أقيمه مع إسحاق»[٣٧].

مرة أخرى يعين يهوه النسل الهابط من إسحاق لكي يكون له إرث الأرض. وقد وقع التعيين هذه المرة على يعقوب بن إسحاق على حساب أخيه عيسو:

قال له [ليعقوب] الله: أنا الله القدير، أثمر وأكثر. أمة وجماعة أمم تكون منك، وملوك سيخرجون من صلبك، والأرض التي أعطيت إبراهيم وإسحاق لك أعطيها، ولنسلك من بعدك أعطي الأرض[٣٨].

ويعقوب هو من غيّر يهوه اسمه فدعاه إسرائيل، فإرث الأرض إذن محصور في «بني إسرائيل» من بين سائر الأمم والأقوام. وعلى هذا فعندما كان موسى يُعِدُّ للخروج بقومه من مصر خاطبه يهوه قائلًا:

قل لبني إسرائيل أنا الرب، وأنا أخرجكم من تحت أثقال المصريين، وأنقذكم من عبوديتهم، وأخلصكم بذراع ممدودة وبأحكام عظيمة، وأتخذكم لي شعبًا وأكون لكم إلهًا. فتعلمون أني أنا الرب إلهكم الذي يخرجكم من تحت أثقال المصريين، وأدخلكم إلى الأرض التي رفعت يدي أن أعطيها لإبراهيم وإسحاق ويعقوب، وأعطيكم إياها ميراثًا[٣٩].

فتح يهوه شهية قومه لاقتحام الأرض وأثار طمعهم فيها بأن صوّر لهم ما سوف يلقون فيها من خيرات مادية وما سوف ينالون من ملذات في العيش من مواردها الطبيعية:

إن الرب إلهك آتٍ بك إلى أرض جيدة، أرض أنهار من عيون وغمار تنبع في البقاع والجبال. أرض حنطة وشعير وكرم وتين ورمان. أرض زيتون زيت وعسل. أرض ليس بالمسكة تأكل فيها خبزًا ولا يعوزك فيها شيء. أرض حجارتها حديد، ومن جبالها تحفر نحاسًا. فمتى أكلت وشبعت تبارك الرب إلهك لأجل الأرض التي أعطاك[٤٠].

---

(٣٧) **الكتاب المقدس**، «سفر التكوين،» الأصحاح ١٧، الآيات ١٩ و٢١.
(٣٨) المصدر نفسه، «سفر التكوين،» الأصحاح ٣٥، الآيتان ١١ ـ ١٢.
(٣٩) المصدر نفسه، «سفر الخروج،» الأصحاح ٦، الآيات ٦ ـ ٨.
(٤٠) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٨، الآيات ٧ ـ ١٠.

تكثر في هذا السياق النصوص المنسوبة إلى يهوه في وصف «الأرض الموعودة» بأنها «تفيض لبنًا وعسلًا»[٤١]، وذلك استكمالًا لإثارة شهوة الامتلاك. كما يصور موسى (بحسب الحكاية < الكتابية >) ما ينتظر «بني إسرائيل» من خيرات لم تنضح جباههم من قبل عرقًا في سبيل تحقيقها بل سوف ينالونها جاهزة بعد أن صنعتها الأقوام الأصلية في أرض كنعان، فيهبها يهوه لهم إرثًا خاصًا بهم. فموسى يخاطب «شعب إسرائيل»:

متى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي حلف لآبائك إبراهيم وإسحاق ويعقوب أن يعطيك، إلى مدن عظيمة وجيدة لم تبْنِها، وبيوت مملوءة بكل خير لم تملأها، وآبار محفورة لم تحفرها، وكروم وزيتون لم تغرسها، وأكلت وشبعت فاحترس لئلا تنسى الرب[٤٢].

هكذا يتكامل في الفقه < الكتابي >، في ما يتصل بالأرض، عاملان: الأول أن يهوه منح «بني إسرائيل» صك ملكية أبدية لأرض كنعان (= فلسطين) حتى قبل أن يدخلوها. والآخر أن دخولهم هذه الأرض سيجعلهم يتمتعون بنعيم خيراتها، الطبيعية منها وتلك التي صنعها السكان الأصليون لأنفسهم من مدن عظيمة وزروع وآبار مياه. فالإرث هنا لا يقتصر على الأرض وحدها بل يطال أيضًا كل ما على الأرض من خيرات.

غير أن ما يقف في وجه هذا الطمع حقيقة أن الأرض عامرة بسكانها، وشعوبها «أكبر وأعظم» من «بني إسرائيل»[٤٣]، فلا بد إذًا من إخلاء المكان من هؤلاء السكان الأصليين لكي تتحقق إرادة يهوه في توريث الأرض لـ «بني إسرائيل» وحدهم من دون شريك.

في هذا، يرسم < الكتاب > وسيلتين لعملية الإخلاء تكمل إحداهما الأخرى: **الأولى** ـ وهي المفضلة ـ الإبادة الجماعية للسكان الأصليين التي

---

(٤١) أمثلة على ذلك في: المصدر نفسه: «سفر الخروج:» الأصحاح ٣، الآيتان ٨ و١٧، والأصحاح ١٣، الآية ٥؛ «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ١١، الآية ٩؛ «سفر اللاويين،» الأصحاح ٢٠، الآية ٢٤، و«سفر العدد،» الأصحاح ١٤، الآيات ٧ ـ ٩.

(٤٢) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٦، الآيات ١٠-١٢.

(٤٣) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ١١، الآية ٢٣.

عبّر عنها < الكتاب > بمصطلح «التحريم» الذي يعني قتل كل شيء حي في الأرض التي وعد يهوه «بني إسرائيل» بأن يتملكوها (وقد فصلنا الحديث عنها قبل)، و**الثانية** طرد السكان الأصليين من هذه الأرض بالوسائل العنيفة، وهو ما ينطبق عليه تمامًا تعريف «التطهير العرقي».

وكما أن فعل الإبادة الجماعية هو تكليف من يهوه أمر به «بني إسرائيل» تحت طائلة العقاب، فإن شأن طرد السكان أو التطهير العرقي واجب عليهم فرضه يهوه ولا خيار لهم غير تنفيذه. نقرأ في الحكاية < الكتابية > :

كلّم الرب موسى في عربات مؤاب على أردن أريحا قائلًا: كلِّم بني إسرائيل وقل لهم إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان، فتطردون كلَّ سكان الأرض من أمامكم. . . تملكون الأرض وتسكنون فيها لأني قد أعطيتكم الأرض لكي تملكوها، وتقتسمون الأرض بالقرعة حسب عشائركم. . . وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذي ستستبقون منهم أشواكًا في أعينكم ومناخس في جوانبكم، ويضايقونكم على الأرض التي أنتم ساكنون فيها[٤٤].

لكي تتحقق عملية الطرد السكاني أو التطهير العرقي على أكمل ما تتطلبه القداسة يخبرنا < الكتاب > بأن يهوه يشارك فيها بشخصه. ففي الحكاية أن يشوع، خليفة موسى، بعد أن عبر بـ «بني إسرائيل» نهر الأردن في اتجاه أريحا خاطب قومه: «إن الله الحي في وسطكم، وطردًا يطرد من أمامكم الكنعانيين والحثيين والحويين والفرزيين والجرشانيين والأموريين واليبوسيين»[٤٥].

وغير ذلك فيهوه، بحسب < الكتاب > ، يقوم بعملية التطهير العرقي بموجب مخطط زمني ذي مراحل مستخدمًا في ذلك كل أدوات الإرهاب والإخافة التي لديه. ففي الشريعة التي صاغها يهوه لموسى وهو ما زال في صحراء سيناء، وأمره بالالتزام بها، يخاطب شعبه بالقول:

---

(٤٤) المصدر نفسه، «سفر العدد،» الأصحاح ٣٣، الآيات ٥٠ ـ ٥٥.

(٤٥) المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الأصحاح ٣، الآية ١٠.

أرسل هيبتي أمامك، وأزيح جميع الشعوب الذين تأتي عليهم، وأعطيك جميع أعدائك مدبرين. وأرسل أمامك الزنابير، فتطرد الحويين والكنعانيين والحثيين من أمامك. لا أطردهم من أمامك في سنة واحدة لئلا تصير الأرض خربة فتكثر عليك وحوش البرية. قليلًا قليلًا أطردهم من أمامك إلى أن تثمر وتمتلك الأرض[٤٦].

وجدت هذه الصورة الهمجية لممارسة التطهير العرقي تبريرًا من جانب بعض العلماء المحدَثين، باعتبارها ضرورة تاريخية اقتضتها عملية إحلال قوم أرقى في التطور الحضاري والروحي مكان قوم أدنى مرتبة يستحقون الإبادة لمصلحة الأرقى. من هؤلاء وليام فوكسويل أولبرايت (William Foxwell Albright) مؤسس ما يدعى «علم الآثار < الكتابي >»[٤٧] (Biblical Archaeology) الذي كتب:

من وجهة نظر فيلسوف التاريخ المحايدة، فإنه يبدو من الضروري في أحيان كثيرة أن ينقرض شعب من نوع متدنٍ أمام شعب ذي إمكانات متفوقة، لأن ثمة نقطة معينة لا يمكن بعدها أن يحدث اختلاط عرقي من دون كوارث. وهكذا فإن الكنعانيين بطقوس عبادتهم الطبيعية القائمة على العربدة، وبديانة الخصب لديهم التي تتخذ العري الجسدي والثعبان رموزًا لها، وبأساطيرهم البدائية، استبدلتهم إسرائيل ببساطتها البريئة وبنقاء حياتها، وبديانتها التوحيدية، وبشريعة أخلاقها الصارمة[٤٨].

وغير هذا، يبرر كاتب آخر عمليات الإبادة هذه بأنها كانت ضرورية لتجنيب إسرائيل وبقية العالم الفساد الذي كان عليه الكنعانيون الذين كانوا

---

(٤٦) المصدر نفسه، «سفر الخروج،» الأصحاح ٢٣، الآيات ٢٧ ـ ٣٠.

(٤٧) يطلق هذا المصطلح على علم الآثار الذي يسعى خاصة إلى البحث عن أي آثار تثبت الروايات التي جاءت في < الكتاب >. وبذلك فإن المشتغل به ينطلق من التسليم بصحة تلك الروايات ويسعى إلى البرهنة عليها بالدلائل المادية. وحديثًا، لم تعد لهذا العلم قيمة بعد أن بين البحث العلمي الموضوعي أن تلك الروايات إنما هي حكايات وأساطير تفتقد الصدق التاريخي، كما لم يجد أصحاب ذلك العلم أي دلائل تسندها ماديًا.

(٤٨) William Foxwell Albright, *From the Stone Age to Christianity; Monotheism and the Historical Process*, 2nd ed. with a New Introd, Doubleday Anchor Books; A100 (Garden City, NY: Doubleday, 1957), pp. 280-281.

يحرقون أطفالهم ويمارسون اللواط والعلاقات الشاذة مع الحيوانات وجميع أنواع الشرور الكريهة[٤٩]. أي أن تلك العمليات كانت بمثابة عملية جراحية مشروعة ضُحِّيَ فيها بالكنعانيين، الذين كثيرًا ما رماهم < الكتاب > بتهم الشر والمقت الكريه، من أجل خلاص البشرية والتاريخ الإنساني. يعلق غاريث لويد جونز، رئيس كلية اللاهوت والدراسات الدينية في جامعة ويلز، على هذا التبرير الذي أورده الكاتب لعمليات الإبادة هذه بالقول:

إن المصادر غير < الكتابية > لا تقدم دليلًا على وجود شرور غير عادية في الحضارة الكنعانية. وبالعكس من ذلك، فإن الدراسات الحديثة ترسم صورة لحياة الكنعانيين أكثر إيجابية من تلك التي رسمت لهم من قبل... أما الشر الوحيد الذي يمكن أن يتهم به سكان الأرض الأصليون [الكنعانيون] فهو أنهم اتخذوا من أبنائهم قرابين. لكن لو كانت التضحية بالأبناء قد حدثت فعلًا فإن هذه الممارسة الشنيعة لا تبرر إبادة الجنس. لأنه لو كان قتل الأطفال شرًا لم تستطع إسرائيل أن تقره، فإن ذبح هؤلاء الأطفال أنفسهم إذعانًا لشريعة ما هو طريقة غريبة للتغلب عليه. فالتضحية بالأطفال مهما كانت رهيبة لا تكون ذريعة لاستئصال شعب بكامله[٥٠].

نختتم هذا الفصل بالقول بأن هذه الصورة التي جاءت في < الكتاب > عن العمليات العسكرية التي قام بها «بنو إسرائيل» في أرض كنعان/ فلسطين إنما هي صورة عقلية متخيلة، إذ ليس هناك دليل تاريخي من خارج < الكتاب > يثبت صدقية القصص والحكايات التي رواها < الكتاب > عن فتحهم هذه الأرض، بقيادة موسى أولًا الذي قيل إنه عبر بهم سيناء ومنها إلى مناطق تقع إلى الشرق من نهر الأردن وسيطر عليها عسكريًا، ثم بقيادة يشوع، خليفة موسى، الذي قيل إنه عبر بهم نهر الأردن من الشرق إلى الغرب حيث سيطروا على معظم أرض كنعان واستوطنتها قبائلهم. ليست في تلك الحكايات بذرة من الحقيقة التاريخية، ذلك أنَّ ما توصل إليه البحث العلمي الحديث، المعتمد على قرائن غير

---

(٤٩) Walter C. Kaiser, *Toward Old Testament Ethics* (Grand Rapids, Mich.: Zondervan, 1983), p. 267, Quoted in: Lloyd Jones, «Sacred Violence: The Dark Side of God,» p. 190.

(٥٠) Lloyd Jones, Ibid., p. 190.

< كتابية >[٥١]، هو أن تلك الحكايات مجرد أساطير هي من جملة الأساطير التي اخترعها كتبة < الكتاب > ومحرروه ـ إما من خيالهم المحض أو اقتبسوها من قصص الأقوام الأخرى ـ عن تاريخ مجيد لهم لم يحدث قط بل اشتهوه أن يكون كذلك. ابتدعوا ماضيًا يهوديًا مبجلًا (اشتهوه أن يكون كذلك) قائمًا على قصص تنتمي بطبيعتها إلى جنس «أدب حكايات الأبطال» التي تزخر بها معظم الحضارات القديمة في إطار ذكرياتها الفولكلورية عن الماضي.

لكن على الرغم من ذلك، ما يهمنا هنا هو أن أيديولوجيا الإبادة الجماعية التي لم يأمر يهوه بها فحسب بل انغمس فيها بشخصه أيضًا (كما هي مفصلة في < الكتاب >) هي جزء من الإيمان اليهودي الذي يتمحور حول أن هذا الكتاب موحى به من يهوه نفسه. وبذلك فحكاياته الفظيعة عن الإبادة تُعَدُّ لدى المؤمنين بصدقيته نصوصًا مقدسة، قداستها مشتقة من قداسته، وبذلك فهي تشكل مرجعية أيديولوجية لهم في تعاملهم مع «الآخر المغاير»، وجزءًا من تكوينهم الإيماني، ونماذج مقدسة سنَّها لهم «أسلافهم المقدسون»، فهم بذلك يسترشدون بها، كما هي أو بروحها وغاياتها، عندما تتاح لهم الظروف المواتية لارتكاب أي فعل فظيع تجاه هذا «الآخر المغاير».

(٥١) كنا عالجنا هذا الموضوع من قبل في بعض فصول من: عصام محمد سخنيني: **فلسطين والفلسطينيون: صيرورة تكوين الاسم والوطن والشعب والهوية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، **والقدس: تاريخ مختطف وآثار مزورة** (عمّان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، ٢٠٠٩).

الفصل الثالث

خطاب الإبادة الصهيوني بلغة < كتابية >

(١)
مرجعية الرموز < الكتابية >
في نسق فعل الإبادة الصهيوني

اتخذ فعل الهدم، أو الإبادة، الصهيوني من الرموز/ الأساطير < الكتابية > مرجعية له يستوحي منها ما فعل «الأسلاف» لتطبيقه على الواقع الراهن. فوفقًا لـ «المعادلة» التي رسمها بنيامين بيت ـ هلحمي (Benjamin Beit-Hallahmi)، الأستاذ في جامعة حيفا، لمضمون تعليم < الكتاب > في إسرائيل بصفته كتاب تاريخ وتطبيقاته على الواقع الحالي فـ:

إن أبراهام [إبراهيم] هو الصهيوني الأول الذي هاجر إلى فلسطين، ويشوع وفتح فلسطين ومحو أثر الكنعانيين منها هو ما يشبه اليوم، وفتح داود القدس هو تمامًا مثلما هو اليوم[١].

يحتل يشوع، بكل ما نُسِبَ إليه من جرائم إبادة في السفر المسمى باسمه، بؤرة الإعجاب والاهتمام في المشروع الصهيوني القائم على استئصال الآخر؛ فدافيد بن غوريون كثيرًا ما كان يشير إلى «استمرار التواصل من يشوع بن نون إلى جيش الدفاع الإسرائيلي»[٢].

ويشوع نفسه يشكّل في الذهنية الإسرائيلية عامة مكونًا رئيسًا من مكونات التوجه نحو العنف الوحشي، أو إبادة الآخر. وتأثيراته في هذا

---

(١) Benjamin Beit-Hallahmi, *Original Sins: Reections on the History of Zionism and Israel* (London; Concord, MA: Pluto Press, 1992), p. 119, Cited in: Nur Masalha, «Reading the Bible with the Eyes of the Canaanites: Neo-Zionism, Political Theology and the Land Traditions of the Bible (1967 to Gaza 2009),» *Holy Land Studies*, vol. 8, no. 1 (May 2009), p. 65.

(٢) Masalha, Ibid., p. 66.

الاتجاه شملت حتى الناشئة وهم على مقاعد الدراسة. يوضح هذه الصورة جورج تمارين (Georges Tamarin)، أستاذ علم النفس الاجتماعي في جامعة تل أبيب، في دراسة أجراها على نحو من ألف طالب وطالبة من المدارس الثانوية في إسرائيل، لمعرفة تأثير أفعال الإبادة المنسوبة إلى يشوع في تفكيرهم. وقد جرت الدراسة بأن طرح تمارين سؤالين على هؤلاء الطلاب يتصلان بما فعله يشوع في أريحا ومكيدة عندما تغلب عليهما:

الأول: هل ترى أن فعل يشوع والإسرائيليين الذين كانوا معه كان صوابًا تجاه سكان أريحا ومكيدة؟

والسؤال **الثاني**: افترض أن الجيش الإسرائيلي افتتح قرية عربية في الحرب، فهل تراه أمرًا سيئًا أم صوابًا أن يتصرف الجيش مع سكان هذه القرية كما فعل يشوع بالنسبة إلى سكان أريحا ومكيدة؟

كانت الإجابة أن ٨٠ في المئة من الطلاب الذين سئلوا قد وافقوا على صواب ما فعله يشوع في أريحا ومكيدة، بينما كانت إجابة ٣٨ في المئة منهم أن على الجيش الإسرائيلي أن يفعل بالقرية العربية المفترضة ما فعله يشوع. أذهلت هذه النتيجة تمارين نفسه فكتب معلقًا عليها:

إن تدريس < الكتاب > بطريقة غير نقدية لطلاب بهذا العمر المبكر، حتى لو لم يكن يُدَرَّس بشكل واضح على أنه نص مقدس بل على أنه تاريخ قومي، يؤثر بلا شك تأثيرًا عميقًا في تكوين توجهات إلحاق الأذى [بالآخرين]. . . حتى لدى الطلاب غير المتدينين، وفي تأكيد الصورة السلبية المعادية للأجانب(٣).

جرّت هذه الدراسة التي انتقد فيها تمارين النظام الدراسي في إسرائيل متاعب عليه نفسه إذ تعرض لمضايقات انتهت بأن خسر وظيفته أستاذًا في

(٣) David Wetherell, «The Use and Misuse of Religious Language: Zionism and the Palestinians,» *Holy Land Studies*, vol. 4, no. 1 (May 2005), p. 84, Quoting by: Georges R. Tamarin, «The Influence of Ethnic and Religious Prejudice on Moral Judgment,» in: Georges R. Tamarin, *The Israeli Dilemma: Essays on a Warfare State*, Edited by Johan Niezing, Publications of the Polemological Centre of the Free University of Brussels (VUB); v. 2 ([Rotterdam]: University Press Rotterdam, 1973), p. 189.

جامعة تل أبيب، وكانت ردة فعله على هذا الإجراء أن كتب إلى مجلس الجامعة أنه على الرغم من أنه نهج في دراسته نهجًا علميًا فإنه لم يحلم قط بأن يكون هو آخر ضحايا فتح يشوع لأريحا[٤].

دخل يشوع إذًا في التكوين الفكري الصهيوني/ الإسرائيلي نموذجًا، يمكن أن يحتذى به، للقائم بفعل الإبادة. أما ضحايا هذا الفعل فهم الكنعانيون والفلسطينيون القدامى الذين استدعت الصهيونية رموزهم وأسقطتها على الفلسطينيين الحاليين الذين ينبغي التعامل معهم كما تعامل «بنو إسرائيل» مع أولئك الأقدمين استئصالاً وبوسائل العنف الهمجي. لكن ما هو أكثر من هذين الرمزين (الكنعانيين والفلسطينيين القدامى) شيوعًا في منظومة الفكر الإبادي الصهيوني هو أسطورة عماليق < الكتابية > التي كثيرًا ما تتردد على ألسنة الصهيونيين وأقلامهم نموذجًا لما ينبغي التعامل به مع العرب الفلسطينيين.

وعماليق، وقد جاءت مرة باسم العمالقة، من خرافات < الكتاب > التي لا تجد لها سندًا في غيره من المصادر. حتى < الكتاب > نفسه يناقض بعضه بعضًا في الحكاية عنهم. يجعلهم مرة معاصرين لإبراهيم[٥]، بينما هم، في الأعم، ينسبون إلى عماليق بن عيسو بن إسحاق بن إبراهيم[٦]. والإشارة إلى أن عماليق من نسل عيسو لها مغزاها، إذ كان عيسو هو الذي حُرم من بركة أبيه إسحاق الذي بارك ابنه الآخر يعقوب (الذي سمته الحكاية < الكتابية > إسرائيل) بدلاً من أن يبارك عيسو. وعلى كل حال، فعماليق في < الكتاب > هم قوم كانت مواطنهم في شبه جزيرة سيناء والأقسام الجنوبية من أرض كنعان. وقد أكثرت الحكايات < الكتابية > من الحديث عنهم، فقد حاربوا موسى، وحاربهم يشوع وشاول وداود.

ما يهم من حكايات عماليق، لأغراض هذا البحث، أن يهوه لعنهم

---

(٤) Michael Prior, «The Bible and the Redeeming Idea of Colonialism,» *Studies in World Christianity*, vol. 5, no. 2 (October 1999), pp. 138-139.

(٥) **الكتاب المقدس**، «سفر التكوين،» الأصحاح ١٤، الآية ٧.

(٦) المصدر نفسه: «سفر التكوين،» الأصحاح ٣٦، الآيتان ١٢ و١٦، و«سفر العدد،» الأصحاح ١، الآية ٣٦.

وأمر موسى باجتثاث ذكرهم من على الأرض، وكان ذلك بسبب تعرضهم لموسى في رحلته من مصر إلى أرض كنعان:

اذكر ما فعله عماليق في الطريق عند خروجك من مصر، كيف لاقاك في الطريق، وقطع من مؤخرتك كل المستضعفين وراءك، وأنت كليل ومتعب، ولم يخَف الله. فمتى أراحك الرب إلهك من جميع أعدائك حولك في الأرض التي يعطيها الرب إلهك نصيبًا لكي تمتلكها تمحو ذكر عماليق من تحت السماء. لا تنسَ[٧].

كما أبلغ يهوه موسى بأن يسجل في كتاب تذكاري أنه سوف يحارب عماليق من جيل إلى جيل[٨]. وعندما مُسح شاول ملكًا على إسرائيل (هو الملك الأول الذي سبق داود بحسب الحكاية <الكتابية>) جاءه أمر يهوه على لسان صموئيل النبي الذي مسحه ملكًا بإبادة قوم عماليق و«تحريمهم[٩]»:

قال صموئيل لشاول: إياي أرسل الرب لمسحك ملكًا على شعبه إسرائيل. والآن فاسمع كلام الرب. هكذا يقول رب الجنود: إني قد افتقدت ما عمل عماليق بإسرائيل حين وقف له في الطريق عند صعوده من مصر. فالآن اذهب واضرب عماليق، وحرّموا كل ما له ولا تعفُ عنهم، بل اقتل رجلًا وامرأة، طفلًا ورضيعًا، بقرًا وغنمًا، جملًا وحمارًا[١٠].

أصبحت صورة عماليق، المطلوب إبادته، كما جاءت في <الكتاب>، نموذجًا كلاسيكيًا للآخر المغاير، وفق ما يقوله جيرالد كرومر، أستاذ علم الجريمة في جامعة بار إيلان الإسرائيلية، فعلى مدى أزمان عديدة، ذهب علماء الدين اليهود إلى أبعد مدى في إظهار فسق «عماليق» وفسادهم. ونتيجة لذلك فقد عُدَّ عماليق ذروة الشر في التقاليد اليهودية. في موازاة ذلك،

---

(٧) المصدر نفسه، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ٢٥، الأيات ١٧ ـ ١٩.

(٨) المصدر نفسه، «سفر الخروج،» الأصحاح ١٧، الآيات ١٤ ـ ١٦. وقد جاء التعبير في الترجمات العربية بلفظ «من دور إلى دور»، بينما يرد في الترجمات الإنكليزية التي هي أكثر دقة بلفظ From Generation to Generation التي تعني: النسل أو الذرية أو الجيل.

(٩) انظر ما كتبناه عن مصطلح التحريم (حيرم) في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٠) المصدر نفسه، «سفر صموئيل الأول،» الأصحاح ١٥، الآيات ١ ـ ٣.

استخدم الحاخامون والناس العاديون على السواء مصطلح «عماليق» ليدلّوا به على الشعوب والمجموعات الأخرى التي يُزعم أنها تتهدد وجود الشعب اليهودي. وهكذا فإن عماليق هو الآخر المغاير الرئيس[١١].

أما في المنظومة الصهيونية، وفي إسرائيل المعاصرة، فإن العرب عامة، والفلسطينيين خاصة، هم عماليق الزمن الحديث. نقتبس مرة أخرى مما كتبه أستاذ علم الجريمة الذي أشرنا إليه أعلاه عن هذه الموازاة بين عماليق والعرب:

يرى بعضهم أن أعداء إسرائيل هم التعبير عن العماليقية في جيلنا الحالي. فإن مفتي القدس وجمال عبد الناصر وصدام حسين يقارنون بالآخر المغاير الرئيس [عماليق]. كذلك فإن ياسر عرفات... قد اكتسب لديهم لقب وكيل عماليق. وبعد اتفاقيات أوسلو كان أحد أعضاء الكنيست من حزب الليكود يؤكد بصراحة أن رئيس السلطة الفلسطينية التي كانت قد أسست حديثًا لم يتغير في الحقيقة، فهو مثل عماليق العازم على تدمير الشعب اليهودي. وفي إثر ذلك أدت هجمات «إرهابية» فلسطينية إلى تأسيس منظمة باسم «مراقبة القاتل» هدفها التحري عن أماكن «القتلة» الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية وتقديمهم للمحاكمة. وكانت اللافتة التي ترفعها هذه المنظمة بسيطة وواضحة: تذكر عماليق[١٢].

لا يقتصر الأمر على الإعلان «النظري» عن مساواة الفلسطينيين المعاصرين بعماليق <الكتاب>، بل يترافق ذلك مع حملة تحريضية تحث على التعامل معهم، قتلًا وإبادة، كما فعل الأسلاف من «بني إسرائيل» مع عماليق، وفق أوامر يهوه بأن «يمحى ذكرهم من تحت السماء». ويبرز على الأغلب في هذه الحملة «الصهيونيون المتدينون» الذين هم، كما أشرنا، الأحدّ نبرة في التعبير عن المشروع الصهيوني، والأكثر صراحة وفجاجة في كشف مضمونه وغاياته الاستئصالية. من هؤلاء كان الحاخام يسرائيل هس (Yisrael Hess)، حاخام جامعة بار إيلان الإسرائيلية، الذي كتب مقالًا في

(١١) Gerald Cromer, «Amalek as Other, Other as Amalek: Interpreting a Violent Biblical Narrative,» *Qualitative Sociology*, vol. 24, no. 2 (2001), p. 192.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

الصحيفة الطلابية **بات كول** *(Bat Kol)* التي تصدرها الجامعة في شباط/ فبراير ١٩٨٠ بعنوان «الأمر بإبادة الجنس في التوراة» قال فيه[١٣]: «ليس بعيدًا ذلك اليوم الذي سوف ندعى فيه إلى حرب مقدسة، وإلى هذا الأمر [من يهوه] باجتثاث عماليق». يقتبس هس من < الكتاب > تلك الجمل التي يأمر فيها يهوه بإبادة عماليق، ويضيف «إن الله لا يقتنع فقط باجتثاث عماليق وبمحو ذكره، بل هو يجند نفسه شخصيًا في ذلك، إذ هو ـ كما قد قيل ـ لديه مصلحة في هذه المسألة، وذلك هو الهدف الرئيس».

يعلق أمون روبنشتاين (Ammon Rubinstein)، أستاذ القانون في جامعة تل أبيب، على ما كتبه الحاخام هس:

إن الحاخام هس يفسر الأمر [أمر يهوه] الذي يأمر بمحو ذكر عماليق، ويقول إنه لا توجد أدنى رحمة في هذا الأمر الذي يوجب حتى قتل أطفال عماليق والرضّع منهم؛ فعماليق هم كل من يعلن الحرب على شعب الله.

يقول روبنشتاين إن هذا المقال الذي كتبه الحاخام هس لم يجد أدنى اعتراض عليه لا من جانب الجامعة نفسها ولا من جانب هيئة تحرير المجلة ولا من الطلاب أنفسهم. وتلك إشارة ضمنية إلى موافقة هذه الأطراف الثلاثة على ما كتبه الحاخام.

تشيع أفكار هس التحريضية هذه المعبر عنها بصراحة ووضوح عن استئصال الفلسطينيين (= عماليق الزمن الحالي) أكثر ما تكون في الأوساط الراديكالية اليهودية في إسرائيل (هي من داخل المشروع الصهيوني) التي لا تخفي نواياها الحقيقية تجاه الفلسطينيين. يصف أوريئيل طال (Uriel Tall)، أستاذ الدراسات < الكتابية > في جامعة تل أبيب، في محاضرة له في الجامعة في آذار/ مارس ١٩٨٤، أفكار هذه الأوساط التي تروج لكيفية التعامل مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة بحيث تتخذ ثلاث مراحل:

---

(١٣) ما كتبه الحاخام هس والتعليقات عليه في المتن أعلاه من: Masalha, «Reading the Bible with the Eyes of the Canaanites: Neo-Zionism, Political Theology and the Land Traditions of the Bible (1967 to Gaza 2009),» pp. 80-81.

المرحلة الأولى: إخضاع الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية لأحكام الشريعة اليهودية بأن يكون لهم وضع «الأجنبي المقيم».

المرحلة الثانية: الدفع في اتجاه تهجير العرب وترحيلهم.

والمرحلة الثالثة: تنفيذ الأمر المتعلق بعماليق كما عبر عنه الحاخام هس في مقاله «الأمر بإبادة الجنس في التوراة»، وبكلمات أخرى استئصال العرب الفلسطينيين(١٤).

تتخذ حملة التحريض على الإبادة أحيانًا أشخاصًا بعينهم وتجعلهم على رأس قائمة عماليق العصر الحديث، العدو الرئيسي لـ «الشعب» اليهودي. وهذا ما فعله في آذار/ مارس ٢٠٠٧ عضو الكنيست عن الحزب الوطني الديني زفولون أورييف (Zevulun Oriev) في مقال نشر في كتيب يُوَزَّعُ كل سبت على جميع الكنس اليهودية في إسرائيل (يحمل الكتيب عنوانًا دائمًا هو «أي سبت وكل سبت» Shabbat BeShabbato) جاء بعنوان **من الذي سيقتل عماليق هذا الجيل**(١٥). وقد أورد الكاتب قائمة بعدة أسماء وصف أصحابها بأنهم عماليق العصر، منهم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، والأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله، ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خالد مشعل، ورئيس الحركة الإسلامية في شمال فلسطين الشيخ رائد صلاح.

وأعلن أورييف في مقاله:

إننا لن نتفاوض مع عماليق، ولن تكون هناك اتفاقيات، ولا حلول سياسية، فإن الأمر المقدس بأن نتذكر [ما فعله عماليق] يتطلب إبادة ذكر عماليق بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة.

رأى أورييف في مقالته أن هذا العمل (عمل الإبادة) هو من واجب الدولة، ذلك لأن:

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٥) نشرت مقتطفات من المقال في: Efrat Weiss, «MK [Member of Knesset] Orlev Presents Updated List of Mortal Enemies of Israel,» *Israel News*, 3/3/2007, on the web: <http://www. ynetnews. com>.

هذا الأمر المقدس هو أمر عام، واليوم، في دولتنا ذات السيادة، فإن الحكومة والكنيست ملتزمان تنفيذه. فمن الواضح أن فعل الإبادة لا يمكن أن ينجزه كل مواطن إسرائيلي على انفراد. فالفعل إذًا يمكن أن يجري تطبيقه باستخدام قوة الدولة ومواردها. مع هذا فإن على كل شخص يهودي أن يبذل أقصى ما لديه للتأثير في الحكومة لتنجز هذا الواجب. هكذا فإبمكانكم المساهمة في ذلك بواسطة انتخابات الكنيست، والخروج في تظاهرات، وبتغيير الرأي العام كما هو في وسائط الاتصال، وبإقناع الناس من خلال الحوار معهم.

(٢)
استعارة أحكام الشريعة لتسويغ الإبادة الجماعية

يمثل الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية المحتلة، خاصة في البؤر الاستيطانية الموجودة هناك، رسالة إبادة الجنس والتحريض على ارتكابها المعبَّر عنهما بلغة < كتابية > . وقد سبق لرئيس مجلس المستوطنات في الضفة المحتلة بنزي ليبرمان (Benzi Liebrman) أن جهر بهذه الرسالة إلى مراسل لصحيفة **نيو يوركر**:

إن الفلسطينيين هم عماليق، وسوف ندمرهم جميعًا. لكن لن نقتلهم كافة، بل سندمر قدرتهم على الكلام على أنهم شعب. إننا سوف ندمر «القومية» الفلسطينية[١٦].

وغير ذلك، يُنظِّر الحاخام المستوطن يتسحاق شابيرا (Yitzhak Shapira) لفعل إبادة الفلسطينيين بإسناده إلى الشريعة اليهودية. وشابيرا من مستوطنة يتزهار (Yitzhar) قرب نابلس في الضفة الغربية، وهو يرأس معهدًا دينيًا (يشيفا (Yeshiva)) في المستوطنة باسم Od Yosef Chai، وقد نشر له هذا المعهد في أواخر عام ٢٠٠٩ كتابًا بالعبرية من تأليفه (بالاشتراك مع آخر)

(١٦) Elliott S. Horowitz, *Reckless Rites: Purim and the Legacy of Jewish Violence*, Jews, Christians, and Muslims from the Ancient to the Modern World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006), p. 1, Quoting by: Jeffrey Goldberg, «Among the Settlers: Will they Destroy Israel?,» *New Yorker*, 31/5/2004.

في ٢٤٠ صفحة بعنوان **توراه هاميلخ** (*Torah Hamelekh*) (توراة الملك)[١٧]. تدور الفكرة الرئيسة في هذا الكتاب حول أن التعليمات الواردة في < الكتاب > عن الامتناع عن قتل الناس إنما تنطبق على اليهودي الذي قد يقتل يهوديًا. أما غير اليهود فهم قساة بطبيعتهم، وبذلك فالاعتداء عليهم يكبح ميولهم الشريرة. كذلك فإنه يمكن قتل أبناء أعداء إسرائيل وأطفالهم لأنهم قد يشكلون خطرًا على «الشعب». وغير ذلك فإنه من المسموح قتل الناس الصالحين من الأمم الأخرى حتى لو لم يكونوا مسؤولين عن خلق أي حالة من التهديد لإسرائيل، فلا خطأ في قتل أي من الأغيار (Gentiles) الذين لا يتبعون وصايا < الكتاب > .

والحاخام شابيرا هذا له سجل إجرامي طويل هو بالتأكيد الترجمة العملية لآرائه هذه[١٨]. فقد جعل من معهده الديني وكرًا لمجموعات من أشقياء المستوطنين المتدينين الذين يقومون بإغارات على مزارع الفلسطينيين القريبة من مستوطنتهم وتخريبها وحرقها، كما اتهم هو شخصيًا بتدبير هجمة بالصواريخ على قرية فلسطينية قرب نابلس، بينما قام أشقياؤه بإحراق مسجد قريب من المستوطنة، وآخرون منهم قتلوا اثنين من المدنيين الفلسطينيين في الجوار. ومع هذا، يحظى معهده/الوكر بدعم مالي ملحوظ من جانب الحكومة الإسرائيلية. فخلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ دفعت وزارة التعليم الإسرائيلية مبلغ ٢٥٠ ألف دولار للمعهد، كما دفعت وزارة الشؤون الاجتماعية له ٥٠ ألف دولار.

يحظى شابيرا بتأييد لأفكاره، وأعماله أيضًا، من جانب قطاع واسع من المستوطنين، خاصة المتشددين دينيًا. من هؤلاء دوف ليئور (Dov Lior) الذي يرئس معهدًا دينيًا في مستوطنة كريات أربع، قرب الخليل، باسم

(١٧) نشرت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية بطبعتها باللغة الإنكليزية خلاصات لهذا الكتاب في: «West Bank Rabbi: Jews Can Kill Gentiles who Threaten Israel: Book by Rabbi Yitzhak Shapiro of Yitzhar Permits even the Murder of Babies and Children Who Pose Threat,» and «The King's Torah: A Rabbinic Text or a Call to Terror,» *Haaretz*: 9/11/2009 and 22/1/2010 resp.

(١٨) المعلومات عن شابيرا ومعهده الديني الواردة في المتن أعلاه من: Max Blumental, «How to Kill Goyim and Influence People: Leading Israeli Rabbis Defend Manual for Killing Non-Jews,» (August 2010), on the Web: < www.maxblumental.com > .

Sahvei-Hevron ويعلن إعجابه الشديد بكتاب **توراة الملك** وتبنيه له. ويقوم هذا الإعجاب على خلفية أفكار ليئور الاستئصالية التي كان يجهر بها عندما كان حاخامًا كبيرًا من حاخامات الجيش الإسرائيلي. فقد كانت تعليماته التوجيهية للجنود تقول: «لا يوجد شيء في الحرب يسمى مدنيين. . . فإن حياة ألف من غير اليهود لا تساوي ظفر يهودي». كما كان يعلن أنه يمكن الحفاظ على حياة غير اليهود، غير أنه حدد هؤلاء بأنهم الأسرى من المقاتلين الفلسطينيين الذين يمكن الإبقاء عليهم أحياء لإجراء التجارب الطبية عليهم.

نجد مثيلًا لهذا الفكر الإبادي، الناطق باللغة < الكتابية > ، في بعض الأوساط الدينية خارج إسرائيل، بل ربما أكثر فظاظة منه. المثال الأكثر دلالة عليه الحاخام مانيس فريدمان (Manis Friedman) الذي يرئس معهدًا للدراسات اليهودية في سنت بول في ولاية مينيسوتا الأميركية باسم Bias Chana Institute for Jewish Studies. ينتمي هذا الحاخام إلى الجمعية/ المنظمة المعروفة باسم Chabad ومقرها في بروكلين، وهي تعد من أكبر المنظمات اليهودية في العالم بأعضائها الذين يبلغون نحوًا من ٢٠٠ ألف عضو، وبمؤسساتها المختلفة التي تعد بأكثر من ثلاثة آلاف مؤسسة تنتشر في سبعين دولة. الحاخام إذًا ليس معزولًا ولا قليل النفوذ ضمن هذا الانتشار البشري والجغرافي الواسع.

موضوع هذا الحاخام (فريدمان) أن مجلة *Moment* اليهودية الأميركية وجهت سؤالًا واحدًا (في باب لها ثابت بعنوان إسأل الحاخام) لعدد من الحاخامين من مختلف الطوائف/ الاتجاهات الدينية يقول: «كيف يجب أن يتعامل اليهود مع جيرانهم العرب؟»، وكانت إجابة فريدمان كما يلي:

إنني لا أومن بالأخلاقيات الغربية، بمعنى أنَّ عليك ألا تقتل المدنيين أو الأطفال، وألا تدمر الأماكن المقدسة، وألا تقاتل في المناسبات الدينية، وألا تقصف المقابر، وألا تطلق النار قبل أن يطلقها عليك الآخرون، لأن ذلك كله عمل غير أخلاقي. إن الطريقة الوحيدة لخوض حرب أخلاقية هي الطريقة اليهودية: دمر أماكنهم المقدسة، واقتل رجالهم ونساءهم وأطفالهم ومواشيهم. إن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول الذي يعلن أنه سوف يتبع العهد القديم [< الكتاب > العبراني] هو من سيأتي بالسلام إلى الشرق

الأوسط. فالعرب بذلك سوف يتوقفون، أولًا، عن استخدام الأطفال كدروع [بشرية]، وهم، ثانيًا، سوف يتوقفون عن احتجاز رهائن عندما يعرفون أنهم بذلك لن يرهبونا، وهم، ثالثًا، عندما تدمر أماكنهم المقدسة سوف يتوقفون عن الاعتقاد أن الله يقف إلى جانبهم. النتيجة أنه لن يكون هناك ضحايا مدنيون، ولا أطفال على خط النار، ولا اعتقاد بالصلاح، ولا حرب في الحقيقة. إن عدم التسامح مع من يلقون الحجارة والصواريخ ويقومون بالاختطاف يعني أن الدولة قد حققت سيادتها. فالحياة بموجب قيم التوراة سوف تجعلنا النور الذي يشع على الأمم التي تعاني الهزيمة بسبب هذه الأخلاقيات المدمرة التي اخترعها الإنسان(١٩).

وإذا كان عرضنا هذه الأفكار عن الإبادة قد تركز على هذه الأوساط الموبوءة باشتهاء قتل الآخر المغاير، وهو هنا الفلسطينيون أساسًا وربما بشكل حصري، على أساس أنهم عماليق العصر الحديث الذين يأمر يهوه باستئصالهم، فإن ذلك لا يعني أن هذا الوباء محصور في هذه الأوساط فقط، بل هو يحتل المساحة الأوسع لدى الرأي العام الإسرائيلي ولدى مؤسسات الحكم. يرصد مناحيم كلاين (Menachem Klein)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان الإسرائيلية، هذا الأمر وتطوره إلى أن احتل هذه المساحة المتسعة كما يلي:

ينبغي عدم التقليل من أهمية قوة النفوذ التي تتمتع بها هذه المرجعيات التعليمية والدينية. فنحن لا نتعامل مع أقلية مهملة. وفي الحقيقة كانت هذه الأفكار مهمشة في السنوات التي أعقبت [اتفاقيات] أوسلو. إلا أنه بعد انهيار هذه الاتفاقيات فقد انتقل أولئك [في تلك المرجعيات] إلى مركز المجتمع الديني الوطني، ولهم الآن تأثيرهم العظيم في هذا الجمهور. ثم إثر تشكيل حكومة التحالف الإسرائيلية الحالية فقد شقت هذه الأصوات طريقها إلى مركز مؤسسة الحكم وإلى الحياة العامة(٢٠).

---

(١٩) Manis Friedman, «How Should Jews Treat their Arab Neighbors?,» *Moment* (May-June 2009).

(٢٠) Menachem Klein, «From the Margins to the Mainstream: Impact of Extreme Religious Discourse in Israel,» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*, vol. 16, no. 34 (March 2010), p. 128.

وإذا كان يمكن الاتفاق مع عرض كلاين هذا عن تأثير المرجعيات الدينية في تطور الأمر حتى أصبح على ما هو عليه الآن، فإن ذلك يظل اتفاقًا جزئيًا. فنظام التعليم في إسرائيل بمجمله، الديني منه وغير الديني، يقوم في أساسه على «نفي الآخر» واستئصاله، كما يشكل هذا النفي العنصر المكوِّن لهوية إسرائيل الجمعية. يوضح هذه الصورة بجلاء إيلان غور زئيف (Ilan Gur Ze'ef)، الأستاذ في جامعة حيفا الإسرائيلية، كما يلي:

إن إطاعة الأمر بـ «أن تتذكر ما فعله عماليق معك»، باعتباره أمرًا من الله وإنذارًا وعنصرًا من مكونات الهوية الجمعية بأن تماهي ما بين عماليق وأي من الآخرين، إنما هو الرسالة العظمى للتعليم الإسرائيلي العام. فإن ما هو إلزامي في إطار هذا المشروع التذكير بالحوادث التاريخية التي كان لعماليق دور خاص فيها. ذلك أن عماليق لا يصور فقط عدوًّا مخيفًا لإسرائيل عند الخروج من مصر في زمن موسى، لكنه أيضا توجه دائم بين من هم من غير اليهود (Goyim). وقد أصبح هذا التذكير في التعليم الإسرائيلي عنصرًا رئيسًا من عناصر إعادة إنتاج المركزية الإثنية (Ethnocentrism) والعنف... وكان له من قبل فعله في تأسيس أسطورة الرواد (حالوتس Halutz)، وفي أساطير الصابرا (Sabra اليهود المقيمين في فلسطين) في ما بعد، والجندي الإسرائيلي... إن هذا التصور في التعليم الإسرائيلي المهيمن يجعل ضمنًا أيًّا من الآخرين المغايرين تجسيدًا لعماليق كفكرة وكتبرير لازم للصهيونية وممارساتها. وفي بعض الأحوال المناسبة، أو في أوقات الأزمات، أو لدى بعض المجموعات الآخذة أوضاعها في الانحدار السريع، أو عند الأزمات الدائمة، يصبح من السهل التماسك الفردي أو الجماعي حول تسويغ تطبيق مصير عماليق تطبيقًا كاملًا على مصير الفلسطينيين، عماليق زمننا. وهذه الأفكار شائعة جدًا في إسرائيل وبدرجات متفاوتة[٢١].

تتغلل هذه الأفكار بشكل واضح في الأوساط العسكرية في إسرائيل

(٢١) Ilan Gur-Ze'ev, «The Production of Self and the Destruction of the Other's Memory and Identity in Israeli/Palestinian Education on the Holocaust/Nakbah,» *Studies in Philosophy and Education*, vol. 20, no. 3 (May 2001), p. 258.

وتتخذ شكل التحريض على قتل المدنيين وإبادتهم بفتاوى حاخامية عن أن الشريعة اليهودية (هلاكاه (Halakhah)) تحلل قتل «الأغيار» المدنيين في أثناء الحرب. مثل هذه الفتاوى يظهر جليًا من دون لبس في كتيب أصدرته قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي (التي تشمل مسؤولياتها الضفة الغربية) عام ١٩٧٣ كتب فيه حاخام هذه القيادة:

> عندما تلتقي قواتنا بمدنيين في أثناء الحرب أو في مطاردة أو حملة عسكرية، وما دامت غير متأكدة من أن هؤلاء المدنيين غير قادرين على إلحاق الضرر بقواتنا، فإنه وفقًا للشريعة يمكن، بل يجب أن يقتلوا. ينبغي، تحت أي ظرف، ألا نثق بالعربي حتى وإن أعطى الانطباع بأنه مهذب. ففي الحرب عندما تقوم قواتنا بالانقضاض على العدو فإنه من المباح لها، بل تأمرها الشريعة بأن تقتل حتى المدنيين الطيبين، أعني المدنيين الذين يزعمون أنهم طيبون[٢٢].

بإجمال، فإن المشروع الصهيوني، بمنشأه وأهدافه وبتجسده في إسرائيل على أرض الواقع، يقوم على مبدأ استئصال الشعب الفلسطيني، أو بتعبير آخر على فعل الإبادة: الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، إبادة الذاكرة الجمعية، وإبادة المكان. وقد أمدته الرموز الواردة بخرافات < الكتاب > ، وهو مرجعية المشروع كله بصاحبيه: من يؤمن بقداسته الدينية ومن يعده كتاب تاريخ قومي، باللغة المناسبة للتعبير عن فعل الإبادة.

---

(٢٢) Israel Shahak, *Jewish History, Jewish Religion: The Weight of Three Thousand Years* (Electronic Copy), chap. 5, on the Web: < www.judaism.me/5.php > .



الفصل الرابع

التطهيـر العرقي في الخطاب الصهيونـي



(١)
أرض بلا شعب لشعب بلا أرض

لو أريد تكثيف المشروع الصهيوني في جملة لكانت ما يُدّعى عن إعادة اليهود المشتتين في بقاع الأرض المختلقة إلى أرض هي ملكهم وقد توارثوها عن الأسلاف.

هذه المكونات الثلاثة في الخطاب الصهيوني (الشتات، الأرض، العودة) هي نفسها التي نجدها في التقاليد < الكتابية > عن النفي الذي سجلته عند محطتين: **أولاهما** ما يعرف بالنفي البابلي عندما دمر نبوخذ نصر ما يُزْعَمُ أنه الهيكل الأول عام ٥٨٦ ق.م. وسبى يهود أروشليم (القدس) إلى بابل، و**الثانية** بعد أن دمر تيتوس القائد الرومان عام ٧٠م ما يزعم أنه الهيكل الثاني وشتت اليهود وأخذ أعدادًا كبيرة منهم أسرى إلى روما. أما الأرض فهي في التقليد < الكتابي > حق لليهود موروث عن جيل الآباء (إبراهيم فإسحاق فيعقوب/ إسرائيل) بموجب عهد (صك ملكية) من يهوه لهم. وأخيرًا العودة، وهي ليست من فعل البشر وحدهم بل بموجب إرادة سماوية نص يهوه على وجوبها. نقرأ في إحدى «نبوءات» حزقيال:

إني أنا الرب يقول السيد الرب حين أتقدس فيكم قدام أعينكم، وآخذكم من بين الأمم، وأجمعكم من جميع الأراضي وآتي بكم إلى أرضكم. . . وتسكنون الأرض التي أعطيت آباءكم إياها وتكونون لي شعبًا وأنا أكون لكم إلهًا. . . أسكنكم في المدن فتبنى الخرب، وتفلح الأرض الخربة عوضًا عن كونها خربة أمام عيني كل عابر، فيقولون هذه الأرض الخربة صارت كجنة عدن والمدن الخربة والمقفرة والمتهدمة محصنة

معمورة، فتعلم الأمم الذين تُركوا حولكم أني أنا الرب بنيت المنهدمة وغرست المقفرة[1].

يتكرر في أسفار/فصول عديدة من <الكتاب> وصف الأرض بالخراب وبأنها خالية من السكان بعد أن «نفي» منها اليهود. وما يكمن خلف هذا الوصف أن الأرض كانت عامرة بسكانها اليهود بعد أن كان «جيل الآباء» قد «طهروها» كليًا ـ بأوامر من يهوه وبتخطيطه وبمشاركته في الفعل ـ من سكانها الأصليين (الكنعانيين والأقوام الأخرى)، إلا أنها عادت أرضًا يبابًا خربة وخالية من السكان إذ أجبر اليهود (وهم هنا شعب الأرض) على مغادرتها بالنفي المتكرر. من هنا، فإن عودة اليهود أو إعادتهم إليها، لا تستوجب فعل «تطهير» سكاني من جديد فهي أرض لا شعب فيها.

دخلت هذه القَوْلَة (الأرض الخالية من السكان) بعض التراث الديني في أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي، واستكملت هذه المقولة بأن الأرض ما دامت خالية فينبغي «عودة» اليهود إليها وهم الذين لا بلد لهم. ظهرت هذه الثنائية (الأرض الخالية والشعب الذي لا أرض له) أول مرة ـ وفقًا لدراسة استقصائية أجرتها باحثة[2] ـ في كتاب صدر عام ١٨٤٣ بعنوان *The Land of Israel According to the Covenant with Abraham, with Isaac and with Jacob* (أرض إسرائيل وفقًا للعهد مع إبراهيم ومع إسحاق ومع يعقوب) لمؤلفه ألكسندر كيث (Alexander Keith) أحد رجال كنيسة اسكتلندا. وقد كتب كيث أن اليهود «شعب من دون بلد مع أن أرضهم من دون شعب»، وتكاثرت هذه القولة مذّاك في الكتابات الأوروبية، في بريطانيا خاصة؛ فقد شهد القرن التاسع عشر طوفانًا من الكتب والكتيبات والخطب الوعظية المسكونة بهواجس الحسابات التنبؤية في شأن تحديد تاريخ إعادة اليهود إلى فلسطين والطريقة التي سوف تكون عليها، وقد أجهدت هذه الكتابات نفسها

---

(١) **الكتاب المقدس**، «سفر حزقيال،» الأصحاح ٣٦، الآيات ٢٤ ـ ٣٦.

(٢) Diana Muir, «A Land without a People for a People without a Land,» *Middle Eastern Quarterly*, vol. 15, no. 2 (Spring 2008).

باقتباس ما كتبه المستشرقون عن رحلاتهم لإثبات وجهة نظرها؛ فالأرض جرداء وخاوية تنتظر من يتعهدها بالفلاحة[٣].

لا يتسع المجال هنا لأن نفحص بالتفصيل المكونات التاريخية التي كانت وراء صوغ هذه القولة (إعادة اليهود الذين لا أرض لهم إلى الأرض اليباب الخالية من الشعب). غير أنه يمكن إيجاز ذلك بالعناوين التالية: (١) «النبوءات» الدينية المسيحية التي ترى أنه لن تتحقق عودة السيد المسيح إلا بعد إعادة اليهود إلى فلسطين، (٢) التفكير الاستعماري الغربي في إمكانية أن يصبح اليهود في حال إعادتهم إلى فلسطين قاعدة متقدمة للاستعمار الأوروبي هناك، (٣) توجه بعض القطاعات التي روجت لهذه القولة نحو اعتبار «إعادة» اليهود إلى الأرض الخالية فرصة للتخلص منهم في أوروبا، وبريطانيا على الأخص.

كان أبرز من توسع في شرح هذه المقولة، مزاوجًا في ذلك بين «التنبؤات» اللاهوتية والمصلحة البريطانية، السياسي والبرلماني الإنكليزي لورد شافتسبري (Lord Shaftsbury) (١٨٠١ ـ ١٨٨٥) الذي قدم مشروعًا للورد بالمرستون (Lord Palmerston) وزير خارجية بريطانيا في شأن إسكان اليهود في فلسطين، مؤكدًا أنها أرض بلا شعب وينبغي أن تؤول إلى شعب بلا أرض ـ اليهود[٤].

التقط هذه القولة عدد من الصهيونيين كان أبرزهم، بل أول من قال بها منهم، الكاتب والناشط السياسي اليهودي الإنكليزي يسرائيل زانغويل (Israel Zangwill) (١٨٦٤ ـ ١٩٢٦) الذي أدرج القولة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) في إحدى كتاباته عام ١٩٠٥. غير أن ما يلاحظ على زانغويل أنه كان سريع التقلب في آرائه السياسية المتصلة باليهود ما بين (١) اعتناق المبادئ الصهيونية، كما أقرت رسميًا في مؤتمر بال برئاسة

---

(٣) Eitan Bar-Yosef, «Christian Zionism and Victorian Culture,» *Israel Studies*, vol. 8 no. 2 (Summer 2003), p. 23.

(٤) انظر آراءه مفصلة في: المصدر نفسه، و Muir, Ibid.

تيودور هيرتسل عام ١٨٩٧، الرامية في غاياتها النهائية إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، و(٢) إقامة كيان يهودي مستقل في إفريقيا بعد تحشيد اليهود فيه، و(٣) استيعاب اليهود في مجتمعاتهم المقيمين فيها في الغرب بعد رفع حالة التمييز ضدهم. في هذا التذبذب في الرأي خفتت نبرته الزاعمة أن فلسطين أرض بلا شعب، خاصة وقد «اكتشف» أن العرب موجودون هناك بكثرة وأنهم يشكلون غالبية السكان. وكانت استجابة زانغويل لهذا «الاكتشاف» ما كتبه في إحدى مقالاته: «علينا أن نتجهز لطردهم من الأرض بالسيف، تمامًا مثلما فعل أسلافنا في شأن القبائل التي كانت قد احتلتها»[٥].

(٢)
التأسيس للطرد السكاني

لم يكن زانغويل في مسألة طرد السكان ينعق خارج السرب، بل كان واحدًا من القطيع الصهيوني الذي كان يبلور منذ أواخر القرن التاسع عشر فكرة الطرد ويستكشف إمكاناته ويرسم المشاريع المتسقبلية لتنفيذه على أرض الواقع.

كان لتيودور هيرتسل، أبو الصهيونية السياسية ورئيس المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧)، مشروعه الخاص بكيفية ترحيل السكان الأصليين (غير اليهود) من الأرض التي ينوي إقامة دولة اليهود عليها. وقد أورد هذا المشروع مفصلًا في يومياته (١٧ حزيران/ يونيو ١٨٩٥)[٦]؛ إذ رسم هيرتسل مشروعه موجهًا نحو فئتين من السكان العرب: ملاكي الأراضي الأغنياء وهم قلة، والفقراء وهم الأغلبية. بالنسبة إلى ملاكي الأراضي كتب هيرتسل: «عندما نحتل الأرض علينا أن نقدم منافع مباشرة للدولة التي سوف تستقبلنا.

---

(٥) Cited in: Joseph Schechla, «Ideological Roots of Population Transfer,» *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 2 (June 1993), p. 257.

(٦) As Mentioned in: Chaim Simons, *A Historical Survey of Proposals to Transfer Arabs from Palestine, 1895 - 1947* (Ulaan Baator: Gengiz Khan Publishers, 2004), pp. 16-17.

علينا أن نصادر، بكياسة، الأملاك الخاصة في الأراضي المخصصة لنا»، واقترح أسعارًا عالية تفوق أسعارها الحقيقية تدفع للملاكين. أما بالنسبة إلى الفئة الثانية فكتب: «علينا أن نشجّع السكان المفلسين على عبور الحدود وذلك بأن ندبر لهم عملًا في الدول التي سوف يرحلون إليها وبأن نحرمهم في الوقت نفسه من العمل في بلادنا». وفي حال امتناع بعضهم عن الرحيل، «تعهد» هيرتسل في مشروعه بأن يتدبر لهم وسائل النقل إلى أي مكان يرغبون فيه. وقد استبقى هيرتسل في مشروعه دورًا للسكان الأصليين: أن تعهد إليهم مهمة تخليص البلاد من الوحوش الكاسرة فيها، لكن أن يكون ذلك قبل أن يمنحوا عملًا في البلاد المرحلين إليها: «إذا دخلنا منطقة تكثر فيها الحيوانات البرية، كالأفاعي الكبيرة وغيرها، التي لم يعتد عليها اليهود، فسوف أستخدم السكان الأصليين، قبل أن أوفر لهم العمل في مناطق الترحيل، للقضاء على هذه الحيوانات». وقد أكد هيرتسل أن مشروعه ينبغي أن يظل محاطًا بالسرية: «إن عملية المصادرة وإبعاد الفقراء ينبغي أن تنفذ بتكتم وحذر».

لم يعيّن هيرتسل في مشروعه الأقطار التي يريد ترحيل العرب الفلسطينيين إليها. غير أن غيره من الزعماء الصهيونيين كانوا أكثر تحديدًا منه فرشحوا عددًا من الأقطار العربية لتكون مأوى لهم.

كانت سورية محط أنظار بعض هؤلاء الزعماء وقد استهدفوها بأفكارهم. منهم آرثر روبين (Arthur Ruppin)، الذي يلقب بأبي الاستيطان اليهودي في فلسطين. وكانت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية قد عينته مسؤولًا عن الاستيطان في فلسطين حتى وفاته عام ١٩٤٣. تمثّل مشروع روبين، الذي أعلنه في أيار/ مايو ١٩١٤، بشراء أراض في منطقتي حمص وحلب وغيرهما ثم بيعها بشروط ميسرة إلى الفلاحين الفلسطينيين «الذين سوف يتضررون من شرائنا الأراضي» في فلسطين(٧).

كان شرق الأردن هدفًا آخر، وقد احتلّ جانبًا كبيرًا من الأفكار الصهيونية الهادفة إلى «توطين» الفلسطينيين خارج ديارهم. من هذه الأفكار كان مشروع

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٠.

فليكس واربرغ (Felix Warburg) رئيس اللجنة الإدارية في الوكالة اليهودية الذي كتب رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين السير جون تشانسلور (Sir John Chancellor) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠ يقترح عليه ترحيل عرب فلسطين إلى شرق الأردن طالبًا أن تضمن بريطانيا قروضًا بهدف امتلاك مساحات كبيرة من الأراضي في شرق الأردن بأسعار معتدلة على أن تكون أفضل من تلك المتوافرة فلسطين، وذلك لتوطين أولئك العرب الذين يريدون أن يصبحوا مزارعين فيها[٨].

أما العراق، فكانت له مكانته المتميزة ضمن هذه الأفكار التي كانت يُجْهَر بها علنًا أو تدور في الدوائر الصهيونية المغلقة. كان ممن دعا إلى ترحيل الفلسطينيين إليه وتوطينهم فيه مناحيم أوسيشكين (Menachem Ussishkin) رئيس الصندوق القومي اليهودي إلى وفاته سنة ١٩٤١. وقد عبر أوسيشكين عن هذا التوجه غير مرة، كان منها ما أعلنه في اجتماع للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس قائلًا: «إنني أرغب جدًا جدًا في أن يذهب العرب [الفلسطينيون] إلى العراق، ولي أمل بأن يذهبوا إلى هناك في وقت ما». وقد أعطى سببين لهذا الخيار، **أحدهما** أن الفرص الزراعية في العراق أفضل منها في فلسطين، و**الآخر** أن المرحّلين إلى العراق سوف يجدون أنفسهم في بلد عربي، وذلك أفضل لهم من بقائهم في دولة يهودية[٩].

على كل حال، فمهما كان الاتجاه الذي سوف يرسل إليه «المرحلون» الفلسطينيون، فإن الترحيل نفسه، أو الطرد، أو التطهير العرقي هو الأساس الذي بني عليه الجانب الأكثر أهمية في الخطاب الصهيوني، فالمشروع الصهوني برمته ما كان له أن ينجح إن لم يتحقق شرطه الواجب: استلام الأرض خالية من السكان، وإن لم تكن خالية تمامًا فعلى الأقل ذات أغلبية يهودية معتبرة وأقلية عربية لا قيمة لها. ولن يكون هذا ممكنًا إلا بإجبار السكان الأصليين على الخروج منها. ربما كان يوسف فايتس (Yosef Weitz)، مدير دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي من عام ١٩٣٢ وأحد أكثر

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

العاملين على «اكتساب» الأراضي لليهود، هو الأكثر صراحة، وفجاجة في التعبير عن هذا الشأن عندما كتب عام ١٩٤٠:

ينبغي أن يكون واضحًا أنه لا مكان في هذا البلد للشعبين معًا... إذا تركه العرب فسيصبح المكان واسعًا وفسيحًا لنا... وليس في هذا الشأن حل وسط... إذ ليست هناك وسيلة غير ترحيل العرب من هنا إلى الأقطار المجاورة، ترحيلهم جميعًا بحيث لا تترك قرية واحدة أو قبيلة واحدة... وبعد هذا الترحيل فقط فإن البلد سوف يكون قادرًا على استيعاب الملايين من إخوتنا، وبذلك لن يعود للمشكلة اليهودية وجود[١٠].

إنَّ هذا النوع من الترحيل وكذلك هذه الأهداف متجذّرة في الفقه < الكتابي > حول الأرض. فالأرض هي ملك «بني إسرائيل» المتوارث بموجب العهد الذي أصدره يهوه لجيل «الآباء»، والتالي، فإن إخراج غير اليهود منها الآن، وهم ليسوا بأصحابها، هو فعل شرعي له سوابقه الشرعية القديمة عندما «طهر» بنو إسرائيل أرض كنعان من الأقوام التي كانت تسكنها.

هذه الصلة ما بين ملكية الأرض، والترحيل، و< الكتاب >، ظاهرة تمامًا في فكر دافيد بن غوريون، أبرز زعيم صهيوني في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين وأول رئيس لحكومة إسرائيل بعد قيامها. فعنده أن < الكتاب > هو سند ملكية الأرض المقدس لسلالة تمتد ٣٥٠٠ سنة، وهو يحاجج بأن «عودة» اليهود إلى فلسطين إنما هي، في الحقيقة، تكرار لفتح يشوع فلسطين القديمة. هكذا، فإن إعادة الفتح تستوجب طرد السكان بالقوة: «إن ترحيل العرب الإجباري من الوديان التي تقع في إطار الدولة اليهودية المقترحة[١١] يعطينا شيئًا [الجليل في الشمال الفلسطيني] لم نحصل

(١٠) Cited in: Schechla, «Ideological Roots of Population Transfer,» p. 257.

(١١) وفق توصيات اللجنة التي أوفدتها الحكومة البريطانية لـ «التحقيق» في أسباب الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦) برئاسة لورد بيل، الذي عُرِفَت اللجنة باسمه. وقد بدأت اللجنة أعمالها في فلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ واستكملت أعمالها في لندن، وقدمت تقريرها إلى الحكومة البريطانية في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٣٧ وأعلنته في السابع من تموز/ يوليو من العام نفسه. وقد أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى قسم عربي يتحد مع شرق الأردن، ودولة يهودية تضم، من جملة مناطق أخرى، منطقة الجليل في شمال فلسطين، وهو ما أشار إليه بن غوريون. كما أوصت ببقاء مناطق تحت الانتداب البريطاني، منها بشكل رئيسي القدس وبيت لحم والناصرة.

عليه عندما كنا نقف على أقدامنا في أيام الهيكل الأول والهيكل الثاني». وكان يرى ضرورة التمسك بـ «الترحيل الإجباري» بالقوة: «إن علينا أن نطرد العرب ونحل محلهم، وإذا كان علينا أن نستخدم القوة. . . فإننا نمتلك القوة»[(١٢)].

تتضح مقولة احتكار اليهود الأرض في ما كتبه عام ١٩١٤ موشيه شرتوك (شاريت في ما بعد)، أحد أبرز معاوني بن غوريون في عهد الانتداب وأول وزير خارجية لإسرائيل بعد قيامها:

لقد نسينا أننا لم نأت إلى أرض خالية لنرثها، بل أتينا لننتزع بلادًا من سكانها الذين يقيمون فيها وهم يحكمونها بفضل لغتهم وثقافتهم الهمجية. وقد ظهرت في صحفنا مؤخرًا شروح عن «سوء الفهم المتبادل» بيننا والعرب، وعن «المصالح المشتركة» وعن «إمكانية الوحدة والسلام بين شعبين شقيقين». لكن علينا ألا نضلل أنفسنا بهذه الآمال الخادعة، لأننا إذا توقفنا عن النظر إلى أرضنا، أرض إسرائيل، باعتبارها لنا وحدنا، وسمحنا لشريك بأن يدخل في أملاكنا، فإننا سنضيّع محتوى مشروعنا ومعناه[(١٣)].

زادت من انفتاح شهية الحركة الصهيونية لترحيل الفلسطينيين من ديارهم أعمال لجنة بيل وتوصيتها بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود[(١٤)]. فقد أوصى تقريرها[(١٥)] بـ «التبادل السكاني» بين الدولتين العربية واليهودية المقترحتين. وقد قدرت اللجنة أن عدد العرب الذين سوف تشملهم الدولة اليهودية هو ٢٢٥ ألفًا (عدا سكان المدن التي سوف تبقى تحت الانتداب)، في مقابل ١٢٥٠ يهودي في الدولة العربية المقترحة، بمعنى أن من سوف

---

(١٢) الاستشهادات المسندة إلى بن غوريون موثقة في: Nur Masalha, *The Bible and Zionism: Invented Traditions, Archaeology and Post-Colonialism in Palestine-Israel* (London; New York: Zed Books, 2006), pp. 17-19.

(١٣) ذكرت في: المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٤) للمزيد حول اللجنة، انظر الهامش الرقم (١١) من هذا الفصل.

(١٥) «Report of the Palestine Royal Commission,» (Presented by the Secretary of State for the Colonies to the United Kingdom Parliament by Command of his Britannic Majesty (July 1937), Distributed at the Request of the United Kingdom Government, Series of League of Nations Publications, VI. A.Mandates, 1937. VI.A.5, Official Communiques IN 9/37).

يشملهم «التبادل السكاني» ربع مليون عربي. ولم يرد في توصيات لجنة بيل تعبير Transfer (الترحيل)، بل استبدل بتعبير Population Exchange (التبادل السكاني) الأكثر «تهذيبًا». كما لم تشر اللجنة بصراحة إلى كيفية «التبادل السكاني»، بل ضمّنت تقريرها سابقة تاريخية جعلتها مرجعية لها في هذه العملية، هي الاتفاقية التي عقدت بين تركيا واليونان، بإشراف عصبة الأمم، عقب الحرب بينهما عام ١٩٢٢. قضت الاتفاقية بتبادل السكان بين هاتين الدولتين فشملت ترحيل مليون و٣٠٠ ألف تركي من اليونان مقابل أربع مئة ألف يوناني من تركيا. وقد نُفِّذَ الترحيل بالإكراه والإجبار. يفهم ضمنًا من اتخاذ هذه الحادثة مرجعية تاريخية للترحيل بالقوة أنها تنطبق أيضًا على عملية «التبادل السكاني» في فلسطين، ولا سيّما أن اللجنة حثت في تقريرها الطرفين العربي واليهودي على أن ينهجا نهج الأتراك واليونان في هذا الشأن (الترحيل بالقوة).

حفزت أعمال لجنة بيل وتوصياتها، إذًا، الشهية الصهيونية لترحيل الفلسطينيين من ديارهم. وقد عُقِدَت اجتماعات على مستويات مختلفة في المؤسسات الصهيونية لبحث هذا الأمر وكيفية تنفيذه. بحثت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، التي كانت في عهد الانتداب البريطاني بمثابة حكومة الأمر الواقع لليهود في فلسطين، مسألة طرد الفلسطينيين من ديارهم بحماسة شديدة، وذلك في اجتماعات عقدتها في بدايات شهر حزيران/ يونيو ١٩٣٧[١٦]، وارتفعت فيها الأصوات المؤيدة للفكرة بالإجماع، بينما كان معظم الأعضاء فيها يحبذون الترحيل بالإكراه. وكان بن غوريون قاطعًا في هذه المسألة بقوله: «إنني أدعم الترحيل بالإكراه، ولا أرى فيه أي شيء غير أخلاقي». وقد طرحت في هذه الاجتماعات أفكار لا يمكن وصفها إلا بالشيطانية، كمثل ما عرضه أحد أعضائها بأنه إن اتُّبعت إجراءات مالية مناسبة مثل إفقار العرب في الدولة اليهودية «الوليدة» يمكن إقناع الفلسطينيين بالترحيل «طوعًا». كذلك ما عرضه عضو آخر من أنه يجب زيادة الضرائب

(١٦) جانب من مداولات اجتماعات اللجنة في: Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, 2nd ed., Cambridge Middle East Studies; 18 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2004), pp. 49-50.

على العرب الذين سيبقون في الدولة اليهودية ما يجعلهم يهربون منها.

في تموز/ يوليو ١٩٣٧ عقدت اللجنة المركزية لحزب ماباي (Mapai)، أكبر الأحزاب الصهيونية آنذاك وأكثرها تأثيرًا في صوغ السياسات الصهيونية، اجتماعات يظهر من المداولات التي تمت فيها شدة الحماس لتوصيات لجنة بيل حول «التبادل السكاني»، كما كثر الحديث فيها عن ترحيل العرب بالإكراه من الدولة اليهودية التي اقترحتها توصيات لجنة بيل[١٧].

وبعد أن أُعلنت توصيات هذه اللجنة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود (مع بقاء مناطق منها تحت الانتداب البريطاني) بما تضمنته من توصية بـ «التبادل السكاني» بين الدولتين العربية واليهودية المقترحتين، انعقد المؤتمر الصهيوني العشرون في زيورخ (٣ ـ ٢١ آب/ أغسطس ١٩٣٧) ليبحث توصيات هذه اللجنة ويتخذ قرارًا في شأنها حيث توصل المؤتمر، بأغلبية ٢٩٩ صوتًا مقابل ١٦٠، إلى الموافقة عليها من حيث المبدأ (مبدأ قيام دولة يهودية في فلسطين من دون الموافقة على حصة اليهود فيها) على أن تجري مفاوضات أخرى مع الحكومة البريطانية لتحسين شروط التقسيم.

كان الجانب المهم في التوصيات الذي نال رضى أعضاء المؤتمر هو ذلك المتصل بالترحيل، فقد تركزت مداولاته أكثر ما تكون على توصية لجنة بيل بالتبادل السكاني، أو ترحيل العرب من المناطق التي سوف تقام عليها الدولة اليهودية. رسم بن غوريون خطوطًا عريضة لهذا الأمر عندما خاطب المؤتمرين بالقول:

علينا أن نتفحص بعناية مسألة ما إذا كان الترحيل ممكنًا وضروريًا وأخلاقيًا ومفيدًا. نحن لا نريد أن نقتلع السكان بل أن نرحلهم وهو ما حدث من قبل في وادي جزريل [سهل ابن عامر] وفي منطقة شارون [السهل الساحلي] وغيرهما من المناطق. وفي هذا نحن ندرك نشاط الصندوق القومي اليهودي في هذا الشأن. أما الآن فإن الترحيل يتخذ آفاقًا مختلفة عن ذلك تمامًا وهو ما ينبغي تنفيذه. هناك مناطق عديدة في البلاد لا يمكن إقامة

---

(١٧) تفصيلات مهمة من هذه المداولات أوردها، مستندًا إلى وثائق أرشيف حزب ماباي، في: Simons, *A Historical Survey of Proposals to Transfer Arabs from Palestine, 1895 - 1947*, pp. 203-204.

مستوطنات فيها من دون ترحيل الفلاحين العرب منها. من المهم أن هذه الخطة قد أتت من اللجنة [لجنة بيل] لا منا. . . إن الترحيل هو ما يجعل مشروع الاستيطان الشامل ممكنًا. ما يُحمد أن العرب [خارج فلسطين] لديهم مساحات واسعة من الأراضي الخالية. إن القوة اليهودية التي تنمو بثبات هي التي تعزز إمكانيتنا لتنفيذ الترحيل على نطاق واسع. وعليكم أن تتذكروا أن هذا النظام يجسد أفكارًا إنسانية وصهيونية مهمة إذ يتضمن ترحيل أجزاء من السكان [العرب الفلسطينيين] إلى بلادهم [في شرق الأردن والعراق] واستيطان [اليهود] الأراضي الخالية[١٨].

مباشرةً بعد هذا المؤتمر، أخذت الحركة الصهيونية تعدّ نفسها لمواجهة استحقاقات توصيات لجنة بيل، وكان من ذلك أن شكلت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية (في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧) لجنة لدراسة مسألة الترحيل، أطلق عليها اسم «لجنة الترحيل السكاني»[١٩]. ضمت هذه اللجنة في عضويتها بعضًا من أكثر القادة الصهيونيين نشاطًا في حركة الاستيطان اليهودي وشراء الأراضي، كما شارك في اجتماعاتها عدد من القادة السياسيين أمثال موشيه شرتوك مدير الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وأيضًا خبراء اقتصاديون وماليون. وقد أعدت اللجنة عددًا من الدراسات عن أوضاع الأراضي في فلسطين وبنية السكان الاقتصادية والاجتماعية، وعقدت عدة اجتماعات طرحت فيها مشروعات مختلفة حول الترحيل، كان جوهرها جميعًا يدور حول أن الوسيلة المثلى لترحيل العرب من المناطق المخصصة لتقام عليها دولة يهودية (وعددهم نحو من ربع مليون نسمة وفق تقديرات تقرير لجنة بيل) هي بشراء أراضيهم، أو إغرائهم بالمال، ونقلهم إلى مناطق في شرق الأردن.

غير أنه لخيبة أمل الصهيونيين، تراجعت بريطانيا عن فكرة التقسيم كما جاءت في توصيات لجنة بيل، إذ تجددت الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ

---

(١٨) Cited in: Morris, Ibid., p. 48.

(١٩) عن هذه اللجنة وأعضائها واجتماعاتها وأعمالها، انظر: Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), pp. 93-106.

١٩٣٩) بعد إعلان تلك التوصيات بأشد مما كانت عليه في المرحلة الأولى منها، واضطرت بريطانيا أن تحشد قوات عسكرية ضخمة في فلسطين لكبح جماح الثورة، كما أخذت تعيد النظر في مشروع التقسم بكامله. لذلك، صوتت الحكومة البريطانية في جلسة عقدتها في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧ على قرار برفض التقسيم كما جاء في توصيات لجنة بيل. وبعد أشهر قليلة، في آذار/ مارس ١٩٣٨، عينت لجنة أخرى «فنية» برئاسة السير جون وودهيد (Sir John Woodhead) لفحص توصيات لجنة بيل على أرض الواقع والخروج بتوصيات جديدة. أعلنت هذه اللجنة توصياتها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، وقد عدلت فيها من مساحات المناطق المخصصة لتكون تابعة للدولتين العربية واليهودية، كذلك رفضت الترحيل بالإكراه كما جاء في تقرير لجنة بيل. غير أن هذه التوصيات طويت تمامًا إذ تبين للحكومة البريطانية أنها سوف تقابل بالرفض من الأطراف المعنية بها، فأعلنت في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ عن نيتها دعوة العرب واليهود إلى مؤتمر يعقد في لندن لبحث المسألة الفلسطينية برمتها.

(٣)
مشاريع الطرد السكاني

لم تكن مسألة ترحيل الفلسطينيين من ديارهم أو طردهم منها إلى الدول العربية المجاورة مجرد أفكار تطرح في الهواء، بل رافقها تحركات صهيونية متعددة كانت تسعى إلى اكتشاف إمكانيات ذلك على أرض الواقع. ونشير هنا إلى بعض الأمثلة.

في آذار/ مارس ١٩٣٠، عُقِد لقاء في لندن بين حاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك، ولورد باسفيلد (Lord Passfield)، وزير المستعمرات البريطاني، سجل عنه وايزمان أنه أشار فيه على الوزير بأنَّ حل مشكلة العرب مثيري الاضطرابات في فلسطين يمكن أن يكون في ترحيلهم إلى شرق الأردن، ويكتب وايزمان عن ذلك:

أعرب لورد باسفيلد عن اقتناعه بأن عليه أن يفكر في حل في هذا الاتجاه وإن كان يرى أن العراق قد يخلق بعض المتاعب... فهم

[العراقيون] شعب صعب جدًا. وكان جوابي [جواب وايزمان]: بالطبع لن يكون ذلك سهلًا، غير أن هذين البلدين [العراق وشرق الأردن] ينبغي تنميتهما... وقد رأى لورد باسفيلد أن هذه الرؤية ذات أفق واسع وأنه سوف يأخذها في الاعتبار بكل جدية. ثم اقترحت أن ننشئ شركة تطوير تأخذ على عاتقها امتلاك مليون دونم من الأراضي في شرق الأردن، لأنَّ ذلك سوف يخفف من الضغوط الواقعة على فلسطين[٢٠].

جرت غير محاولة لإقناع البريطانيين بترحيل الفلسطينيين إلى خارج ديارهم، منها ما قام به دافيد بن غوريون بصفته رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية وموشيه شرتوك (شاريت في ما بعد)، مدير الدائرة السياسية في الوكالة، عندما طرحا الموضوع على المندوب السامي البريطاني في فلسطين في لقائهما معه في تموز/يوليو ١٩٣٦. دار الحوار في هذا اللقاء كما يلي:

تساءل بن غوريون عما إذا كانت الحكومة [البريطانية] ستمكّن المزارعين العرب - الذين سوف يُرَحَّلون من أراضيهم بسبب شراء اليهود هذه الأراضي - من الاستيطان في شرق الأردن. ذلك أنه إذا كان شرق الأردن في الوقت الحالي منطقة مغلقة في وجه اليهود [للاستيطان فيها] فإنها بالتأكيد لن تكون مغلقة أمام العرب. رأى المندوب السامي أن هذه فكرة جيدة، وسأل عما إذا كان اليهود على استعداد للإنفاق ماليًا على توطين العرب الفلسطينيين في شرق الأردن، فأجاب بن غوريون أن هذا الأمر سوف يؤخذ في الاعتبار. وقد أوضح شرتوك أن مؤسسات الاستيطان اليهودي تنفق بالفعل أموالًا تذهب إلى الفلاحين والمزارعين الذين يتوجب عليهم الانتقال من أماكنهم نتيجة لشراء اليهود الأراضي، إما على شكل تعويضات أو لتزويدهم بأراضٍ بديلة. وهم [اليهود] سوف يكونون سعداء إذا أنفقوا هذه الأموال من أجل توطين هؤلاء [الفلسطينيين] في شرق الأردن[٢١].

---

(٢٠) Cited in: Morris, Ibid., p. 45.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٦.

ما يلفت النظر أكثر في هذه التحركات مشروع إدوارد نورمان[٢٢] (Edward Norman)، الذي نشط صاحبه في الدعوة إليه في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي. ونورمان يهودي أميركي من رجال المال الكبار في الولايات المتحدة، وكان عضوًا في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية.

انطلق نورمان في مشروعه من منطلقين اثنين: **أحدهما** أن مستقبل الصراع في فلسطين سوف يكون كارثيًا على اليهود إن استمر الطرفان العربي واليهودي يقيمان على أرض واحدة، لذلك لا بد من أن يتخلى أحد الطرفين (وهو الفلسطيني) عن الأرض للطرف الآخر (اليهودي) ويرحل عنها. والمنطلق **الآخر**، أن العراق هو أكثر الأقطار ملاءمة لاستيعاب الفلسطينيين الذين سوف يرحلون عن فلسطين، نظرًا إلى سعة أراضيه الصالحة للزراعة (ما بين النهرين الكبيرين دجلة والفرات)، خاصة بعد أن ابتدأ العمل هناك بسد على نهر آخذ من دجلة عام ١٩٣٤، هو ما عرف بسد الغراف نسبةً إلى النهر[٢٣]. استتباعًا لذلك، فإن العراق سوف يحتاج إلى أعداد ضخمة من العمال الزراعيين لفلاحة هذه الأراضي تفوق قدرته على تأمينها، ما يعني أنه سوف يكون راغبًا في استيراد عمالة زراعية من الخارج، وليس أجدر من الفلسطينيين، عند ترحيلهم من فلسطين، سدادًا لهذه الرغبة.

انطلاقًا من ذلك، وضع نورمان مشروعه الذي يمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

- تشكيل رابطة أو جمعية تتولى الإشراف على المشروع من يهود فلسطين ويهود المهجر ومسؤولين من الحكومتين البريطانية والعراقية.

- تأسيس شركة تتولى النواحي المالية في المشروع.

---

(٢٢) عن المشروع وتفصيلاته، انظر: Simons, *A Historical Survey of Proposals to Transfer Arabs from Palestine, 1895 - 1947*, pp. 84-134.

(٢٣) انتهى العمل بهذا السد العملاق بالفعل عام ١٩٣٩، وتروي مياهه مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة تصل إلى نحو مليون وربع المليون دونم.

- رأس مال الشركة يتأتى من تبرعات من مؤسسات مالية يهودية ومن أغنياء اليهود.

- ضرورة أن يأخذ المشروع موافقة حكومة الانتداب البريطاني عليه.

- في صيغة المشروع الأولى، اقترح نورمان أن يستهدف المشروع أولًا ملاك الأراضي العرب الكبار في فلسطين بحيث تُشترى أراضيهم، بداية في السهل الساحلي (على البحر الأبيض المتوسط)، وبعدها في المناطق الجبلية الداخلية، وهؤلاء هم النواة التي سوف تُرَحَّل من فلسطين إلى مناطق العراق الخصبة، ويتبعهم الآخرون.

- غير أن نورمان ركّز، في صيغة تالية لمشروعه، على الفلاحين بحيث تُرَحل قرى بكاملها، مقترحًا أن تشمل المرحلة الأولى عشرات قليلة من القرى بعدد سكان إجمالي يترواح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف نسمة، وعند نجاح «التجربة» يستمر المشروع في ترحيل خمسين ألف نسمة سنويًا وعلى مدى عدد من السنوات.

بدأ نورمان التحرك للتبشير بمشروعه في صيف ١٩٣٧. واستمر في ذروة نشاطه إلى قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩. وخلال هذه المرحلة، التقى عددًا كبيرًا من زعماء الحركة الصهيونية، الذين وجد لديهم تجاوبًا مع مشروعه، وعددًا آخر من أثرياء اليهود في أميركا لإقناعهم بتمويله. كما أجرى لقاءات عدة مع مسؤولين كبار في الحكومة البريطانية والإدارة الأميركية، بل أوفد مبعوثًا من لدنه إلى العراق لإقناع حكومته بالمنافع التي سوف تعود عليه في حال قبوله بترحيل الفلسطينيين إلى هذه الأراضي الزراعية الشاسعة. وقد التقى المبعوث عددًا من الرسميين العراقيين في أثناء زياراته المتكررة إلى هناك.

غير أنه مع نشوب الحرب العالمية الثانية، بدءًا من عام ١٩٣٩، أخذت حركة نورمان تخفت إلى حد التلاشي، على الرغم من نفضه الغبار عن مشروعه من حين إلى آخر، من دون أن يلقى نتائج عملية.

في مقابل ذلك، دفعت حملة الاضطهادات التي تعرض لها اليهود على أيدي النازية في أثناء هذه الحرب، وما نجم عنها من تصاعد وتيرة هجرة

اليهود من المناطق التي كانت مسرحًا لهذه الحملة، دفعت الصهيونيين في اتجاه العمل بكثافة على اكتشاف مناطق في الدول العربية يمكنها أن تستوعب العرب الفلسطينيين لكي يخلوا مكانهم للمهاجرين اليهود. كان أنشط من ذهب في هذا الاتجاه يوسف فايتس (Yosef Weitz)، مدير دائرة تطوير الأراضي في الصندوق القومي اليهودي الذي يعد الركيزة الأولى والأساسية في شراء الأراضي في فلسطين لمصلحة هذا الصندوق. في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١ كتب فايتس في يومياته: «من الآن فصاعدًا يلزم أن نعمل على خطة سرية، لكن جذرية، لترحيل العرب من هنا، وهو ما ينبغي أن ينجز بإشراف لجنة أنغلو ـ أميركية»[٢٤].

وضع فايتس نصب عينيه منطقة الجزيرة في سورية (على الفرات) لترحيل الفلسطينيين إليها. هكذا، سافر في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١ إلى دمشق، حيث أقام أسبوعًا وهو يقرأ عن هذه المنطقة، ثم غادر بعدها دمشق ليرى على الطبيعة إمكانات الجزيرة. وكانت النتيجة التي توصل إليها ـ كما كتب في يومياته ـ أنه «بغير شك، سوف تكون الجزيرة في المستقبل مكانًا ضخمًا لاستيعاب [المرحَّلين العرب الفلسطينيين]»، كما سجل أنه «إذا أرادت دول العالم أن تحل المسألة اليهودية فإن عليها أن تتخذ إجراءً ضخمًا لإنجاز هذا الحل وذلك بترحيل قسم من سكان فلسطين العرب إلى الجزيرة السورية وأيضًا إلى الجزيرة العراقية».

بصورة إجمالية، أسست الصهيونية لفكر الترحيل وتصوراته منذ أن نشأت في أواخر القرن التاسع عشر. ولم تكن التجارب الاستعمارية الغربية في تعاملها مع السكان الأصليين، خاصة في أميركا عندما غزاها الأوروبيون بدءًا من القرن السادس عشر، بغائبة عن هذا الفكر. غير أنَّ المكون <الكتابي> كان أساسيًا في هذا الفكر. ذلك أنَّ الأرض هي إرث اليهود التاريخي المزعوم، ولهم وحدهم الحق في امتلاكها من دون شريك. والترحيل، بهذا المعنى، أو الطرد السكاني، أو التطهير العرقي، إنما هو فعل تخليص للأرض ممن يقيم عليها بغير حق. وهذا ما يُعبَّر عنه كثيرًا في

(٢٤) عن نشاطات فايتس في هذه الفترة، انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٩.

الأدبيات الصهيونية بـ Land Redemption، وهو تعبير يعني أيًا من المعاني التالية أو يعنيها مجتمعة: تحرير الأرض، أو تخليصها، أو إعتاقها، أو فك رهنها، أو إنقاذها. وهو (أي التعبير) يحمل مضامين دينية واضحة. فمصطلح Redemption، الذي يترادف مع مصطلح Salvation أو الخلاص يعني في الفقه اليهودي أن يهوه يخلص شعبه بني إسرائيل من منافيهم، كما يعني، بشكل موازٍ، الخلاص من الذنوب. وتخليص الأرض هنا هو تحريرها من ذنوب تراكمت عليها بفعل من أقام عليها من «الغرباء»، وإعتاقها من قبضتهم بطردهم منها.

نجد هذه المعاني واضحة في ما كتبه يوسف فايتس، الذي أشرنا إليه غير مرة من قبل، في يومياته (٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٤١) عما كان يفكر فيه خلال رحلة له في منطقة يافا:

في أثناء الرحلة، كانت أفكاري متركزةً على الخطة التي فكرت فيها لسنوات: خطة إفراغ البلد من أجلنا. وأنا أدري بالصعوبات، غير أن الإنقاذ (أو الخلاص) (Redemption) لا يتحقق بغير ترحيل السكان. . . فالعرب كثيرون جدًا وجذورهم عميقة في البلد، والوسيلة الوحيدة هي قطعهم واستئصالهم من الجذور. وأنا أشعر أن هذه هي الحقيقة. وقد بدأت أفهم جوهر المعجزة التي ينبغي أن تقع مع وصول المخلّص، فالمعجزة لا تحدث بالتطور التدريجي بل تقع فجأة، في لحظة واحدة. إنني أرى الصعاب الجمة، غير أنها ينبغي ألا تحرفنا عن هدفنا، بل على العكس من ذلك، فإن علينا أن نضاعف من جهودنا للتغلب على الصعوبات، ونجد آذانًا صاغية أولًا في أميركا، ثم في بريطانيا، ثم في الأقطار المجاورة لنا. وهنا سوف يكون للمال دوره. فالسكان والأموال سوف ترحل إلى هناك. سوف ننشئ جهازًا من يهود البلد (اليشوف) يضم خبراء مميزين ليشرف على ترحيل العرب وإعادة توطينهم، وجهازًا آخر لاستقبال المنقذين المخلصين [اليهود] (The Redeemers) لزرعهم في الأرض. . . هذا هو الهدف: الخلاص (أو الإنقاذ) (Redemption) والحلم[٢٥].

---

(٢٥) Cited in: Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948*, p. 134.

غير أن الظروف في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين لم تكن نضجت بعد لتنفيذ أي من المشروعات الصهيونية بطرد العرب منها. لكنها تغيرت جذريًا في أثناء حرب ١٩٤٧/١٩٤٨ (في أعقاب صدور قرار الأمم المتحدة، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وتخلي الحكومة البريطانية عن دورها كدولة منتدبة على فلسطين) ما جعل بالإمكان تحويل مشروعات الطرد السكاني من كونها «مشروعات مشتهاة» ومُفكَّرًا فيها إلى حقائق على أرض الواقع. وهو ما سوف يكون عليه الكلام في الفصل اللاحق.

الفصل الخامس

النكبـة
فعل إبادة الجنس في تجلياتها الكاملة



(١)
مفهوم النكبة
في ضوء مصطلح إبادة الجنس

دخلت لفظة «النكبة» في الوعي العربي لتدل على النتائج التي أسفرت عنها الحرب العربية ـ الصهيونية الأولى التي امتدت على مساحة زمنية من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، عندما قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، إلى تموز/ يوليو ١٩٤٩، عندما وقعت اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية، آخر اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية، التي انتهت بها تلك الحرب رسميًا. ما نتج من هذه الحرب هو ما يصطلح عليه بالنكبة، بأبعادها الثلاثة: فقدان المساحة الأعظم من الأرض الفلسطينية، وقيام إسرائيل، وتهجير مئات الألوف من العرب الفلسطينيين من ديارهم.

هذه النتائج تفضي إلى التساؤل عما إذا كان من الممكن تصنيف هذا «الحدث» بنتائجه ضمن إطار مفهوم إبادة الجنس، أو الإبادة الجماعية، الذي كنا قد فصّلنا فيه قبل.

يتجه بعض الباحثين إلى تصنيف النكبة على أنها تدخل تمامًا في معنى إبادة الجنس. من هؤلاء الأستاذ الجامعي البريطاني المتخصص بدراسات إبادة الجنس مارتن شو (Martin Shaw) الذي له غير مساهمة في هذه المسألة يتوصل فيها إلى أن النكبة لا تخرج على فعل إبادة الجنس[١].

---

(١) من مساهماته في هذه المسألة: Martin Shaw, «Palestine in International Historical Perspective on Genocide,» *Holy Land Studies*, vol. 9, no. 1 (May 2010), and Martin Shaw and Omer Bartov, «The Question of Genocide in Palestine, 1948: An Exchange between Martin Shaw and Omer Bartov,» *Journal of Genocide Research*, vol. 12, nos. 3-4 (September-December 2010).

غير أن باحثين آخرين يتجنبون إدراج النكبة تحت عنوان إبادة الجنس أو الإبادة الجماعية. والتعبير الأكثر تفضيلًا لديهم هو «الطرد السكاني»[٢] (Population Expulsion)، أو «التطهير العرقي»[٣] (Ethnic Cleansing).

نرى من الباحثين من يسقط عمدًا وعن وعي مصطلح إبادة الجنس كأساس لفهم النكبة، وفهم نتائج الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ أن كانت. من هؤلاء ساري حنفي، الأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي يرى أن «أي قراءة للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي تستخدم إبادة الجنس كقياس لمدى العنف الكولونيالي لن تكون قادرة على فهم آليات هذا الصراع»[٤]. بخلاف ذلك، فهو يقرأ هذا الصراع مستخدمًا مصطلح «إبادة المكان» (Spacio-cide). فعنده أن «المشروع الكولونيالي ـ الاستيطاني ليس مشروع إبادة جنس (Genocidal Project) بل هو مشروع إبادة المكان»، ذلك أن «هذا المشروع الاستعماري يستهدف الأرض لكي يجعل الترحيل «الاختياري» أمرًا محتومًا، وهو يستهدف بشكل أساسي المكان الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني». بذلك تكون النكبة «هي فقدان الأرض ووضعية اللجوء أكثر منها خسارة الحياة»[٥].

قد يبدو هذا الرأي جديرًا بالاعتبار، ذلك أن الصراع في أساسه هو صراع على الأرض لمن تكون. وعملية «إبادة المكان» من جانب الصهيونية هي الوسيلة التي تجعل من الأرض مكانًا غير قابل لبقاء الفلسطينيين فيه، ما يضعهم أمام خيار وحيد هو الهجرة (كراهيةً أو طوعًا) لإحلال آخرين محلهم. لكن ألا يدخل كل ذلك في إطار مصطلح إبادة الجنس؟

إن الأساس الذي نقيم عليه الإجابة عن هذا السؤال هو فهم طبيعة

---

(٢) انظر مثلًا: Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992).

(٣) انظر مثلًا: Ilan Pappe, «The 1948 Ethnic Cleansing of Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 36, no. 1 (Autumn 2006).

(٤) Sari Hanafi, «Spacio-cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 2, no. 1 (January-March 2009), p. 111.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٨-١٠٩.

المشروع الصهيوني، الذي أشرنا إليه غير مرة، على أنه مشروع كولونيالي استيطاني يستهدف «استئصال» السكان الأصليين، أو اقتلاع جذورهم من الأرض وإحلال بدلاء محلهم. بذلك، فإن حرمان الأصليين الأرض يعادل تمامًا حرمانهم الحياة. في هذا يلاحظ أحد الباحثين المتخصصين في دراسات إبادة الجنس:

أن مسألة إبادة الجنس لم تكن قط بعيدة عن الاستعمار الكولونيالي الاستيطاني، فالأرض هي الحياة، أو على الأقل هي أمر ضروري للحياة. لذلك، فإن الصراع على الأرض كثيرًا ما يكون صراعًا على الحياة[٦].

فقدان الأرض، إذًا، في النكبة، معادل لفقدان الحياة الذي يمكن التعبير عنه ببساطة بمصطلح إبادة الجنس. لكن هذا لا يعني أن جميع أفراد المجموعة المستهدفة بفعل الإبادة قد فقدوا حياتهم بالمعنى الحرفي للكلمة، لأن قتل جزء منهم، بما تخلفه عملية القتل من آثار على المجموع، يكفي لأن يكون فعل إبادة الجنس قائمًا. الأصل في هذا الفعل هو استئصال جزء من السكان المستهدفين وإخضاع الباقين لمشيئة مرتكب الفعل. والقتل الجزئي قد يحقق هذا الغرض. وفي هذا يلاحظ باحث، بعد أن يستبدل مصطلح إبادة الجنس بتعبير «مجزرة» (Slaughter) الذي يراه مناسبًا أكثر، أن هذا الفعل (المجزرة) يستهدف إماتة غير المقاتلين واضعًا نصب عينيه أن يدمر مجتمعًا تدميرًا جزئيًا لكي يخضع ما تبقى منه إخضاعًا كليًا. عملية التدمير هنا جزئية لكن القصد منها أن تكون لها تأثيراتها الكلية، إذ إنَّ المسؤولين عن هذا الفعل يعولون على تأثير الإرهاب من أجل فرض سلطتهم على الناجين. من هنا يلائم فعل القتل هذه الاستراتيجية؛ فالمجزرة ليس شرطها أن تكون مجزرة بالجملة، بل أن يشيع العلم بها بحيث ينتشر تأثيرها المرعب بين الناس[٧].

العودة إلى تعريف مصطلح «إبادة الجنس»، كما أسس له لمكين ثم صاغته معاهدة الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس ومعاقبتها عام ١٩٤٧ (راجع

---

(٦) Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (December 2006), p. 387.

(٧) Jaques Semelin, «What Is 'Genocide'?,» *European Review of History*, vol. 12, no. 1 (March 2005), p. 84.

الفصل الأول في هذا الكتاب)، تذهب بنا باطمئنان إلى فهم النكبة في ضوء الأنساق المتعددة من أعمال العنف المادية والمعنوية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني والتي، بتكاملها، تشكل معًا المعنى المقصود من مصطلح إبادة الجنس. تعرض الفلسطينيون إلى محو كينونتهم القومية كشعب، وتقوض المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونزعت عنهم هويتهم الوطنية، وتعرضت أرضهم، من حيث هي وطن، للاستلاب، وطردوا منها بالقوة، ودُمرت المئات من قراهم وسُويت بالأرض، وتعرضت أعداد كبيرة من المدنيين منهم لمجازر جماعية، ومُنع الذين طردوا من ديارهم من العودة إليها.

كل تلك الأنساق هي التي تشكل مفهوم إبادة الجنس، سواء التعبير عنها بهذا المصطلح نفسه، أم بتنويعاته من مثل التطهير العرقي (Ethnic Cleansing)، أو الطرد السكاني (Population Expulsion)، أو الترحيل (Transfer)، أو إبادة المكان (Spacio-Cide)، وهي جميعًا، ببواعثها وغاياتها المتوخاة منها، تندرج تمامًا تحت العنوان العريض: إبادة الجنس.

قامت عملية الإبادة، ضمن هذا المفهوم العريض الذي يشتمل على التنويعات المختلفة التي ذكرناها، على ركيزتين: **إحداهما** تدمير المكان وجعله غير صالح لبقاء السكان الأصليين فيه وإجبارهم تاليًا على مغادرته (طردهم منه)، و**الأخرى** المذابح الجماعية التي ارتكبت بحق المدنيين لإرهاب من يبقون منهم أحياء وإجبارهم على الفرار.

(٢)
تدمير المكان

نستذكر في هذا الشأن الدراسة القيمة التي أجراها فريق بحث ميداني بإشراف وليد الخالدي عن القرى التي دُمِّرَت في «النكبة»، وتوصل فيها إلى أن القوات الصهيونية دمرت ٤١٨ قرية داخل الحدود التي أنشئت فيها إسرائيل، وهي تمثل نحوًا من خمسين بالمئة من عدد القرى الفلسطينية كما كانت في عهد الانتداب. من هذا العدد (٤١٨ قرية) وجد فريق البحث الميداني أن ٢٩٢ قرية دُمِّرَت تدميرًا كاملًا، و٩٠ قرية دمرت تدميرًا واسع

النطاق، إذ ظلت نسبة ضئيلة من منازلها قائمة، وثماني قرى دمرت نسبة ضئيلة من منازلها، وسبع استوطنها الإسرائيليون، بينما لم يتمكن فريق البحث من تحديد حجم الدمار في ٢١ قرية، إما لوقوعها في مناطق أمنية مغلقة، أو لوقوعها داخل مستعمرات إسرائيلية منع فريق البحث من الدخول إليها(٨).

حققت عمليات التدمير هذه غايتها في «التطهير العرقي» أو «الطرد السكاني»، إذ هُجّر من هذه القرى المدمرة نحو من ٣٩٠ ألف مواطن التجؤوا إما إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أو تفرقوا في الدول العربية المجاورة(٩).

بالتأكيد، لم تقتصر عمليات التدمير على هذه القرى، بل كانت فصلًا من استراتيجية عامة شملت مساحة عملياتها جميع المناطق الفلسطينية التي تعرضت للهجمات الصهيونية العسكرية. وقد أوضح بن غوريون هذه الاستراتيجية ونتائجها في ما كتبه في يومياته:

إن الهدف الاستراتيجي [للقوات اليهودية] كان تدمير المدن التي هي الأكثر تنظيمًا ووعيًا سياسيًا بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. لم يكن هذا ليتم بالحرب من بيت إلى بيت داخل هذه المدن، بل باقتحام المناطق الريفية المحيطة بمعظم المدن وتدميرها. مثل هذا الأسلوب هو الذي أفضى إلى انهيار حيفا ويافا وطبرية وصفد وعكا وبيسان واللد والرملة والمجدل وبئر السبع واستسلامها(١٠).

(٣)
المذابح الجماعية

ترافقت مع عمليات التدمير، كركيزة أخرى من ركائز الإبادة الجماعية، المذابح الجماعية التي تعرض لها المدنيون الفلسطينيون. ويذكر

---

(٨) وليد الخالدي، **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها**، ترجمة حسني زينة؛ تدقيق وتحرير سمير الديك (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص xxv.

(٩) المصدر نفسه، ص xxxviii.

(١٠) Quoted in: Adel Safti, *Might over Right: How the Zionists Took over Palestine* (Reading: Garnet Publishing Ltd, 2009), p. 202.

المؤرخ العسكري الإسرائيلي آرييه يتسحاقي (Arieh Yitzhaki) أن القوات اليهودية ارتكبت خلال المدة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ نحوًا من عشر مذابح كبرى بلغ عدد ضحايا كل واحدة منها أكثر من خمسين شخصًا، ونحوًا من مئة مذبحة أصغر من تلك[١١].

استفاضت الكتابات التاريخية العربية بالحديث عن بعض هذه المجازر الكبيرة، خاصة مجزرة دير ياسين في التاسع من نيسان/أبريل ١٩٤٨ التي قتل فيها ٢٥٠ من سكانها، معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال، ودفنت جثثهم في مقابر جماعية[١٢]. بعض هذه المجازر كشفت تفصيلاتها في وقت متأخر عن حدوثها، منها مجزرة الطنطورة (تقع على بعد ٣٥ كم إلى الجنوب من حيفا)، التي كتب عن مجرياتها الدموية بالتفصيل ناشط السلام الإسرائيلي تيدي كاتز (Teddy Katz) في رسالة له لنيل درجة الماجستير قدمها إلى جامعة حيفا عام ١٩٩٨، وبيّن فيها أن تلك المجزرة حصدت ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ شخصًا من سكانها[١٣].

غير أن معظم القرى الفلسطينية، كما يجزم يتسحاقي، تعرضت لشكل من أشكال المذابح. يتفق مؤرخ إسرائيلي آخر، أوري ميلشتاين (Uri Milestein)، مع هذه النتيجة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن كل معركة عام ١٩٤٨ كانت تنتهي بمذبحة، ويستخلص أنَّ «المجازر كانت ترتكب في جميع حروب إسرائيل، غير أنني لا أشك في أن حرب الاستقلال كانت أقذرها قاطبة»[١٤].

---

(١١) Quoted in: Nur Masalha, *The Bible and Zionism: Invented Traditions, Archaeology and Post-Colonialism in Palestine-Israel* (London; New York: Zed Books, 2006), pp. 61-62.

(١٢) الكتابة الأكثر إلمامًا بهذه المجزرة في: **الموسوعة الفلسطينية**، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية: أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم، أنيس صايغ، ٢ ق في ١٠ مج (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ٢، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٥.

(١٣) انظر عن تيدي كاتز ورسالته الجامعية وردود الفعل عليها: Benny Morris, «The Tantura 'Massacre' Affair,» *Jerusalem Report*, 9/2/2004, pp. 18-22.

كذلك عن المجزرة نفسها وشهادات من نجوا منها عما حصل فيها: «The Tantura Massacre, 22-23 May 1948,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 30, no. 3 (Spring 2001), p. 5.

(١٤) Masalha, *The Bible and Zionism: Invented Traditions, Archaeology and Post-Colonialism in Palestine-Israel*, p. 62.

في يومياته، يصف يوسيف نحماني (Yosef Nahmani)، مدير مكتب الصندوق القومي اليهودي في الجليل من عام ١٩٣٥ حتى وفاته عام ١٩٦٥ وعضو المجلس البلدي في مدينة طبرية في عهد الانتداب البريطاني، جانبًا من هذه المجازر التي ارتكبت في منطقة الجليل عندما اقتحمت قوات الهاغاناه مدنها وقراها:

في صفصاف، بعد أن رفع السكان العلم الأبيض، قام الجنود بجمع الرجال والنساء، ثم فصلوهم بعضهم عن بعض، وربطوا أيدي خمسين فلاحًا وقتلوهم رميًا بالرصاص ودفنوهم في حفرة، كما اغتصبوا عددًا من النساء. . . وفي عيلبون والفراضية، استقبل القرويون الجنود بالأعلام البيضاء، بل قدموا لهم الطعام، وبعد ذلك أمر الجنود القرويين بالرحيل مع نسائهم وأطفالهم، وعندما أخذ القرويون يجادلونهم في ذلك فتحوا عليهم النار، وقتلوا نحوًا من خمسين شخصًا، ثم قادوا بقية القرويين في اتجاه لبنان. وفي الصالحية، التي كانت أيضًا قد رفعت الأعلام البيضاء، قتل الجنود سبعة وستين شخصًا من الرجال والنساء[١٥].

يصف تقرير محفوظ في الأرشيفات الإسرائيلية حجم الهمجية التي كانت تتصف بها هذه المجازر الجماعية:

في صفصاف، رُبط خمسون رجلًا معًا بحبل وأُلقوا في بئر وأُطلق عليهم الرصاص، فقُتل عشرة منهم. وعندما ناشدت النساء [القوة المهاجمة] الرحمة وقعت ثلاث حوادث اغتصاب. . . اغتصبت فتاة في الرابعة عشرة من عمرها، وقتلت أربع أخريات. وكانت [القوة المهاجمة] تنتزع أقراط النساء بالسكاكين. وفي جش، قتلت أمرأة وطفلها، كما قتل أحد عشر شخصًا. . . وقد شارك سكان الكيبوتس المجاور في النهب. . . وكانت الأقراط تنتزع مع الآذان. . . وفي سعسع، حدثت مجازر جماعية. وقد رفع ألف من السكان الأعلام البيضاء. . . غير أن الجيش طرد سكان القرية جميعًا. وفي الصالحية، نُسف ٩٤ شخصًا في منزل [ربما كانوا يختبئون فيه][١٦].

---

(١٥) Cited in: Benny Morris, «Falsifying the Record: A Fresh Look at Zionist Documentation of 1948,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 3 (Spring 1995), p. 55.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٠.

من نماذج هذه الفظاعات التي ارتكبت ما جاء في شهادة أحد الجنود اليهود شارك في احتلال بلدة الدوايمة قرب الخليل عام ١٩٤٨، ونشرتها صحيفة **دافار** الإسرائيلية (٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٩). يقول:

قتل ما بين ٨٠ و١٠٠ من العرب من النساء والأطفال. وكانوا يقتلون الأطفال بتحطيم جماجمهم بالعصي. لم يكن ثمة بيت يخلو من الجثث. كان رجال القرية ونساؤها يحشرون في المنازل من دون طعام أو ماء، ثم يقوم رجال التدمير بنسف المنازل بالديناميت. . . وكان أحد الجنود يفاخر بأنه اغتصب امرأة عربية قبل أن يقتلها بالرصاص، واقتيدت امرأة أخرى، هي وطفلها الرضيع، وأجبرت على تنظيف مكان لمدة يومين ثم أطلقوا عليها النار هي وطفلها. أما القادة المتعلمون [من اليهود] وذوو الأخلاق الحسنة والذين كانوا يعتبرون رجالًا طيبين. . . فقد تحولوا إلى قتلة، ولم يكن ذلك في أثناء المعركة بل كان ذلك أسلوبهم في الطرد والاستئصال، ذلك أنه كلما كان عدد العرب الذين يبقون أقل كان ذلك أفضل[(١٧)].

وغير هذه، كانت المجزرة التي تعرض لها بدو المواسي في مضاربهم، التي تقع إلى الغرب من بحيرة طبرية، عندما دخلت دورية عسكرية يهودية (يوم ٣/ ١١/ ١٩٤٨) هذه المضارب بحجة البحث عن الأسلحة، وأضرمت النار في الخيام، واقتادت بعدها تسعة عشر رجلًا من البدو واختارت أربعة عشر منهم وقتلتهم فورًا، واصطحبت الآخرين إلى معسكر للأسرى. ومثل هذه المجازر تكررت أيضًا في مجد الكروم والبعنة ودير الأسد وجش والصالحية وصفصاف وسعسع[(١٨)].

كانت غالبية هذه المذابح تجري على وتيرة واحدة وصفها المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس (Benny Morris)، استنادًا إلى الوثائق التي اطلع عليها في أرشيفات الهاغاناه، كما يلي:

معظم هذه المجازر كانت تتبع أسلوبًا واحدًا: تدخل وحدة [عسكرية]

---

(١٧) Cited in: Safti, *Might over Right: How the Zionists Took over Palestine*, p. 212.

(١٨) Benny Morris, «Arab-Israeli War,» (Crimes of War Project), on the Web: <www.crimesofwar.org>.

القرية، وتجمع الرجال في ساحتها، ثم تنتقي أربعة أو عشرة أو خمسين من الذكور ممن هم في سن العسكرية... وتجعلهم يصطفون أمام جدار وتطلق النار عليهم. وكانت بعض المجازر تنفذ فورًا بعد أن يقتحم الجنود القرية، غير أن معظمها كان يرتكب في الأيام التالية. وفي بعض الحالات كانت المجزرة ترتكب تحت ذريعة وهمية بأن الوحدة تريد إجبار القرويين على تسليم أسلحتهم المخبأة، مع أنه في غالب الحالات كانت المجازر ترتكب باعتبارها جزءًا من عملية إرهاب تسرّع هروب القرويين(١٩).

ينطبق على بعض هذه المجازر مصطلح «إبادة الجنس الرمزية» (Symbolic Genocide) الذي ابتدعه ناشط السلام وأستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة بن غوريون ليف غينبرغ (Lev Ginberg)، في مقال له نشره بالفرنسية في صحيفة *La Libre belgique* في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤ وترجم إلى الإنكليزية ونشر على غير موقع على الشبكة العنكبوتية(٢٠). جاء المقال تعليقًا على مقتل الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في غزة، حيث عدَّ هذا الباحث مقتل الشيخ ياسين «إبادة جنس رمزية». وقد أورد غينبرغ في مقاله أن كل شعب له رموزه، قادته الوطنيون، ومؤسساته السياسية، ووطنه، وأجياله السابقة والمقبلة، وآماله. وتمثل هذه جميعًا الشعب تمثيلًا رمزيًا. بذلك، فإن أي اعتداء على أي منها، إنما هو «إبادة جنس رمزية».

عاد غينبرغ إلى هذا المصطلح، في دراسة له لاحقة، فعرّف إبادة الجنس الرمزية بأنها تعني جميع أنماط الاعتداء على الأشياء التي ترمز للشعب وتعطيه معنًى وأملًا في المستقبل: أشياء مثل الأرض والمجتمع والأطفال والشباب والنشطاء والقادة. يتوصل، من ثم، إلى أن إبادة الجنس الرمزية بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني هي محاولة لـ «حرق وعيه»(٢١).

---

(١٩) Benny Morris, «Revisiting the Palestinian Exodus of 1948,» in: Eugene L. Rogan and Avi Shlaim, eds., *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*, Cambridge Middle East Studies; 15 (New York: Cambridge University Press, 2001), p. 55.

(٢٠) من المواقع الأكاديمية التي نشرت المقال: Virginia Tech University, <www.Filebox.vt.edu>.

(٢١) Lev Luis Grinberg, «Speechlessness: In Search of Language to Resist the Israeli «Thing without a Name»,» *International Journal of Politics, Culture, and Society*, vol. 22, no. 1 (March 2009), p. 113.

إن المذابح التي حدثت، بالصورة التي جاء وصفها أعلاه، وإنْ كانت في جانب منها مقصودة لذاتها في إطار شهوة القتل التي تميز بها المشروع الصهيوني منذ أن كان باعتباره مشروعًا استئصاليًا، فهي أيضًا كانت تستهدف خلق أجواء من الرعب والهلع في صفوف الفلسطينيين تقوض أملهم في البقاء في وطنهم وتدفعهم كرهًا إلى مغادرته. وقتل الأمل، كما هو عند غينبرغ، هو أحد الرموز الدالة على الإبادة الجماعية، أو إبادة الجنس. يضاف إلى ذلك ما صاحب هذه المجازر من تدمير المكان، وهو من الرموز الدالة على معنى الشعب المتوطن في أرض، و«حرق وعي» الشعب نفسه باعتباره رمزًا يدل على كينونته القومية.

(٤)
التطهير العرقي في النكبة

كانت الصورة التي رسمنا بعديها، القتل الجماعي وإبادة المكان، قوام فعل الطرد السكاني، أو التطهير العرقي، الذي تعرض له الفلسطينيون في أثناء الحرب الصهيونية ـ العربية الأولى، نتج منه تشريد ٧٥٠ ألف مواطن فلسطيني من المناطق التي أقيمت عليها دولة إسرائيل.

كانت شارة البدء مع صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية (على ما نسبته ٤٣,٨٨ في المئة من مساحة فلسطين الكلية) ويهودية (على ما نسبته ٥٦,٤٧ في المئة من المساحة نفسها)، إلى جانب «نظام دولي خاص» لمنطقة القدس (بنسبة ٠,٦٥ في المئة من مساحة فلسطين) يجعلها مستثناة من أن تكون مشمولة في أي من الدولتين. وكان القرار تتويجًا للمسعى الصهيوني الرامي، منذ المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧، إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين. غير أن هذا التتويج، كانت تشوبه، من وجهة النظر الصهيونية، «عيوب» أهمها، في ما يتعلق بهذا الجزء من دراستنا، أن المنطقة التي خصصها القرار ١٨١ للدولة اليهودية كانت تضم ٤٠٧ آلاف عربي بنسبة ٤٤,٩٧ في المئة من إجمالي سكان هذه الدولة المقترحة (مقابل ٤٩٨ ألفًا من اليهود بنسبة ٥٥,٠٣ في المئة من إجمالي السكان). وكانت هذه «الأقلية»

العربية، المماثلة تقريبًا لعدد اليهود في دولتهم الموعودة، تثير القلق بالتأكيد في الوسط الصهيوني. ولم ينطبق ذلك على الدولة العربية الموصى بها، إذ كانت «الأقلية» اليهودية فيها أقلية بالفعل، إذ كان سيكون في الدولة العربية ١٠ آلاف يهودي بنسبة ١,٣٦ في المئة من السكان، مقابل ٧٢٥ ألفًا من العرب بنسبة ٩٨,٦٤ في المئة.

بالتأكيد، لم يكن هذا «العيب» غائبًا عن أذهان من صاغوا القرار ١٨١، فاخترعوا له «حلًا»، في المادة الأولى من فصله الثالث، يقضي بإعطاء الحق للمواطنين العرب في الدولة اليهودية، واليهود في الدولة العربية، بأن يختاروا المواطنة في الدولة الأخرى خلال السنة الأولى بعد قيام الدولتين.

إلى جانب أن الفلسطينيين رفضوا القرار ١٨١ من أساسه، بجملته وتفصيلاته، لا يمكن تصور أن يقبل الفلسطيني بأن يقتلع بيديه، طوعًا واختيارًا، جذوره من أرضه، ويتركها «هبة» للدولة اليهودية المقترحة.

في مقابل ذلك، كان لدى الصهيونية «حل» لهذه الإشكالية التي تضمنها القرار ١٨١ (الكثرة السكانية العربية في الدولة اليهودية المقترحة) أسسته على تراث فكري سياسي عمره خمسون سنة (منذ مؤتمر بال عام ١٨٩٧ إلى لحظة صدور القرار ١٨١ عام ١٩٤٧) وعنوانه العريض: الترحيل، أو الطرد السكاني، أو التطهير العرقي، باعتباره الوسيلة الوحيدة لمعالجة «المشكلة العربية»، وهو التعبير الذي كان كثيرًا ما يتردد في الأدبيات الصهيونية للدلالة على الوجود العربي في فلسطين وما يمكن أن يمثله من إعاقات لتنفيذ المشروع الصهيوني ينبغي التغلب عليها.

الآن، وقد أصبحت الدولة في متناول اليد، أخذ الصهيونيون يضعون ذلك الفكر موضع التطبيق. ولم يأت الأمر ابن ساعته. فعلى امتداد فترة الحكم البريطاني لفلسطين، كان المشروع الصهيوني ينمو باستمرار، بمضامينه السياسية والمالية والاقتصادية، والأهم من ذلك الاستعدادات والتكوينات العسكرية، لمواجهة استحقاق قيام دولة يهودية على كامل التراب الفلسطيني أو على جزء منه ذي مساحة كافية تسمح بقيام دولة قابلة

للحياة[22]. وفي ذهن بن غوريون، كانت نسبة ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من مساحة فلسطين تكفي لقيام دولة يهودية قابلة للحياة، لكن بشرط ضمان أغلبية يهودية فيها (وفق ما أبلغه لاجتماع في باريس في أواخر آب/ أغسطس ١٩٤٦عقد برئاسته، وضم عددًا من القادة الصهيونيين)[23].

كان ضمان هذه الأغلبية اليهودية يتطلب دراسة معمقة ومكثفة للأوضاع الفلسطينية، الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، فهي المستهدفة بالتدمير الذي يتيح استئصال الفلسطينيين من مواطنهم وإحلال أغلبية يهودية محلهم. صحيح أن المدن هي المراكز الأساسية للفعل السياسي، كما أنها حاضنة الفعاليات الاقتصادية، غير أن الريف الفلسطيني يضم النسبة الأعظم من السكان، وهو الميدان الأوسع لممارسة فعل التدمير المؤدي إلى الاستئصال السكاني. من هنا ندرك الاهتمام الصهيوني المكثف بدراسة أوضاع الريف الفلسطيني، فهي الأداة التي يمكن بواسطتها فهم مواطن قوته وضعفه كشرط لازم للسيطرة عليه، وإفراغه، تاليًا، من سكانه لضمان الأغلبية اليهودية.

تمثل هذا الاهتمام في إعداد ما يعرف بـ «ملفات القرى». وقد كشف إيلان بابيه، المؤرخ الإسرائيلي المعادي للسياسات الصهيونية/ الإسرائيلية، استنادًا إلى ما اطلع عليه في أرشيفات الهاغاناه، معلومات مهمة عن محتويات هذه الملفات والغاية التي كانت تعد من أجلها[24]. فقد تواصل العمل في إعداد هذه الملفات من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٧ (عندما بدأت الحرب)، إذ كانت البيانات والمعلومات فيها تتراكم باستمرار وتتنوع تفصيلاتها، وقد شملت تقريبًا جميع القرى الفلسطينية. وقد عمل في هذا المشروع أكاديميون، و«خبراء» في الشؤون العربية، ومصورون، ومساحون، ومختصون بالخرائط. وكانت الحصيلة معلومات مفصلة عن كل قرية: موقعها وجغرافيتها، وسكانها

---

(٢٢) لا تدخل في مخطط هذه الدراسة الكتابة عن تطور المشروع الصهيوني بمضامينه هذه في عهد الحكم البريطاني لفلسطين، وصولًا إلى حالة النضج التي تجسد فيها على شكل دولة عام ١٩٤٨، فتركيزنا هنا على موضوعنا الأساسي الذي اخترناه وهو إبادة الجنس أو الإبادة الجماعية في هذا المشروع.

(٢٣) Pappe, «The 1948 Ethnic Cleansing of Palestine,» p. 14.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٤.

بانتماءاتهم الأسرية والدينية، واقتصادها ومصادر دخل سكانها، ومساحة أراضيها والمناطق المزروعة فيها، ومنشآتها بما فيها مساجدها، وتقارير عن الشخصيات الرئيسة فيها بمن فيهم إمام مسجدها، كما شملت بيانات عن سكان القرية من حيث نشاطهم السياسي وما إذا كانوا قد شاركوا من قبل في الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، أو كان لهم صلة باللجان القومية الفلسطينية (التي كانت تقود العمل الفلسطيني في المناطق المختلفة)، أو كان أي منهم قد تعرض للاعتقال على أيدي قوات الأمن البريطانية، كذلك ضمت هذه الملفات معلومات عن الأسلحة الموجودة في القرية وعدد الأشخاص الموكلة إليهم مهمات الحراسة فيها.

استندت القوات الصهيونية، بالتأكيد، إلى البيانات والمعلومات الوافرة في هذه «الملفات» لتنفذ خطتها في القرى الفلسطينية تدميرًا وقتلًا وتهجيرًا. وبالفعل، كانت هذه العمليات الوحشية تسير ضمن خطة رئيسية رسمت بشكلها النهائي في ما يعرف بـ «الخطة دال» أو «الخطة دالت» (Plan Dalet)، التي وضعتها الهاغاناه، وصادقت عليها القيادة العليا الصهيونية، للاستيلاء على فلسطين، و«تطهيرها» من سكانها العرب. وقد مرت الخطة بعدد من المراحل منذ عام ١٩٤٥، وحملت في كل مرحلة عنوانًا مرموزًا له بالحروف الهجائية (أ، ب، ج)، وكانت نسختها الأخيرة هي «الخطة دال» التي صيغت نهائيا في ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٨[٢٥].

تضمنت الخطة توصيف الواجبات الملقاة على عاتق القوات العسكرية الصهيونية (الهاغاناه خاصة) في تعاملها مع «العدو». من ذلك، احتلال المواقع الاستراتيجية، محاصرة المدن والقرى، قطع خطوط مواصلات العدو وخطوط تموينه، تخريب المنشآت الحيوية مثل منشآت الكهرباء والمياه والوقود، وغيرها من أعمال التخريب. ما يهمنا هنا، من هذه «الواجبات» المتضمنة في

---

(٢٥) نشرت الخطة بالعبرية أول مرة في كتاب **تاريخ الهاغاناه** (*Sefer Toldot Hahaganah*) عام ١٩٧٢، وقد نشرها وليد الخالدي مترجمة إلى الإنكليزية كما يلي: Walid Khalidi, «Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 1, Special Issue: *Palestine 1948* (Autumn 1988), pp. 4-37.

والمقتطفات من الخطة المدرجة في المتن أعلاه هي من هذا المصدر.

«الخطة»، تلك المتصلة بالطرد السكاني. وقد تكرر ذكرها غير مرة كما يلي:

القيام بعمليات ضد مراكز العدو السكانية أكانت داخل نظامنا الدفاعي أم قريبة منه للحيلولة دون استخدامها قواعد عسكرية نشطة. ويمكن تقسيم هذه العمليات وفق ما يلي:

ـ تدمير القرى (بإضرام النيران فيها، ونسفها، وزرع ألغام في الأنقاض [المتخلفة عن التدمير])، خاصة تلك المراكز السكانية التي تصعب السيطرة عليها بشكل مستمر.

ـ القيام بعمليات تمشيط وسيطرة وفقًا للخطوط الإرشادية التالية: محاصرة القرية والقيام بعمليات تمشيط داخلها، وفي حال أبدت مقاومة ينبغي تحطيم القوة العسكرية فيها، وطرد سكانها خارج حدود الدولة [المقترحة في قرار التقسيم].

...

احتلال جميع الأحياء العربية المعزولة القائمة بين مراكزنا البلدية والمراكز البلدية العربية والسيطرة عليها، خاصة تلك الأحياء التي تسيطر على مخارج المدينة وطرقها الداخلية. وسوف يُسيطَر على هذه الأحياء وفقًا للخطوط الإرشادية التي وضعت لتمشيط القرى. وفي حال المقاومة يطرد السكان من منطقة المركز البلدي العربي.

...

احتلال القرى العربية التي تشكل عائقًا جديًا على أيّ من شرايين المواصلات الرئيسة والسيطرة عليها. وتتم السيطرة وفقًا للمواصفات المدرجة في بند تمشيط القرى.

لتنفيذ الخطة بخطوطها العريضة هذه، أعيد تشكيل الهاغاناه بحيث تتكون من اثني عشر لواء (بدلًا من أربعة كما كانت عليه قبل) ليعمل كل منها في منطقة من الاثنتي عشرة منطقة التي قسمت إليها فلسطين[(٢٦)]. وقد تسلم

(٢٦) المعلومات عن الخطط التفصيلية، استنادًا إلى ما تكشف من أرشيف الهاغاناه لدى:
Pappe, «The 1948 Ethnic Cleansing of Palestine,» pp. 16-17.

قائد كل لواء قائمة بالقرى والأحياء في منطقته التي ينبغي احتلالها وتدميرها وطرد السكان منها، مع تواريخ دقيقة لمواعيد العمليات المطلوب تنفيذها. كما تسلم القادة معلومات تفصيلية عن القرى التي تقع في منطقة عملياتهم ما يسهل من مهماتهم العسكرية. كما تلقى القادة تعليمات مماثلة في شأن عملياتهم العسكرية في المدن الفلسطينية.

كانت الخطة دال، إذًا، هي الخطة الرئيسة التي وضعتها الهاغاناه، بمصادقة من بن غوريون، لإفراغ فلسطين من سكانها بالقتل الجماعي والتدمير، أو لصنع النكبة. غير أن هذه الخطة على أهميتها، وخبث أهدافها والنتائج الكارثية التي نجمت عن تنفيذها، ليست إلا الجانب «العملياتي» من الإرادة الجمعية الصهيونية في اجتثاث الفلسطينيين من أرضهم. ووفقًا لإيلان بابيه، فإن تحويل فكرة الطرد إلى حقيقة يحتاج إلى شيء آخر غير تلك الخطة:

أنت بحاجة إلى جوّ، بحاجة إلى أناس جرى تلقينهم المبادئ والدروس، بحاجة إلى قادة في كل حلقة من حلقات القيادة يعرفون ماذا يفعلون عندما يحين الوقت، حتى من دون أن يتلقوا أوامر واضحة. . . وكان هؤلاء القادة يدركون ما ينتظره الرجل الذي يقف على قمة الهرم اليهودي، دافيد بن غوريون وزملاؤه. هؤلاء الزعماء لا يريدون أن يعرفوا سوى كيف كانت تساهم كل عملية في تهويد فلسطين، كانوا يوضحون تمامًا أنهم لا يهتمون بكيفية تنفيذها. . . ويعرف كل من درس عمليات التطهر العرقي في النصف الثاني من القرن العشرين أن التطهير العرقي يتحقق بخلق نوع من نظم التعليم والتلقين يضمن أن يعرف كل جندي وكل قائد وكل فرد، وعلى مسؤوليته بالضبط، ما عليهم القيام به عندما يدخلون قرية، حتى لو لم يتلقوا أوامر واضحة بطرد سكانها[٢٧].

في موازاة «الخطة دال»، التي عهد للهاغاناه بمهمة تنفيذها، كان هناك ما يُعْرَف بـ «لجنة الترحيل» (Transfer Committee)، التي كانت أعمالها تتكامل

---

(٢٧) Ilan Pappe, «The 48 Nakba and the Zionist Quest for its Completion,» *Between The Lines* (October 2002), on the web: <www.bintjbeil.com>.

مع أعمال الهاغاناه[٢٨]. كان وراء إنشاء هذه اللجنة يوسف فايتس، المسؤول في الصندوق القومي اليهودي عن الاستيلاء على الأراضي العربية وتوزيعها بين المستوطنين، وقد أشرنا إلى نشاطاته غير مرة في ما سبق في هذا الكتاب. قبل إنشاء هذه اللجنة، عمل فايتس بالتنسيق مع قيادات الهاغاناه، وبعد فترة وجيزة من صدور قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (٢٩/ ١١/ ١٩٤٧)، على السيطرة على عدد من القرى والأراضي الفلسطينية في السهل الساحلي وفي منطقة بيسان وطرد سكانها العرب منها. كان خلال ذلك يدفع في اتجاه إنشاء لجنة «رسمية» تتولى ترحيل العرب من فلسطين بكل الوسائل الممكنة، خاصة العنيفة منها. وقد عملت اللجنة، التي كان محورها فايتس نفسه، بشكل «غير رسمي» منذ البداية، إلى يوم ٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٨ عندما نالت اللجنة موافقة دافيد بن غوريون (الذي أصبح رئيسًا لحكومة إسرائيل بعد إعلان قيامها في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨)، على مذكرة أعدتها اللجنة عن توصياتها المتعلّقة بكيفية ترحيل العرب الفلسطينيين من ديارهم. وقد دعت هذه التوصيات إلى منع العرب من العودة إلى مواطنهم التي هجروا منها، وتدمير القرى العربية من خلال العمليات العسكرية، ومنع العرب من زراعة أراضيهم وجني محاصيلهم الزراعية، وتوطين اليهود في المدن والقرى العربية، وإصدار تشريعات تمنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم، والقيام بحملات إعلامية تثبط رغبة اللاجئين في العودة، وحملات أخرى تستهدف توطين اللاجئين في الخارج. وقد أصبحت هذه اللجنة هيئة حكومية بقرار أصدرته الحكومة الإسرائيلية، برئاسة بن غوريون، بتعيين أعضائها رسميًا (في آب/ أغسطس ١٩٤٨) وطلبت منها أن تقدم تقاريرها إلى الحكومة نفسها.

كان لـ «لجنة الترحيل»، التي كان بن غوريون يسميها «لجنة الإزالة والطرد» (The Committee for Removal and Expulsion)، تأثيرها الكبير في التطهير العرقي، أكان ذلك لجهة تنسيق عملها مع القوات العسكرية الإسرائيلية، أم من خلال التخطيط وتقديم المشاريع لطرد الفلسطينيين من أراضيهم.

---

(٢٨) ما يرد في المتن عن «لجنة الترحيل» وأعمالها انظر تفصيلاته لدى: Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948*, pp. 182-196.

(٥)
منع العودة

لكي تحقق عملية التطهير العرقي غايتها القصوى، كان لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الفلسطينيين «المطرودين» من العودة إلى ديارهم. وقد ظهر هذا التوجه بعد أيام قليلة من إعلان قيام إسرائيل. ففي الأول من حزيران/ يونيو ١٩٤٨، عقد اجتماع في تل أبيب ضم أعضاء كبارًا من الحكومة الإسرائيلية وآخرين من المسؤولين الرئيسين، وقد توصلوا إلى قرار بعدم السماح للعرب بالعودة إلى مواطنهم، كما ارتأوا أن تصدر قرارات لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي» بهذا الخصوص[٢٩]. تبع ذلك قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية رسميًا، في ١٦ من الشهر نفسه، بمنع عودة اللاجئين. كما أصدرت هيئة أركان الجيش أوامر لوحداتها العسكرية بالتصدي للعائدين بالرصاص الحي[٣٠].

كان هذا الإجراء،علاوةً على مسوغاته المبدئية بمنع عودة اللاجئين من العودة إلى فلسطين، قد اتُّخِذَ أيضًا لمواجهة من اصطلح على تسميتهم «المتسللين» الذين حاولوا بإصرار العودة إلى قراهم ومدنهم وعلى مسؤولياتهم الشخصية، وقد شكلوا «ظاهرة» أقلقت إسرائيل وصانعي القرار فيها. يصف المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس هذه الظاهرة على النحو التالي:

بدأت على طول الحدود مع الضفة الغربية وغزة عمليات تسلل ضخمة في صيف ١٩٤٨، في أثناء الهدنة الأولى [بين الجيوش العربية وإسرائيل بدءًا من ١١/٦/١٩٤٨ ولمدة أربعة أسابيع]. وقد حدثت ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف حادثة تسلل كمعدل سنوي خلال الفترة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤ . . . وخلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ كان المتسللون يعبرون الحدود إما لجني محاصيلهم الزراعية التي خلفوها وراءهم، أو ليزرعوا محاصيل جديدة في الأراضي التي هجروا منها، أو لاستعادة سلعهم التي تركوها. كثيرون غيرهم

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٣٠) Benny Morris, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conict, 1881-1999* (New York: Knopf, 1999), p. 157.

ذهبوا للاستقرار في قراهم ومدنهم أو في أي مكان آخر في إسرائيل، أو لزيارة أقربائهم، أو ـ ببساطة ـ لإلقاء نظرة على بيوتهم وحقولهم المهجورة[٣١].

واجهت إسرائيل هذه «الظاهرة» بأشكال مختلفة من الإجراءات، كان بعضها ذا طبيعة استراتيجية بعيدة المدى، مثل بناء سلسلة من المستوطنات اليهودية على امتداد الحدود (خطوط الهدنة) مع الدول العربية المجاورة، وتكثيف الاستيطان اليهودي في القرى العربية التي هُجِّرَ سكانها منها، كذلك تكوين وحدات عسكرية خاصة بحراسة الحدود والتصدي لمن يجرؤ على عبورها، إضافةً إلى الاستعانة بسكان المستوطنات اليهودية القريبة من خطوط الهدنة وتوظيفهم في الخطط الرامية إلى مجابهة خطر عودة الفلسطينيين.

إلا أن اللجوء إلى قتل «المتسللين» العشوائي في كل هذه الأحوال كان الأداة الحاسمة التي استخدمت كإجراء مباشر لردعهم من العودة إلى ديارهم. في هذا، كانت الأوامر تصدر تباعًا للوحدات العسكرية الإسرائيلية بقتل أي «متسلل» يعبر خطوط الهدنة، أكان مسلحًا أم أعزل. وفي الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٤٩، أعلن الجنرال يغآل ألون أنه حدد شريحة بعمق ثمانية كيلومترات، داخل الأراضي الإسرائيلية وعلى طول الحدود مع الأردن ومصر لتكون «منطقة عسكرية» يطلق فيها الرصاص بهدف القتل على أي غريب يدخلها من دون أيّ مساءلة. وبعد شهر من ذلك، في ٣ تموز/ يوليو من العام نفسه، أعلن الجنرال موشيه دايان قائد منطقة القدس «أن جيشنا لديه أوامر بقتل أي شخص يحاول عبور الحدود [الأردنية ـ الإسرائيلية]، وأي شخص يوجد في المنطقة الأمنية ليس بحوزته تصريح بذلك»[٣٢].

كانت حصيلة القتل هذه ما بين ٢٧٠٠ و٥٠٠٠ قتيل، معظمهم من المدنيين، سقطوا ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٦، وإن كانت الغالبية منهم قتلوا في السنوات الأربع الأولى[٣٣].

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٣٢) Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Inltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War*, Rev. and Expanded ed. (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 2005), p. 128.

(٣٣) Morris, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conict, 1881-1999*, p. 274.

رافقت عمليات القتل حملات تفتيش في المناطق التي يحتمل وجود «متسللين» فيها. فمنذ أواخر عام ١٩٤٨، قام الجيش الإسرائيلي والشرطة بهذه الحملات بشكل متواصل في القرى العربية، خاصة في منطقتي الجليل والمثلث، بحثًا عن «المتسللين» وأسرهم، وكانوا بعد إلقاء القبض عليهم يقذف بهم إلى الضفة الغربية وأحيانًا إلى لبنان أو الأردن عبر وادي عربة. يصف أحد الإسرائيليين، وكان شاهدًا على إحدى عمليات الإبعاد التي تعرضت لها مجموعة من الرجال والنساء والأطفال، مدى الوحشية التي كان الجنود الإسرائيليون يتعاملون بها مع المبعدين. يقول:

كنا ننتظر قرب أحد معسكرات الجيش الكبيرة من يقلنا بسيارته. فجأة وصلت سيارتا شحن كبيرتان يتكدس فيهما عرب وقد عصبت أعينهم، وكانوا رجالًا ونساءً وأطفالًا. ترجل عدد من الحرس لتناول الطعام والشراب، بينما ظلت البقية تحرسهم. وعندما سألنا «من هم هؤلاء العرب؟»، قيل لنا «إنهم متسللون في طريقهم إلى الإبعاد عبر الحدود». كان العرب مكدسين [في الشاحنتين] بطريقة غير إنسانية. بعد ذلك نادى أحد الجنود صديقه، وقد وصفه بـ «الخبير»، وطلب منه أن يصدر أوامره. لم نشاهد نحن الذين كنا نقف قريبًا منهم أي تصرف سيئ من جانب العرب، فقد كانوا يجلسون وقد تملكهم الخوف، وكانوا يتكدسون بعضهم فوق بعض. غير أن الجنود سارعوا لإفهامنا ما يعنونه بـ «الأوامر». فقد قفز «الخبير» إلى إحدى الشاحنتين وأخذ يضرب العرب معصوبي الأعين. وعندما انتهى من ذلك أخذ يدوسهم بقدميه بقسوة، وفي النهاية رفع صوته بالضحك سعيدًا ببطولته[٣٤].

ثمّة صورة أخرى لهذه الأعمال الهمجية تعود إلى نهاية أيار/ مايو ١٩٥٠، عندما أجبر مئة شخص من «المتسللين» على عبور وادي عربة في اتجاه الأردن، وقد توفي منهم ثلاثون شخصًا في الطريق بسبب الإنهاك ونقص السوائل في أجسادهم، بينما وصل الآخرون «سالمين» إلى الوجهة التي طردوا إليها[٣٥].

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

الخلاصة: إن النكبة تكاملت فيها أبعاد الإبادة الجماعية كافة: تدمير المكان، المذابح الجماعية، تقويض الكيان السياسي الفلسطيني الذي كان قائمًا، تفكيك النسيج الاجتماعي، محو اسم فلسطين من الخرائط، الطرد السكاني (الترحيل)، ومنع المطرودين من العودة إلى مواطنهم بالقوة. بلغة الأرقام، لقي نحو من ثلاثة عشر ألف فلسطيني مصرعهم على يد القوات الصهيونية خلال الحرب[٣٦]. ودمرت ٤١٨ قرية تدميرًا كاملًا أو شبه كامل. وأخليت خمس مدن من سكانها العرب إخلاءً كاملًا: صفد (١٠,٢١٠) وطبرية (٥,٧٨٠) وبيسان (٥,٥٤٠) وبئر السبع (٦,٤٩٠) والمجدل (١٠,٩٠٠)[٣٧]. وخمس مدن أخرى طرد منها معظم السكان العرب ولم يبق منهم إلا نسبة ضئيلة: مدينتا اللد والرملة معًا لم يبق من سكانهما إلا ٢,٠٠٠ (كان عدد العرب فيهما أواخر عام ١٩٤٦ نحوًا من ٣٤,٦٠٠ نسمة)، وفي عكا لم يبق إلا ٣,٥٠٠ (من نحو ١٣,٥٠٠ أواخر عام ١٩٤٦)، وفي حيفا بقي ٢,٩٠٠ (من ٧١,٢٠٠ أواخر عام ١٩٤٦)، وبقي في يافا ٣,٦٠٠ (من ٧٠,٧٦٠ أواخر عام ١٩٤٦)[٣٨]. وشُرِّدَ مئات الآلاف من وطنهم ليتفرقوا في أركان الأرض الأربعة وهم يحملون صفة «لاجئين» وقد قُدِّرَ عدد هؤلاء حتى نهاية عام ١٩٤٨ بما بين ٧٢٧,٧٠٠ لاجئ و٧٥٨,٣٠٠[٣٩].

---

(٣٦) عارف عارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، ٦ ج (صيدا، لبنان: المكتبة العصرية، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢)، ج ٥: **١٩٤٧ ـ ١٩٥٥**، ص ١٠٥٢.

(٣٧) عند الإخلاء والطرد (١٩٤٨)، كان عدد سكان هذه المدن أعلى بالتأكيد من الأرقام المعطاة بين قوسين في المتن، إذ تدل هذه الأرقام على الواقع كما كان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦؛ انظر فيما يتعلّق بهذه الأرقام: United Nations Conciliation Commission for Palestine, «Settled Population of Palestine by Town and Sub-district, Estimated as at 31st December 1946, (Reproduced from the Supplement to the Survey of Palestine, June 1947),» (UN Document, A/AC.25/W/4, 22 March 1949).

(٣٨) أعداد من بقي من العرب في هذه المدن الخمس من: الخالدي، **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها**، ص ٧٤٥. وأعداد السكان العرب في أواخر عام ١٩٤٦ من: United Nations Conciliation Commission for Palestine, Ibid.

(٣٩) الخالدي، المصدر نفسه، ص ٧٤٦.

الفصل السادس

غـزة ١٩٥٦/١٩٥٧
مشروع تطهيـر عرقي مجهض

(١)
شهوة ابتلاع غزة

بعد نحو من ثماني سنوات من نكبة ١٩٤٨، تمدّد المشروع الصهيوني خارج الحدود التي صنعتها تلك النكبة في اتجاه قطاع غزة ومعه كل أدواته التي استخدمها قبلًا في الإبادة الجماعية أيام حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، في محاولة جديدة لاستنساخ ما حصل آنذاك.

وقع القطاع في أيدي القوات الإسرائيلية، شأنه شأن شبه جزيرة سيناء من الأراضي المصرية، في أثناء ما يعرف بالعدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي) على مصر. ابتدأ العدوان في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، واجتاحت إسرائيل شبه جزيرة سيناء منذ الأيام الأولى من الحرب. أما قطاع غزة، وهو موضوعنا هنا، فسقطت مدنه تباعًا كما يلي: في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر سقطت رفح، وفي الثاني منه احتُلّت مدينة غزة، وفي اليوم الثالث خان يونس، كما سيطرت القوات الإسرائيلية على القطاع كله في هذا اليوم. دام احتلال سيناء حتى منتصف شباط/ فبراير ١٩٥٧ عندما انسحبت إسرائيل منها، أما قطاع غزة فقد انسحبت القوات الإسرائيلية منه في السادس من آذار/ مارس من العام نفسه.

ما سنعرضه في هذا الفصل من شؤون الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة الذي دام أربعة أشهر وأيامًا شأنان: المذابح التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في القطاع، وخطط طرد سكانه (أو الترحيل) لما لهما من علاقة بموضوع كتابنا عن الإبادة الجماعية.

كانت شهوة إسرائيل أن تشمل حدودها القطاع واضحة منذ حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩. وكانت قادرة على ذلك من ناحية عسكرية، بعد الهزائم التي عاناها الجيش المصري آنذاك، غير أن ضغوطًا دولية حالت دون ذلك.

وبعد توقيع الهدنة الدائمة بين إسرائيل ومصر (٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩)، أظهرت إسرائيل بوضوح «رغبتها» في ضم القطاع الذي كان تحت الحكم المصري إليها. جاء الإعلان عن هذه «الرغبة» في بيان لدافيد بن غوريون، رئيس الحكومة الإسرائيلية، في نيسان/ أبريل ١٩٤٩ (بعد نحو من شهرين من تويع اتفاقية الهدنة)، طرح فيه ضم القطاع إلى إسرائيل مع التزام من جانبه باستيعاب سكانه، بمن فيهم اللاجئون، في إسرائيل. ثم عاد وأكد هذا الإعلان الشفوي خطيًا بمذكرة في ٢٩ أيار/ مايو من العام نفسه وجهها إلى لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة، وهو أمر رفضته مصر في حينه[١].

عاد بن غوريون إلى هذا الشأن بعد ست سنوات (في آذار/ مارس ١٩٥٥)، عندما طرح على الحكومة الإسرائيلية ـ وكان آنذاك وزيرًا للدفاع في حكومة موشيه شاريت ـ مشروعًا بأن يقوم الجيش الإسرائيلي بطرد المصريين من قطاع غزة وضمه إلى إسرائيل. وعندما أبدى بعض الوزراء خشيتهم من استيعاب الأعداد الكبيرة من سكان القطاع، دافع بن غوريون عن مشروعه بأنه يمكن فتح ممرين أمام عرب غزة للخروج من القطاع، أحدهما في اتجاه مصر والآخر في اتجاه الأردن. إلا أن المشروع لم يحظ بموافقة الحكومة الإسرائيلية إذ صوّت إلى جانبه أربعة وزراء فقط علاوةً على بن غوريون نفسه[٢].

تأكد الطمع الإسرائيلي بالقطاع في أثناء المداولات التي كانت تجري بين إسرائيل وبريطانيا وفرنسا لترتيب شؤون العدوان الثلاثي على مصر. وفي أثناء محادثات أجراها في باريس (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦) يوسيف نحمياس (Yosef Nahmias)، رئيس بعثة وزارة الدفاع الإسرائيلية، للتفاوض على تفاصيل الهجوم على مصر، زُود بتعليمات أصدرها شمعون بيريز، المدير العام لوزارة الدفاع آنذاك، وموشيه دايان، رئيس الأركان آنذاك،

---

(١) Mordechai Gazit, «The 1956 Sinai Campaign: David Ben-Gurion's Policy on Gaza, the Armistice Agreement and French Mediation,» *Israel Affairs*, vol. 6, no. 14 (Spring-Summer 2000), pp. 45 and 47.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

تقضي بضرورة اتفاق الشركاء مسبقًا على تقاسم غنائم الحرب، فتنال إسرائيل نصيبها بأن تضم إليها قطاع غزة وجزءًا من سيناء حتى خط يمتد من رفح إلى أبو عجيلة التي تقع إلى الجنوب الشرقي من العريش، ومن هناك إلى الطور على ساحل خليج السويس(٣)، وهي مساحة تعادل نصف شبه جزيرة سيناء تقريبًا.

ما إنْ وقع العدوان، واكتمل احتلال قطاع غزة، حتى أعلنت غولدا مئير، وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، أمام جمع حاشد من أعضاء حزبها (الماباي) أن قطاع غزة جزء متمم لإسرائيل. كما أعلن دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة، أمام الكنيست أن أحد أهداف الحرب (العدوان) هو «تحرير هذه القطعة من وطننا [قطاع غزة] التي كان الغزاة قد استولوا عليها»(٤).

(٢)
مذابح بالجملة

رافق احتلال غزة عدد من المذابح الجماعية ذهب ضحيتها المئات من السكان المدنيين. يتراوح تقدير عدد من حصدتهم آلة القتل الإسرائيلية ما بين بضع مئات ونحو ألف ومئتي شخص، وفق اختلاف المصادر. في تقرير قدمه مدير وكالة منظمة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إلى الجمعية العمومية للمنظمة الدولية تضمن ما جرى في القطاع خلال الأسابيع الأولى من الاحتلال، جاء، وفقًا لـ «مصادر موثوق بها»، أن عدد من قتل من المدنيين في مذبحة حدثت في خان يونس في يوم احتلالها (٣ تشرين الثاني/نوفمبر) بلغ ٢٧٥ شخصًا. كما ذكر أن المذبحة التي حدثت في رفح (يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر) حصدت ١١١ قتيلًا(٥). أي

(٣) Motti Golani, «Chief of Staff in Quest of a War: Moshe Dayan Leads Israel into War,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 24, no. 1 (March 2001), p. 57.

(٤) Gazit, Ibid., p. 48.

(٥) «Special Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestinian Refugees in the Near East Covering the Period 1 November 1956 to Mid-December 1956,» (UN General Assembly, Official Records: Eleventh Session, Supplement, no. 14A (A/3212/Add.1), New York, 1957).

أن مجموع من قتل خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦) كان ٣٨٦ شخصًا.

تشير مصادر أخرى إلى رقم أكبر من هذا، إذ يصل العدد لديها إلى ٥٠٠ من المدنيين قتلوا في مذبحتي خان يونس ورفح، إضافة إلى عشرات عديدة ممن كان يشك في أنهم من «الفدائيين» جرى إعدامهم بطريقة جماعية(٦).

وغير ذلك، قدّر مراقبو الهدنة التابعون للأمم المتحدة في القطاع أن عدد من قتلوا في خان يونس تراوح ما بين ٤٠٠ و٥٠٠، وبلغ العدد في رفح ٧٠٠، بينما قتل ما بين ثلاثين وخمسين شخصًا في مدينة غزة(٧). أي بلغ العدد وفق هذه التقديرات ما بين ١١٣٠ و١٢٥٠ قتيلًا.

استنسخت القوات الإسرائيلية في هذه المجازر الأساليب الوحشية نفسها التي اتبعها الصهيونيون في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩.وقد اتصف التغلب الإسرائيلي على القطاع بأعمال قتل غير مبررة، مصحوبة بعمليات نهب وسلب قامت بها القوات الإسرائيلية(٨). وقد اكتُشِفَ بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع مقبرة جماعية في خان يونس ضمت جثث أربعين فلسطينيًا قتلوا بإطلاق الرصاص على مؤخرة رؤوسهم بعد أن ربطت أيديهم(٩).

يصف تقرير مدير الأونروا الذي أشرنا إليه أعلاه كيف وقعت مجزرة رفح (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦) كما يلي:

وقعت هذه الحادثة في أثناء عملية تمشيط نفذتها القوات الإسرائيلية. كانت عمليات التمشيط هذه تجري في كل مخيم تابع للأونروا بغرض البحث عن أعضاء ما يسمى «الفوج الفلسطيني»، أو عمن كانت لهم مشاركة في أعمال الفدائيين. وكانت العملية تجري بفرض حظر تجول لمدة أربع

---

(٦) Benny Morris, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conict, 1881-1999* (New York: Knopf, 1999), p. 295.

(٧) Nur Masalha, «The 1956-57 Occupation of the Gaza Strip: Israeli Proposals to Resettle the Palestinian Refugees,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 23, no. 1 (May 1996).

(٨) Morris, Ibid., p. 295.

(٩) Masalha, Ibid.

وعشرين ساعة في المنطقة المستهدفة بالتمشيط، والطلب من جميع الرجال ضمن أعمار معينة أن يتجمعوا في منطقة معينة. في أثناء ذلك يذهب الجنود إلى البيوت والأكواخ للبحث عمن بقي فيها. . . أما ما حدث في رفح فقد كان كما يلي: إن رفح مخيم كبير (سكانه أكثر من ٣٢ ألف لاجئ)، ولم يسمع كثير من اللاجئين النداءات التي كانت مكبرات الصوت المحمولة على السيارات تطلقها ليتجمع الرجال في المكان المعين الذي سيُفتَّشون فيه. هكذا انطلق أحد موظفي الأونروا شخصيًا إلى جهة من المخيم وأبلغ السكان بالإعلان الإسرائيلي. غير أن الوقت لم يكن كافيًا ليذهب هؤلاء إلى نقطة التفتيش قبل الموعد الذي حددته [القوات الإسرائيلية]. وفي دوامة الفوضى التي حدثت هرع عدد كبير من اللاجئين إلى نقطة التفتيش المعينة خوفًا من أن يصلوا متأخرين، فأصاب الهلع الجنود الإسرائيليين وفتحوا النار على هذا الحشد. وقد تلقى المدير [مدير الأونروا] من مصادر يعتبرها موثوقًا بها قوائم بأسماء القتلى وقد بلغ عددهم ١١١ لاجئًا(١٠).

كان القصد من مثل هذه الأعمال الوحشية غير المبررة إثارة الفزع في صفوف الفلسطينيين، وحملهم تاليًا على الرحيل من ديارهم، في نسق يشابه ما حدث في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩. غير أنه من الملاحظ أن النتائج لم تكن متماثلة في الحالتين. فقد كان عدد الفلسطينيين الذي فروا من القطاع، وفقًا لتقارير صحفية متزامنة مع الحدث، نحو ألف شخص اتجهوا إما إلى مصر أو الأردن(١١). وقد يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك، إلا أنه ليس ثمة بينات موثوق بها تؤكد ذلك أو تنفيه، لكن من المؤكد أن عدد من هربوا من القطاع مع الغزو الإسرائيلي كان أدنى بكثير مما كان عليه الوضع في نكبة ١٩٤٨، وبالتأكيد أقل من عدد من نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب ١٩٦٧.

فاجأت هذه الحقيقة (بقاء الغالبية العظمى من السكان في ديارهم) بن غوريون نفسه. فعلى الرغم من نشوته بالانتصار الباهر الذي حققه الجيش

---

(١٠) «Special Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestinian Refugees in the Near East Covering the Period 1 November 1956 to Mid-December 1956».

(١١) Masalha, Ibid.

الإسرائيلي في الحرب، إلا أنه عندما زار مخيمات غزة واجهته حقيقة أن الفلسطينيين لم يهربوا من أمام الجيش كما فعلوا في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩.

(٣)
مشاريع الترحيل

كان بن غوريون إذًا، بل إسرائيل عامة، أمام واقع تمثل بكثافة ديمغرافية عالية تشكل معضلة لمشروع ضم القطاع إلى إسرائيل. فقد كان عدد السكان في القطاع عند الغزو الإسرائيلي يقدر بنحو من ٣٠٠ ألف نسمة، منهم ٢١٥ ألفًا من اللاجئين (بنسبة ٧٢ بالمئة من إجمالي عدد السكان)[١٢]. وكان هؤلاء بالتأكيد ـ مع بقاء الغالبية العظمى منهم متمسكة بالبقاء في وطنها إذ لم تنجح أعمال الإرهاب الإسرائيلية في إجبارهم على الفرار ـ يمثلون عقبة إزاء شهية إسرائيل لابتلاع القطاع الذي كان أحد أهداف مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر.

كان حل هذه المعضلة، المتماشي مع التقاليد الصهيونية، هو ترحيل السكان، أو تقليل عددهم إلى أقصى ما يستطاع. وكانت الخطوة الأساسية في هذا الاتجاه إقدام بن غوريون على تشكيل لجنة «سرية» للنظر في مشروعات لإعادة توطين مئات آلاف اللاجئين إلى قطاع غزة في أي مكان خارجه. عهد برئاسة هذه اللجنة إلى عزرا دانين (Ezra Danin) أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية[١٣]. كثرت المراسلات ما بين أعضاء هذه اللجنة ومسؤولين آخرين في وزارة الخارجية، وأيضًا مع دبلوماسيين إسرائيليين في الخارج، في شأن فكرة الترحيل وضرورتها وشروطها والمشاريع المقترحة في شأنها. تنطلق جميع هذه الأفكار من مسلمة إبقاء قطاع غزة تحت الحكم الإسرائيلي، من هنا تذهب إلى ضرورة «حل مشكلة اللاجئين» فيه بتهجير النسبة الأعظم منهم إلى بلدان أخرى،

---

(١٢) تبين الإحصاءات الرسمية أن عدد سكان غزة الإجمالي كان ٢٦٠,٤٠٠ نسمة عام ١٩٥٥، انظر: Wael R. Ennab, «Population and Demographic Developments in the West Bank and Gaza Strip until 1990,» (Study, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), New York, 28 June 1994), p. 57.

(١٣) المعلومات الورادة في المتن عن مشروعات تهجير سكان قطاع غزة من: Masalha, Ibid.

ظهرت منها الولايات المتحدة وبلدان أميركا اللاتينية. كما تبين بعض هذه الأفكار الاستعداد لمنح اللاجئين «تعويضات» مقابل ترحيلهم من ديارهم وإعادة توطينهم في الخارج. كذلك طرح بعض المسؤولين في مراسلاتهم ضرورة إشراك الولايات المتحدة الأميركية ومنظمة الأمم المتحدة والأونروا في «الحل». أكدت بعض هذه المراسلات أن الضرورة تقتضي، مع تهجير الفلسطينيين من القطاع، إنشاء مستوطنات يهودية فيه. وفقًا لما جاء في إحداها، فإن حل مشكلة اللاجئين ليس ضروريًا فقط لأسباب سياسية وإنسانية، بل أيضًا لأغراض الاستيطان اليهودي. ذلك أنَّ إدماج غزة في إسرائيل يصبح آمنًا ودائمًا إذا وجد الاستيطان اليهودي في هذه المنطقة. وكيف يمكن أن نقوم بالاستيطان في المنطقة إن كانت مليئة بمخيمات اللاجئين؟

كان المشروع الأكثر تفصيلًا من جملة هذه المشاريع ما صاغه حنان بار ـ أون (Hanan Bar-On) من وزارة الخارجية ووجهه برسالة، قبيل الانسحاب الإسرائيلي من غزة، إلى يعقوب هيرتزوغ (Yacov Hertzog) الوزير المفوض في السفارة الإسرائيلية في واشنطن. وقد تضمن المشروع النقاط التالية:

(١) إنشاء منظمة في الولايات المتحدة أو أميركا اللاتينية تهدف إلى تشجيع هجرة اللاجئين إلى أقطار العالم، بما فيها أقطار القارة الأميركية، من دون أن تنشغل بالمشاكل السياسية في الشرق الأوسط.

(٢) ينبغي أن تقوم المنظمة، أولًا وقبل كل شيء، على عاتق زعماء المهاجرين العرب في أميركا اللاتينية والولايات المتحدة، لكن يمكن أن تضم رجال دين مسيحيين وعناصر يهودية من غير المعروفين بتعاطفهم المتميز مع إسرائيل.

(٣) تعمل المنظمة لا على أساس اهتمامها بمسألة تمويل الهجرة فحسب، بل أكثر من ذلك على قاعدة إجراء مفاوضات مع الحكومات والهيئات المختلفة في العالم لإيجاد أماكن لإعادة التوطين في مختلف الأقطار. وتعمل هذه المنظمة المقترحة على قواعد من المبادئ الإنسانية من دون أن تدعي أنها تمثل اللاجئين أو أي مجموعة سكانية في الشرق الأوسط.

(٤) على الرغم من أن تمويل المراحل الأولى من التهجير سوف يكون، بلا شك، من مصادرنا الخاصة فمن الممكن أن نفترض أنه عندما يحين الوقت سوف تكون حصة الأسد في تمويل مصاريف المنظمة بمساعدة من صناديق جمع التبرعات المختلفة. وبالتأكيد لا يمكن أن تغطي هذه المصادر تكاليف إعادة تأهيل اللاجئين في أقطار إقامتهم الجديدة، لذلك فمن الممكن أن نجد حلولًا لذلك في إطار الأونروا.

(٥) على الرغم من حقيقة أن المنظمة المقترحة سوف تقوم على عاتق العرب بالدرجة الأولى، إلا أن أعمال التنظيم والتوجيه سوف تقوم بها، بلا شك، الهيئات والشخصيات الإسرائيلية واليهودية، وهو ما ينبغي أن يظل محاطًا بالتمويه والكتمان.

كان أمد احتلال إسرائيل لقطاع غزة قصيرًا، إذ أجبرتها الضغوط الدولية على الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة (الإسرائيلية ـ المصرية). وبذلك لم يتح لها أن تنفذ أيًا من مشاريعها لتشتيت فلسطينيي القطاع إلى أربعة أركان المعمورة كما كانت النتائج التي ترتبت على نكبة ١٩٤٨. إلى جانب قصر مدة الاحتلال، اصطدمت مشاريع تهجير الفلسطينيين من القطاع بمواقف دولية رافضة، بخلاف ما كان عليه الوضع في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ عندما كان التواطؤ الدولي واضحًا على تقبل مبدأ التهجير لإقامة دولة يهودية على الأرض التي تنتزع منها عربيتها، واتخاذ مواقف «محايدة» تجاه الجرائم التي قامت بها القوات العسكرية اليهودية لطرد الفلسطينيين من ديارهم.

ما يبدو مما كُتِبَ عن بن غوريون، أو مما كتبه هو نفسه في مذكراته بعد أن وجد نفسه مضطرًا إلى الانسحاب من قطاع غزة، أنه أدرك الورطة التي وقع فيها ما بين تصميمه على التمسك بالقطاع حتى آخر لحظة سبقت الانسحاب، والحقيقة الديمغرافية في القطاع التي كانت عقبة أمام شهوته لضمّه، والضغوط الدولية التي تعرض لها في اتجاه إجباره على التخلي عنه. يستذكر أبا إيبان (Abba Eban)، الذي كان سفيرًا لإسرائيل في واشنطن ومندوبها في الأمم المتحدة في أثناء العدوان الثلاثي (أصبح في ما بعد وزيرًا لخارجية إسرائيل)، كيف انفجر بن غوريون مرة، قائلًا:

يمكن أن تشبه غزة السرطان إن كانت جزءًا من إسرائيل. فمقابل هذه القطعة الفضية من الأرض علينا أن نتحمل مسؤولية مئتين وخمسين ألفًا من العرب... إن مصلحتنا في غزة هي الأمن. وأن نأخذ هذه المنطقة الصغيرة بعدد سكانها الكبير [مقابل الأمن] هو أسوأ صفقة ممكنة(١٤).

كما كتب بن غوريون نفسه في مذكراته (١٠ آذار/ مارس ١٩٥٧)، بعد الانسحاب:

إن غزة، بحد ذاتها، تمثل ألمًا في العنق في جميع الأحوال، أكانت تحت حكم المصريين، أم الحكم الإسرائيلي، أم حكم الأمم المتحدة، أم تحت حكم مشترك. وأسوأ الأمور هو الحكم المصري، لكنه أقل خطرًا مما إذا حكمت إسرائيل وحدها هناك. فالخطر في هذا نوعان: خطر مادي، إذ كيف يمكن أن نحتمل ٢٦٠ ألفًا من السكان الدائمين؟ أما الخطر السياسي فأعظم من هذا. فلن نشك في أن اللاجئين وغيرهم سوف يقومون بأعمال إرهابية، فهل نستطيع أن نسحقهم، كما فعل البريطانيون في قبرص أو الفرنسيون في الجزائر... إن غزة لعنة وخطر في جميع الأحوال، وعلينا ألا نعرّض، من أجلها، أمننا للخطر في المستقبل وأن نصبح منبوذين في العالم(١٥).

واضح أن هذه «الحكمة» التي هبطت فجأة على بن غوريون كانت تخالف آراءه السابقة التي تدور حول مطامعه بغزة التي أجهضتها عوامل ضاغطة لم تتمكن إسرائيل من مقاومتها.

(١٤) Gazit, «The 1956 Sinai Campaign: David Ben-Gurion's Policy on Gaza, the Armistice Agreement and French Mediation,» p. 46.

(١٥) المصدر نفسه.

الفصل السابع

إبادة الذاكرة الجمعية الفلسطينية



(١)
محاور إبادة الذاكرة الجمعية

سوف نعرض في هذا الفصل صورًا من فعل إبادة الذاكرة الجمعية الفلسطينية ضمن مفهوم إبادة الذاكرة الذي أوردناه في الفصل الأول من العمل الحالي، وهو مفهوم ينضوي تمامًا تحت مصطلح إبادة الجنس. مثل هذا الفعل يستهدف مكونًا رئيسًا من مكونات هوية أي شعب أو أمة، هو المخزون الثقافي الذي يستند إليه الشعب في تعريف نفسه وتمايزه عن الآخرين. ومحاور إبادة الذاكرة الجمعية تتعدد لكن يمكن إجمالها تحت العناوين التالية: إبادة تاريخ الشعب بمعنى مصادرته وتزييفه واختراع تاريخ بديل له، وطمس الجغرافيا التاريخية للشعب وإحلال أخرى بديلة مستخلصة من خطاب القائم بفعل إبادة الذاكرة، وتغيير مسميات المكان بهدف قطع ما يصل أصحابه به وهو ما استمدوه من ذاكرتهم الجمعية، واستئصال رموز ثقافة الشعب المادية الماثلة في آثاره وما لم يعفُ عليه الزمن وبقي شاهدًا ماديًا على تاريخه.

(٢)
إبادة التاريخ الفلسطيني القديم

التاريخ، في أحد معانيه، هو الماضي. غير أنه ليس ضروريًا أن يكون الماضي قد انقضى بأجمعه وذهب مع زمنه الغابر، بل إن بعضه هو ماضٍ ممتد غير مبتور يتدفق في الحاضر فيصنع مضمونه وملامحه والعلائم الدالة عليه ليصبح الماضي بذلك هو الحاضر مفصّلًا على قده ومتزملًا بأزيائه كافة.

انطلقت الصهيونية، منذ أن كانت، من هذا الفهم للماضي بما هو امتداد في الحاضر، فجعلت همها امتلاك الماضي واحتكاره، لأن من يمتلك

الماضي يمتلك الحاضر والمستقبل أيضًا. كان < الكتاب > هو المرجعية التي أمدّت الصهيونية بدعاوى امتلاك الماضي واحتكاره واغتيال التاريخ الحقيقي لفلسطين القديمة لمصلحة تاريخ صاغته وفق ما اشتهى كتبة < الكتاب > ومحرروه.

ماضي فلسطين أو تاريخها القديم ثري بتنوعه الأقوامي والديني والحضاري، فقد تعاقب على حقبه الكنعانيون والأدوميون والفلسطينيون القدامى والأشوريون والبابليون والفرس واليونان والرومان وعرب ما قبل الإسلام. كما شهد على الصعيد الديني اليهودية والمسيحية والإسلام، ثم ورث عرب ما بعد الفتوحات الإسلامية كل ذلك الثراء والتنوع فانصهر الجميع في بوتقة حضارتهم العربية من دون أن تلغي هذه الحضارة حق الآخر المغاير في الاختلاف والتمايز الثقافي أو الديني أو الأقوامي.

غير أن كل ذلك التاريخ الثري أباده واضعو < الكتاب > ومحرروه عندما نسجوا حكاياتهم وأساطيرهم عن ماضٍ مشتهى لـ «إسرائيل» فاخترعوا لها تاريخًا لاهوتيًا في دوافعه ومراميه ومحتواه، شطب من سجله كل ذلك التنوع الحضاري الغني الذي ميز المنطقة في تاريخها القديم. صيغت حكايات عن إمبراطورية لـ «بني إسرائيل» تمتد من الفرات إلى النيل، وعن ملوك عظام حكموا تلك الإمبراطورية المزعومة، وأبطال أسطوريين ليس لهم وجود، أو جرى نفخهم وتعظيمهم ليكونوا كذلك.

أما تلك المراحل التاريخية المتعددة التي مرت بها فلسطين في تاريخها القديم فقد أنكرها < الكتاب > وأسدل عليها ستارًا من الغياب، واستعاض عنها بما تفتق عنه الخيال < الكتابي > من حكايات فصلت تاريخ فلسطين القديمة إلى مراحل هي حصرًا مراحل تاريخ «بني إسرائيل» كما رأتها؛ فهناك عصر الآباء، وعصر انقطاع عن فلسطين كان فيه «بنو إسرائيل» في مصر، وعصر الخروج من مصر، فالفتح والتوطن، وعصر القضاة بما فيه حكم شاول، وقيام المملكة الموحدة في زمن داود فسليمان، فعصر المملكتين بعد انقسام المملكة الموحدة إلى يهودا والسامرة، فالنفي البابلي، فالعودة من النفي وعهد الهيكل الثاني.

أما ما قبل هذه المراحل، فهو «ما قبل التاريخ» أو «السابق للتاريخ»

(Prehistory or Prohistory). وهذا السابق للتاريخ إنما هو «السابق لتاريخ إسرائيل»، فقيمته هي في هذه الصلة. ووفق هذا المنظور، فإن جميع الأقوام والشعوب التي سكنت فلسطين قبل قيام «مملكة داود»، أو قيام إسرائيل (عام ١٠٠٤ ق.م. وفق التسلسل الزمني < الكتابي >) كانت «إسرائيلية بالإمكان» لأنها اندمجت في مملكة بني إسرائيل التي أنشئت آنذاك. وبحسب ما يقول عالم الآثار الإسرائيلي أميحاي مازار:

شكل إنشاء إسرائيل عمليات مركبة شملت مجموعات إثنية أخرى أيضًا، فالمستوطنون في المنطقة، مهما كانت أصولهم، ربما لم يكونوا قد اعتبروا أنفسهم جزءًا من الأمة الإسرائيلية في هذه المرحلة المبكرة، إلا أنهم كانوا بالتأكيد جزءًا من المجموعات السكانية التي وفرت النواة لقيام الدولة الإسرائيلية، هكذا يمكن تعريفهم بأنهم إسرائيليون بهذا المعنى العريض للمصطلح.

هكذا، فإن القيمة التاريخية الوحيدة لتلك الأقوام، بكل ثراء أصولها، إنما تكمن في أنها المقدمة اللازمة لقيام «الأمة الإسرائيلية»، وبذلك فهي إسرائيلية بالتبعية حتى ولو كانت سابقة لوجود تلك «الأمة». وهي، استتباعًا، أقوام بغير تاريخ، إذ يبدأ تاريخها من لحظة التحاقها بالتاريخ الإسرائيلي.

تتخذ عملية تزيف التاريخ الفلسطيني القديم منحى خاصًا في < الكتاب > في تعامله مع الفلسطينيين القدامى، أو «الفلستيين» (Philistines) الذين سميت فلسطين باسمهم[١]. ذلك أنَّ < الكتاب > لم ينكر وجودهم، بل تكثر حكاياته عنهم وعن صراع «بني إسرائيل» معهم، خاصة في زمن شاول، غير أنه يبيدهم معنويًا برسم صورة لهم مليئة بكل أنواع الشرور التي يمكن أن تلصق بأي قوم من الأقوام، فهم وفق هذه الصورة لم يزيدوا على

---

(١) نشير بإيجاز إلى هؤلاء الفلسطينيين القدامى بالقول إن أكثر النظريات الحديثة رجحانًا تدلل على أنهم أقوام خرجوا من جزر بحر إيجة، واستولوا على الساحل السوري واتجهوا جنوبًا إلى مصر حيث تصدى لهم الفرعون رعمسيس الثالث حوالى عام ١١٩٠ ق.م وأوقف تقدمهم في اتجاه مصر ما جعلهم يستقرون في المنطقة في جنوب أرض كنعان. وقد عرفهم المصريون القدامى باسم بلست أو بلاستو أو بلشت، واحتفظت المصادر القديمة باسمهم الذي تحول تدريجيًا إلى اللفظة الحالية «فلسطينيون». سكنت هذه الأقوام في مدن الكنعانيين أو بنوا مدنًا جديدة، وسرعان ما تشبعت بالحضارة الكنعانية وأخذت ثقافتها ولغتها.

كونهم مجموعات من الأشرار الأثمة ومثيري الحروب العدوانية على بني إسرائيل، والذين استخدمهم يهوه ـ وهذا مبرر وجودهم الوحيد ـ أداة يعاقب بها شعبه إن انحرف عن الطريق القويم[٢].

مع الأسف أنه، بتأثير من < الكتاب >، امتدت ملامح هذه الصورة النمطية الدونية للفلسطينيين القدامى إلى الثقافة الأوروبية المعاصرة، إذ دخلت كلمة «فلستين» في لغاتها لتحمل معاني تدل على قلة الشأن والوحشية والجهل. وبعض المعاني القاموسية في اللغة الإنكليزية لكلمة Philistine هي كما يلي: بليد مبتذل وغالبًا ما يكون متزمتًا تحركه القيم المادية بدلًا من القيم العقلية، عدو طبيعي أو تقليدي ينتمي إلى طبقة محتقرة، يفتقد الأصالة والحساسية الأخلاقية، شخص جاهل تمامًا[٣].

لا يتسع المجال هنا للكتابة عن تاريخ الفلسطينيين القدماء الذين تبين المصادر القديمة غير < الكتابية > صورة لهم حضارية مختلفة جذريًا عن الصورة التي رسمها لهم كتبة < الكتاب >[٤]، والتي تعد بمقاييس عديدة عملًا إجراميًا بحق تاريخ فلسطين القديم، وهو ما عبّرت عنه دراسة أعدتها دائرة الجغرافيا في جامعة ليثبريدج في كندا، جاء فيها: «إن الحط من وضع «الفلستيين» إلى وضع يفتقر إلى الحضارة إنما هو أمر ينبغي اعتباره جريمة»[٥]. والجريمة هنا هي إحلال تاريخ بديل للتاريخ

---

(٢) هذه النمطية في تصوير الفلسطينيين القدامى تتناثر صورها في أسفار عديدة: **الكتاب المقدس**: «سفر صموئيل الأول»: الأصحاح ١، الآيات ٦ ـ ١٦، والأصحاح ٢، الآيات ٤ ـ ١١؛ «سفر صموئيل الثاني،» الأصحاح ٢١، الآيات ١٥ ـ ٢٢؛ «سفر أخبار الملوك الأول،» الأصحاح ١٨، الآية ١؛ «سفر أخبار الملوك الثاني،» الأصحاح ٢٨، الآيات ١٦ ـ ١٩، و«سفر إرميا،» الأصحاح ٤٧، الآيات ١ ـ ٧.

(٣) *Webster's Third New International Dictionary of the English Language Unabridged with Seven Language Dictionary*, Editor in Chief Philip B. Gove; Associate Editors Edward Artin [et al.], 3 vols. (Chicago, ILL: Encyclopaedia Britannica inc., 1976), vol. 2, p. 1697.

(٤) كنا عرضنا جانبًا من تاريخ الفلسطينيين القدماء الحضاري في: عصام محمد سخنيني، **فلسطين والفلسطينيون: صيرورة تكوين الاسم والوطن والشعب والهوية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣٢ ـ ٤١.

(٥) «Paper on the Philistines,» (Prepared by the Department of Geography at the University of Lethbridge, Alberta, Canada), on the web: < www.home.uleth.ca.geo.phlist >.

الحقيقي، تاريخ مزيف يستهدف إبادة الذاكرة التاريخية.

يلخص لنا نايلز بيتر لمكه، الأستاذ في دائرة الدراسات < الكتابية > في جامعة كوبنهاغن، هذا الزيف الذي أحدثته < الكتاب > في تاريخ فلسطين القديم بقوله:

إن الصورة < الكتابية > لإسرائيل القديمة غير صحيحة، وهي متناقضة مع أي صورة للمجتمع الفلسطيني القديم التي يمكن أن تؤسس على المصادر القديمة من فلسطين نفسها أو تلك التي تشير إلى فلسطين. ليس هناك من وسيلة للتوفيق ما بين هذه الصورة كما هي في < الكتاب > وماضي المنطقة التاريخي. ولما كان الأمر كذلك، فإن علينا ألّا نأمل بأن نعيد بناء التاريخ ما قبل الهلنستي [الذي ابتدأ مع فتح الإسكندر عام ٣٣٣ ق.م.] على أسس موجودة في العهد القديم [< الكتاب >]. إنه ببساطة تاريخ مخترع مع إشارات قليلة إلى أشياء كانت قد وجدت أو حدثت فعلًا. فإسرائيل القديمة - من وجهة نظر المؤرخ - هي مخلوق مشوه إلى حدّ فظيع، فهي شيء انبثق من الخيال الجامح للمؤرخين < الكتابيين > الرسميين ولأولئك المحدَثين الذين أعادوا الصياغة في المئتي سنة الأخيرة[٦].

ينبغي أن نشير هنا إلى أن تلك الحكايات التي نسجها كتبة < الكتاب > لم تعد لها قيمة علمية في نظر البحث العلمي الحديث. في هذا يرى غوستا آلستروم (Gosta Ahlstrom) (أستاذ حضارات الشرق الأدنى القديمة في جامعة شيكاغو حتى وفاته عام ١٩٩٢ وصاحب المؤلفات المتعددة في تاريخ فلسطين القديم والدراسات < الكتابية >) أن «الكتابة التاريخية الكتابية ليست نتاجًا قائمًا على الحقائق، بل هي تعكس نظرة الراوي وأيديولوجيته أكثر من الحقائق المعروفة»، «فالرواة < الكتابيون > لم يكونوا معنيين في الحقيقة بالصدق التاريخي»، «فهم في التاريخ الذي كتبوه، كانوا يتمسكون بوجهة نظرهم نحو الماضي التي تتطابق مع وجهة نظر يهوه»، و«لأن مؤلفي < الكتاب > كانوا كتبة تاريخ استخدموا أنماطًا

(٦) Niels Peter Lemche, «On the Problems of Reconstructing Pre-Hellenistic Israelite (Palestinian) History,» *Journal of Hebrew Scripture*, vol. 3 (2001).

أسلوبية لإبداع أدب عقائدي، فإن صدقية إنتاجهم تبقى موضع تساؤل»[٧].

هكذا، فإن ما فعله هؤلاء الكتبة هو أنهم أفرغوا فلسطين القديمة من أي مضمون أو معنى، بعد أن طغت عليها إسرائيل القديمة، وجردوها من تاريخيتها، بينما أُخْرِسَ التاريخ الفلسطيني القديم أو فُرِضَ عليه الصمت والسكوت وفق تعبير الباحث البريطاني كيث ويتلام[٨].

ما فعلته الصهيونية هو أنها أسرت الماضي الفلسطيني ووضعته في أصفادها وقامت بعملية احتلال إحلالي للتاريخ، وشحنت فضاءه بالأساطير والخرافات التي دوّنها كتبة <الكتاب> ومحرروه عن تاريخ يهودي أحادي للزمن الفلسطيني القديم، وجعلت من نفسها، ومن إسرائيل الحديثة، امتدادًا لذلك الزمن المخترع الموبوء بإقصاء الآخر وطرده من ذاكرة التاريخ.

الفلسطينيون المعاصرون في هذه العملية هم كائنات خارج السياق التاريخي، وقد جرى إقصاؤهم منه. ولأن لا تاريخ لهم، فليس لهم حاضر أيضًا. فهم ليسوا شعبًا، وهذه مقولة متغلغلة في الفكر الصهيوني، بل مكون رئيس من مكونات الصهيونية منذ أن كانت؛ فهي تنفي أن يكون الفلسطينيون «شعبًا» أو «أمة» (A People) أو (A Nation)، كما كانت قد استقر عليه الحال عندما كانت فلسطين توصف بأنها أرض بلا شعب، وفق ما كان يتكرر في الصياغات التي أوردناها من قبل عن «الأرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

دخل هذا النفي لوجود شعب فلسطيني في قاموس حاييم وايزمان (الذي

---

(٧) انظر آراء آلستروم هذه في: Gösta W. Ahlström: *The History of Ancient Palestine from the Palaeolithic Period to Alexander's Conquest*, with a Contribution by Gary O. Rollefson; Edited by Diana Edelman, Journal for the Study of the Old Testament. Supplement Series; 146 (Sheffield, England: JSOT Press, 1993), p. 50, and «The Role of Archaeological and Literary Remains in Reconstructing Israel Historym,» in: Diana Vikander Edelman, ed., *The Fabric of History: Text, Artifact, and Israel's Past*, Journal for the Study of the Old Testament. Supplement Series; 127 (Sheffield, England: JSOT Press, 1991), p. 134.

(٨) انظر عنوان كتابه: Keith W. Whitelam, *The Invention of Ancient Israel: The Silencing of Palestinian History* (New York: Routledge, 1996).

أصبح أول رئيس لإسرائيل بعد إعلان قيامها عام ١٩٤٨) منذ وقت مبكر، ففي كلمة له ألقاها في اجتماع لـ «الاتحاد الصهيوني الفرنسي» في باريس في ٢٨ آذار/ مارس ١٩١٤، قال:

كان الرواد الأوائل يفهمون الصهيونية في مرحلتها التأسيسية على أساس أنها حركة تقوم على عوامل آلية بشكل كامل: ثمة بلاد صدف أن كانت تدعى فلسطين، وهي بلاد بلا شعب، وفي الجانب الآخر يوجد شعب يهودي لا بلد له. فماذا يلزم إذًا أكثر من أن تثبت الجوهرة على الخاتم وأن توحد بين هذا الشعب وهذا البلد(٩).

بتأثير من وايزمان وغيره من القادة الصهيونيين الذين أشرفوا على صوغ تصريح وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور عام ١٩١٧، الذي وعد فيه بأن تنظر حكومته بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لم يحد التصريح عن الفكر الصهيوني الذي ينفي وجود شعب فلسطيني. ومقابل الإقرار بوجود شعب يهودي متصل تاريخه بتاريخ فلسطين على مر الأزمان، عرّف التصريح الفلسطينيين بأنهم «طوائف (أو جماعات) غير يهودية» (Non-Jewish Communities). وهذا التعبير نفسه تكرر في وثيقة الانتداب البريطاني على فلسطين التي شارك في صوغها أيضًا غلاة صهيونيون من بريطانيا والولايات المتحدة. هكذا، يظهر الفلسطينيون في هاتين الوثيقتين من دون أن يكون لهؤلاء معالم دالة عليهم ولا ملامح تبين هويتهم ولا قسمات خاصة بهم تميز وجوههم.

وغير ذلك، رسم دافيد بن غوريون صورة جلية للمقولة الصهيونية بنفي وجود الفلسطينيين كشعب. ففي اجتماع لـ «لجنة العمل الصهيوني» عقد في خريف ١٩٣٦، قال باقتضاب: «إنني لا أعترف بالعرب [عرب فلسطين] كشعب»، إلا أنه توسع في عرض فكره بهذا الخصوص في شهادته أمام اللجنة الملكية البريطانية للتحقيق (لجنة بيل) عام ١٩٣٧، مدّعيًا أن اليهود هم المجموعة القومية الحقيقية الوحيدة التي ظهرت

(٩) Cited in: Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), p. 5.

للعيان داخل حدود فلسطين، وباستثناء اليهود، باعتبارهم شعبًا له حقوق تاريخية كاملة في فلسطين، لا يوجد شعب آخر هناك يعتبر البلاد وطنًا له(١٠).

أما غولدا مئير رئيسة حكومة إسرائيل في ستينيات القرن الماضي فكانت تقول بفظاظتها المعهودة: «ليس هناك شعب فلسطيني... ولم يكن الأمر أننا جئنا وأخرجناهم من الديار واغتصبنا أرضهم، فلا وجود لهم أصلًا»(١١). كانت في كل مرة تسأل فيها عن الفلسطينيين تتلفت حولها تفتش عنهم وهي تقول: «الفلسطينيون؟ أين الفلسطينيون؟».

بإجمال، كما صادر < الكتاب > تاريخ فلسطين القديم وأخضعه لعملية إبادة منهجية جردته من محتواه الثري بتنوعه واستبدل به تاريخًا مشوهًا احتكره «بنو إسرائيل»، قام الفكر الصهيوني المعاصر، امتدادًا لذلك، بمسعى إبادة استهدفت الهوية الفلسطينية بأن أنكرت على الفلسطينيين حقيقة كونهم شعبًا صنعته جملة من العوامل، كان أكثرها فعلًا ومحوريةً ذاكرتهم التاريخية الجمعية.

(٣)
اغتيال هوية المكان

استُكمِلَتْ إبادة التاريخ الفلسطيني لمصلحة تاريخ < كتابي > موبوء بالخرافات والأساطير بغزو لذاكرة المكان استهدف إبادة اسم فلسطين من الوجود. وأقدم الأسماء التي احتفظت بها ذاكرة التاريخ لهذه المنطقة التي تقع إلى الجنوب الغربي من سورية هو «كنعان»، الذي يعود أقدم استخدام له (إلى أن تتكشف دلائل أخرى) إلى أواسط الألف الثالث قبل الميلاد، إذ تدل اللقى الأثرية المكتشفة على أن سكان المنطقة الواقعة إلى الشرق من

(١٠) Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, Modern Middle East Series; no. 6 (Austin: University of Texas Press, 1982), pp. 34-35.

(١١) غولدا مئير في تصريح لصحيفة **صنداي تايمز**، بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٩، ورد في: روجيه غارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ترجمة محمد هاشم؛ تقديم محمد حسنين هيكل، ط ٤ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٣.

البحر الأبيض المتوسط وامتدادًا إلى نهر الفرات كانوا يشيرون إليها آنذاك بلفظ Ca - na - na - num[١٢].

استمر هذا الاسم في التداول، كما هو مسجل على وثائق المشرق القديم المادية، أكانت رُقُمًا طينية أم نُصُبًا ومسلات تذكارية أم برديات، على مدى قرون عديدة إلى أن حلت محله بالتدريج تكوينات اسمية مشتقة من جذر «بلست» نسبة إلى الأقوام التي استقرت في المنطقة وسيطرت عليها بدءًا من حوالى عام ١١٩٠ قبل الميلاد، ليكون التكوين الأول لهذا الاسم «بلستيا»، ثم «بلستينا»، ولينتهي بفلسطين وفق عادات النطق العربية.

لم تعرف شعوب المنطقة وأقوامها القديمة التي سجلت ذاكرتها على أي من الوثائق المادية التي أشرنا إليها غير هذين الاسمين: «كنعان» وبعده التكوينات المشتقة من جذر «بلست». ينطبق هذا الحكم على الكنعانيين أنفسهم، والأشوريين والمصريين ومملكة ألالاخ في شمال سورية والفينيقيين في لبنان الحالي والفرس الأخمينيين واليونان والرومان، وأخيرًا العرب الذين ثبّتوا هذا الاسم.

غير أنه خلافًا لكل ما أجمعت عليه الأقوام القديمة بإطلاق اسم فلسطين على هذا المكان، الذي حفر عميقًا في الذاكرة الإنسانية المسجلة على الوثائق المادية، أحلت الأسفار < الكتابية > اسمًا محله لفعته بأساطيرها اللاهوتية بأن جعلت اسم المكان أرض العبرانيين، أو أرض الميعاد، أو الأرض المقدسة، أو أرض إسرائيل. ولتلطيخ صورة اسم المكان نفسه وتجريده من أي قيمة أخلاقية، تمهيدًا لنفيه من الوجود، اخترعت الحكايات < الكتابية > صورة مشوهة للفلسطينيين القدامى (كما بيّنا قبل) ملطخة بكل أشكال الآثام والشرور، واستتباعًا لذلك، فليحذف اسم فلسطين إذًا من ذاكرة التاريخ، فهو اسم مدنس بدناسة الأقوام الذين نُحِتَ هذا الاسم من اسمهم.

الصهيونية هي امتداد، في هذا المعنى، لخرافات الكهنوت

---

(١٢) Maria Eugenia Aubet, *The Phoenicians and the West: Politics, Colonies and Trade* (New York; Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 9.

< الكتابي > . فهي اختارت من بين الأسماء < الكتابية > المتعددة اسم «أرض إسرائيل» لتطلقه على المكان وهي في صدد استعمارها الإحلالي للذاكرة الجغرافية التاريخية. لم تكتف بذلك، بل جعلت من التاريخ شاهد زور كاذبًا على دعواها. من أمثلة ذلك ما ذهب إليه عالم الآثار الإسرائيلي موشيه دوتان الذي رفض استخدام مصطلح فلسطين، فادعى أن هذا المصطلح كان هو الاسم الرسمي للبلاد مدة ثلاثين سنة فقط عندما كانت تحت الانتداب البريطاني(١٣). أما أبا إيبان أحد وزراء خارجية إسرائيل السابقين، فيتجمل بالكذب قائلًا إن هذه المنطقة عُرفت عالميًا بأرض اليهود حتى عام ٧٠ ميلادي(١٤)، سنة تدمير الهيكل الثاني المزعوم.

سعت الصهيونية إذًا إلى إقصاء اسم فلسطين من الذاكرة الجغرافية ـ التاريخية، وأحلت محله اسم أرض إسرائيل، وكان ذلك من منطلق يجعل التسمية ذات وظيفة سياسية/ أيديولوجية غايتها إظهار صلة مزعومة ممتدة عبر التاريخ تربط اليهود بهذا المكان في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم. أكثر من ذلك، فإن هذه الصلة في عرف الصهيونية، بما فيها من مضامين مشتقة من اللاهوت اليهودي، إنما هي تجلٍ لإرادة ربانية شاءت أن تكون هناك علاقة قدرية ما بين أربعة أقانيم: إله إسرائيل، وبني إسرائيل، وأرض إسرائيل، وتاريخ بني إسرائيل. فكما يقول يوحنان أهروني، أحد رواد علم الآثار في إسرائيل:

هناك اقتناع إيماني بأن إله إسرائيل يعمل من خلال التاريخ، وتظهر أعماله في جميع الكائنات البشرية، إلا أن أهمها وأكثرها خصوصية هي أعماله الرائعة العظيمة في تعامله مع بني إسرائيل. وقد كانت كنعان هي الأرض التي اختارها لشعبه، وكانت هي خشبة المسرح التي عرض عليها أعماله الدرامية الهادفة إلى إنقاذهم وتحريرهم. ولا يمكن فهم فصول هذه

---

(١٣) Moshe Dothan, «Terminology for the Archaeology of the Biblical Periods,» in: *Biblical Archaeology Today: Proceedings of the International Congress on Biblical Archaeology, Jerusalem, April 1984* ([Jerusalem]: Israel Exploration Society: Israel Academy of Sciences and Humanities in Cooperation with the American Schools of Oriental Research, 1985), pp. 136-137.

(١٤) Abba Solomon Eban, *My People: The Story of the Jews* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969), p. 378.

الدراما بشكل كامل من دون أن نعي معنى خشبة المسرح هذه. ذلك أن جغرافية الأرض المقدسة التاريخية هي انعكاس للعلاقة المتبادلة بين الإله وإسرائيل كما تفهمها عقيدة إسرائيل القومية وتفسرها[١٥].

على هذا، فتسمية المكان هنا ليست ذات وظيفة تعريفية فقط، بل أكثر من ذلك هي تدخل ضمن معطيات الصراع على فلسطين، لما يحمله الاسم من إيحاء تاريخي ومدلولات قومية ومقدمات للاستنتاج السياسي، وبكل ما يترتب على ذلك من لواحق الصراع ووقائعه المادية، وعلى الأخص منها الامتداد الإقليمي للمكان ورسم تخومه. ترتبت على عملية الغزو الاحتلالي للذاكرة الجغرافية ـ التاريخية ضرورة تعيين هذا الامتداد الإقليمي لأرض إسرائيل. ومن ناحية مبدئية فإن اللاهوت < الكتابي > يجعل كل أرض وطأتها أقدام بني إسرائيل أرض إسرائيل. وقد أبلغ يهوه هؤلاء بـ «أن كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم»[١٦]. وفي هذا المعنى، تشمل هذه الأرض الفضاء الجغرافي الوسيع الممتد ما بين الفرات والبحر الأحمر، أو بحر سوف بحسب < الكتاب > ، وهو الفضاء الذي تخيلته حكاياتها عن أرض مملكة سليمان.

انعكست هذه الصورة في مرآة تيودور هيرتسل، أبي الصهيونية الحديثة ورئيس أول مؤتمر صهيوني عالمي عقد في بال، في سويسرا، عام ١٨٩٧، الذي كان يرى أن «دولة اليهود»، التي كان يعمل لها، ينبغي أن تمتد من الجبال المقابلة لقبادوقيا (غرب نهر الفرات في تركيا الحالية) إلى قناة السويس، وأحيانًا كان يدعو إلى أن تكون هذه الدولة ما بين النيل والفرات.

غير أن المنظمة الصهيونية بعد هيرتسل تواضعت قليلًا فقلصت من حجم المساحة المشتهاة. ففي المذكرة التي قدمتها إلى المجلس الأعلى للسلم، الذي عُقد في باريس عام ١٩١٩ لبحث نتائج الحرب العالمية

---

(١٥) Yohanan Aharoni, *The Land of the Bible: A Historical Geography*, Translated from the Hebrew and Edited by A. F. Rainey, 2nd ed., rev. and enl. (Philadelphia: Westminster Press, 1979), p. ix.

(١٦) **الكتاب المقدس**، «سفر تثنية الاشتراع،» الأصحاح ١١، الآية ٢٤.

الأولى، جعلت الحدود الشمالية للمنطقة المشتهاة تقع على ضفتي الليطاني في جنوب لبنان، وجعلت حدودها الجنوبية خطًا يمتد من العقبة إلى العريش، وفي الشرق يسير خط الحدود موازيًا لخط سكة حديد الحجاز إلى الغرب قليلًا من دمشق، فعمان، فمعان، ليصل من ثم إلى العقبة. أما في الغرب فحدودها البحر الأبيض المتوسط(١٧).

وبالتأكيد لم تُشبع الصهيونية كل ما اشتهته من هذا الفضاء الوسيع، لكنها، منذ أن شرّع لها القرار الظالم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ حقًا لا تستحقه بإنشاء دولة لها على جزء من فلسطين، ما انفكت تقضم، في دورات توسعية متكررة، ما استطاعت من جغرافية هذا المكان المشتهى بحيث يتقرر حجم القضمة، كبر أم صغر، في ضوء موازين قوى الصراع ومدخلاته السياسية والعسكرية. وفي كل دورة من دورات التوسّع تُشَرعِن استيلاءها على الأرض التي تقضمها بأنها من الأرض الموعودة التي احتفظت بها ذاكرتها الجغرافية ـ التاريخية. أَلَم تسمِّ إسرائيل الضفة الغربية يهودا والسامرة من مخزون تلك الذاكرة اللاهوتية؟

هذه الذاكرة الموبوءة بتخاريف التوحد، ما بين القدم الإسرائيلية التي تطأ أرضًا والأرض التي تصبح بذلك أرض إسرائيل تسبغ بدورها شرعية على التغول الاستيطاني على الأرض المقضومة. فهذه، في المنشأ، هي جزء من أرض إسرائيل منذ أن وطأتها أقدام بني إسرائيل القدماء ومن حق أحفادهم الآن أن يستعيدوها بالعودة إليها وتملكها والاستيطان فيها.

(٤)
إلغاء ذاكرة المعالم الجغرافية

إن أسماء المواقع الجغرافية في فلسطين، أكانت مدنًا أم قرى أم أيًا من المعالم الطبيعية الأخرى، هي جزء من الذاكرة التاريخية. فالماضي هنا،

(١٧) المذكرة وخريطة الحدود التوضيحية المرفقة بها في: Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary*, with a Foreword by Arnold J. Toynbee (Beirut: Palestine Research Centre, 1970), vol. 1, pp. 123-125.

بكل ثرائه وتنوعه، يتجسد في هذه الأسماء. وورود اسم منها في العقل أو على اللسان يحفز الذاكرة على استحضار الماضي وإحيائه من جديد ليكون ماثلًا في الحاضر. بعض هذه الأسماء عربي معنى ومبنى، وبعضها الآخر صاغه أصحاب الحضارات القديمة التي استقرت في فلسطين أو مرت بها فتركوا بصماتهم على معالمها الطبيعية. غير أنه من الملاحظ أن هذه الأسماء من الطائفة الأخيرة، أكانت كنعانية أم فلسطينية قديمة (فلستينية) أم يونانية أم رومانية، عربت في مبانيها اللفظية حتى تكاد لا تختلف في إيقاعها الصوتي عن الأسماء ذات الأصول العربية.

تقف هذه الأسماء، بمعناها أو مبناها العربيين، شاهد صدق ضد الدعاوى < الكتابية > ، ومن بعدها الصهيونية، حول عبرانية الأرض. فكما أن الشواهد التاريخية أكدت صدق تسمية الأرض بمجملها «أرض كنعان» ومن ثم «فلسطين»، داحضة بذلك المزاعم الصهيونية حول تسميتها بأرض إسرائيل (إرتس يسرائيل)، كذلك إذا أُخذت التسميات، العربية والمعربة، بمفرداتها الدالة على المواقع الجغرافية المختلفة والمتعددة، فهي تجهز على أي دعوى تستهدف إلغاء الذاكرة العربية المتصلة بهذه المواقع وإحلال ذاكرة مصطنعة محلها، < كتابية > أو صهيونية.

مرت عملية الإحلال هذه بمراحل بدأت منذ أواسط القرن التاسع عشر واستمرت إلى ما بعد قيام إسرائيل. وفيها جميعًا كان < الكتاب > وأساطيره المرجع الذي عاد إليه من اقترف هذه العملية التي استهدفت إحياء ما جاء في هذه الأساطير من أسماء للمواقع الجغرافية وإسكات أسمائها العربية أو التي ورثها العرب عمن سبقهم من الأقوام التي سكنت فلسطين وعرّبتها.

كانت المحاولة الأولى، في ما تمكنا من تتبعه، تلك التي قام بها الأميركي إدوارد روبنسون (Edward Robinson) (١٧٩٣ ـ ١٨٦٣) الذي كان أول من قام بإجراء مسح أثري في فلسطين في جولتين له في المنطقة: الأولى عام ١٨٣٨ والثانية عام ١٨٥٢، وهو رجل دين بروتستانتي وعالم بالدراسات < الكتابية > . وقد شاركه في أعماله آلي سميث (Eli Smith)، وهو مبشر بروتستانتي يتقن العربية إتقانًا جيدًا وكان يقيم في بيروت.

جاءت رحلة روبنسون ورفيقه إلى فلسطين بتكليف من مؤسسة أميركية بروتستانتية، تعرف باسم «مجلس لجان الإرساليات الأجنبية»، كان قد أسسها رجل الدين موسى أوستن (Moses Austin) بهدف إيفاد إرساليات تبشيرية إلى فلسطين تأخذ على عاتقها مهمة نشر البروتستانتية هناك ومتابعة تحويل اليهود والمسلمين والمسيحيين الأرثوذكس إلى البروتستانتية. كان أوستن يعتقد أن نهاية العالم قد اقتربت، وعودة السيد المسيح الثانية قد أصبحت وشيكة تمهيدًا لنهاية العالم، ولن تتحقق هذه العودة إلا بإعادة اليهود إلى الأرض المقدسة بعد أن يتحولوا إلى المسيحية[١٨].

هكذا، كان عمل روبنسون ورفيقه في فلسطين، بالتعرف إلى آثارها والتعريف بها في ضوء المسميات التي جاءت في < الكتاب >، جزءًا من هذه المهمة الخرافية. وعمله الضخم الذي سجل فيه وقائع رحلته هو وإيلي سميث إلى فلسطين عام ١٨٣٨ يظهر واضحًا أنه كان يسعى بدأب إلى إثبات «الصلة التاريخية» ما بين الأرض الفلسطينية وحكايات < الكتاب > من خلال التقاط أسماء المواقع (المدن والقرى والتلال والوديان والينابيع) التي جاء ذكرها في < الكتاب >، وادعاء أنها تدل على هذه المواقع كما كانت ماثلة في زمنه. وكان منهج روبنسون في عمله أن يأخذ اسم الموقع كما هو في الواقع وكما هو متعارف عليه ثم يبحث عن مشابه له ورد في < الكتاب >، ولو كان وجه الشبه بعيدًا بين اللفظتين، ويعلن أن هذا هو الاسم الحقيقي للموقع.

كثيرًا ما اتسم هذا المنهج بالتعسف والخلو من أدنى قدر من المعقولية. نأخذ مثلًا على ذلك اسم قرية «يعاريم» أو قرية عاريم التي وردت في < الكتاب >[١٩]، وقد كتبها روبنسون بالإنكليزية Kirbath-Jearim وقال إن معناها يعني «قرية الغابات». وقد وجد في فلسطين في زمنه موقعًا باسم قرية «العنب» فقال إن هذه القرية هي نفسها قرية يعاريم (أو الغابات) وقد حدث

---

(١٨) Hamed Salem, «The Archaeology of the Text,» in: Annelies Moors [et al.], eds., *Discourse and Palestine: Power, Text and Context* (Amsterdam: Het Spinhuis, 1995), p. 30.

(١٩) **الكتاب المقدس**: «سفر يشوع،» الأصحاح ٩، الآية ١٧، و«سفر عزرا،» الأصحاح ٢، الآية ٢٥.

إحلال كلمة العنب محل الغابات[٢٠]. ومثل آخر على هذه السماجة العلمية كان عندما قرأ روبنسون اسم قرية «سوكوه» كما جاء في < الكتاب >[٢١] (وهو يكتبها بالإنكليزية Socoh) فقال إن هذه هي قرية شويكة (قرب طولكرم)[٢٢] بعينها!

كان روبنسون يستهدف إذًا إحياء ذاكرة < كتابية > (مزعومة بالتأكيد) كما رآها مخزنة في أسماء المواقع الجغرافية بما ينتج من ذلك من طمس (أو إبادة) ما يوحي به الاسم العربي الذي يحمله الموقع من ذكريات. مثل ذلك فعلت الصهيونية (وإن كان باختلاف الدوافع ما بينها وروبنسون) عندما استهدفت الذاكرة العربية التي تجسدها ماديًا أسماء المواقع الجغرافية وأبادتها من خلال إحلال مفردات مستعارة من تراث الأسطورة < الكتابية > محل الأسماء العربية.

بدأ هذا المسعى، بشكل رسمي، عام ١٩٣١ عندما أصدرت حكومة الانتداب البريطانية قوائم رسمية بأسماء المواقع الجغرافية في فلسطين بهدف توحيد كتابة هذه الأسماء بصيغ يُتعارف عليها وذلك لأغراض عملية[٢٣]. وقد راعت القوائم في الصياغة أن تكون الأسماء كما هي في الواقع من دون أي مضمون «عقائدي» أو إيحاء تاريخي.

أثارت القوائم المعلنة احتجاج الحركة الصهيونية في فلسطين، وسعت إلى إلغائها أو تعديلها جذريًا بما يتناسب مع التوجه الصهيوني نحو «عبرنة» أسماء المواقع وإضفاء صفة أيديولوجية عليها. وتبلور هذا الاحتجاج في إعداد قوائم بديلة عملت عليها لجنة مكونة مما يسمى «المجلس القومي» (Va'ad Leumi) و«الجمعية اليهودية لاستكشاف فلسطين» (Jewish Palestine

---

(٢٠) Edward Robinson, *Biblical Researches in Palestine, and the Adjacent Regions*, 3 vols. (Boston: Crocker and Brewster, 1856), vol. 2, p. 11.

(٢١) **الكتاب المقدس،** «سفر صموئيل الأول،» الأصحاح ١٩، الآيات ١ ـ ٣.

(٢٢) Robinson, Ibid., p. 20.

(٢٣) تفصيلات هذا الإجراء وتداعياته كما سوف تظهر في المتن أعلاه، من: Nadia Abu El-Haj, «Producing (Arti) Facts: Archaeology and Power during the British Mandate of Palestine,» *Israel Studies*, vol. 7, no. 2 (Summer 2002), pp. 52-54.

(Exploration Society وعدد من أساتذة الجامعة العبرية في القدس. وقد قدم إسحاق بن ـ تسفي (Itzhak Ben-Zvi)، بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لـ «المجلس القومي»، هذه القوائم إلى سلطات الانتداب البريطاني مرفقة بمذكرة تفصيلية بيّن فيها أن التعديل الذي جرى على الأسماء الواردة في القوائم الحكومية في اتجاه عبرنتها حصل بعد الرجوع إلى الوثائق التاريخية التي شملت التلمود والمشنه، وأن هذا التعديل له «تبعاته المهمة لا لزمننا الحالي فحسب بل للأجيال المقبلة. ذلك أنَّ الأسماء العبرية للأماكن لم تمت قط، فهي لا تزال حية ولا تزال تدور في أفواه معظم سكان فلسطين الذين يحتاجون إلى اللغة العبرية. كذلك فإن الملايين من اليهود في العالم يعترفون بهذه الأسماء من خلال الكتابات المقدسة والأدب العبري القديم الذي يدرس بكد واجتهاد في كل مجتمع يهودي في الشتات». وطالب بن ـ تسفي في مذكرته بأن يحافظ على «الصيغ الأصلية للأسماء التاريخية» من دون تشويه أو تحريف.

لم تنجح الحركة الصهيونية في فلسطين في فرض قوائمها المُعَبْرَنة على سلطات الانتداب، إذ لم تكن هذه آنذاك بحاجة إلى اختلاق سبب جديد لاستجلاب مزيد من النقمة العربية عليها، خاصة بعد الثورة الفلسطينية عام ١٩٢٩ (التي عرفت بثورة البراق) وتداعياتها، وما نجم عنها من ردود فعل غاضبة (فلسطينية وعربية وفي بعض الأوساط الدولية) على إعدام ثلاثة من المناضلين الفلسطينيين الذين شاركوا في هذه الثورة (عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي).

غير أن تلك المحاولة المجهضة كانت مقدمة لمشروع أكثر اتساعًا حققته إسرائيل بعد قيامها في مسعاها نحو عَبْرَنَة الخريطة الفلسطينية. بدأ المشروع رسميًا في تموز/ يوليو ١٩٤٩ عندما عين دافيد بن غوريون (رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك) لجنة باسم «اللجنة الحكومية للأسماء»[٢٤]. وكان بن غوريون قد زار قبلها النقب وكتب في يومياته بتاريخ ١١ حزيران/

(٢٤) عن اللجنة وأعمالها وما كتبه بن غوريون عنها انظر: Nur Masalha, «Remembering the Palestinian Nakba: Commemoration, Oral History and Narratives of Memory,» *Holy Land Studies*, vol. 7, no. 2 (November 2008), pp. 131-133.

يونيو ١٩٤٩ « من إيلات [العقبة] عبر فضاءات وادي عربة. . . من عين حصب. . . إلى عين وهبه. . . علينا أن نعطي أسماء عبرية لهذه الأماكن، أسماء تاريخية، وإن لم توجد فلتكن أسماء جديدة». كانت مهمة اللجنة بشكل أساسي هي ابتداع خريطة جديدة للنقب.

تبين وثائق هذه اللجنة وجود ما قالت إنه «أسماء أجنبية» في المنطقة، وبذلك فقد حثت الجمهور الإسرائيلي على اقتلاع هذه الأسماء واستخدام الأسماء العبرية الجديدة مكانها. وخلال العمل الذي استغرق نحوًا من سنة أطلقت اللجنة أسماء عبرية على ٥٦١ معلمًا جغرافيًا في النقب مثل الجبال والوديان والينابيع والجداول، مستخدمة < الكتاب > مصدرًا لها.

كذلك يظهر تقرير للجنة أُعلن عام ١٩٥٦ أنها ثبتت أسماء ١٤٥ موقعًا أثريًا، كان منها ثمانية استندت إلى تعريفات تاريخية، و١٦ أعطيت أسماء مستمدة من مواقعها الجغرافية، وثمانية احتفظت بأسمائها العربية، أما الغالبية (وعددها ١١٣ اسمًا) فقد حُورت أسماؤها العربية، كليًا أو جزئيًا، لتكتسب الصفة العبرية[٢٥].

توسعت حملة إبادة الذاكرة العربية لتشمل تهويد بعض الأماكن المقدسة لدى المسلمين وقبور الأولياء المسلمين أو عَبْرَنتها. في هذا يقول ميرون بنفنستي الذي كان نائبًا لرئيس بلدية القدس بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٨: «إن تحديد مواقع قبور الصالحين و«تخليصها» كان بيد المؤسسة الدينية، خاصة وزارة الأديان والمجموعات الحريدية (Haredi = طائفة يهودية متشددة عقائديًا ومن ناحية السلوك). . . ووفقًا لقائمة رسمية ألحقت بكتاب صادر عن وزارة الدفاع، فقد كان هناك ٥٠٠ موقع يهودي مقدس وقبر مكرس دينيًا في فلسطين (بما فيها المناطق المحتلة)، وكثير من هذه المواقع كانت في السابق مواقع إسلامية»[٢٦].

---

(٢٥) Nadia Abu El-Haj, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society* (Chicago: University of Chicago Press, 2001), p. 95.

(٢٦) Meron Benvenisti, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948*, Translated by Maxine Kaufman-Lacusta (Berkeley: University of California Press, 2000), p. 282, Cited in: Masalha, Ibid., p. 132.

هذه الأمثلة التي سبقت كانت جزءًا من عملية مستدامة (ابتدأت منذ قيام إسرائيل واستمرت إلى اليوم) لإبادة هوية الأرض الفلسطينية بالسطو على أسماء المواقع الجغرافية وإفراغها من ذاكرتها العربية وتسميتها من جديد بما يتفق مع الرواية < الكتابية > / الصهيونية للتاريخ. فقد جردت مدن وقرى ومعالم جغرافية من أسمائها العربية وألصقت بها أسماء عبرية أو معبرنة كنوع من الشهادة التي تثبت الملكية الإسرائيلية لهذه الأماكن منذ الأجداد الأولين. القدس أصبحت يورشلايم، وباب المغاربة فيها أصبح رحوب بيت محسي، وطريق الواد في المدينة نفسها رحوب هكاي، وسلوان شيلو، وصفد تسيفات، وصفورية تسيبوري، ونهر المقطع ناحل كيشون، ونهر العوجا ناحل يركون، وبحيرة طبرية يم هجليل، والبحر الميت يم همليخ، وسهل عكا عميق زبلون... إلخ.

خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة، اتخذت عملية عبرنة الأسماء شكلًا مقززًا. ففي نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، أمر وزير المواصلات الإسرائيلي بشطب أسماء البلدات والمدن العربية عن الإشارات واللافتات المنصوبة على الشوارع والطرقات الرئيسية وأن يحتفظ بأسمائها العبرية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ قررت الشرطة العسكرية وإدارة المعابر الإسرائيلية استعمال أسماء عبرية بدلًا من الأسماء العربية لسلسلة حواجز الطرق في الضفة الغربية. على هذا اتخذ حاجز ترقوميا اسم حاجز لاخيش، وحاجز نعالين حاجز كريات سيفر، وحلّ حاجز بيت أريبه محلّ حاجز رنتيس... إلخ.

كان أحدث فصول عملية إبادة الهوية العربية التي تبلورها أسماء المواقع مشروع قانون تقدمت به مجموعة من أعضاء الكنيست بقيادة تسيبي هوطوبلي (Tzipi Hotovely)، من كتلة الليكود (في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١١) يقضي بفرض أسماء عبرية على الأحياء والمعالم الرئيسية في القدس المحتلة ويحظر على جميع المؤسسات الإسرائيلية، بما في ذلك الإذاعة، استخدام أسمائها العربية. وقد أرفقت هوطوبلي بالمشروع الذي تقدمت به قائمة بالأسماء العبرية المقترحة مثل مورشاه ليحل محل حي المصرارة، ومعاليه هزيتيم (مرتفعات الزيتون) محل راس العمود، وكيدمات تسيون (واجهة صهيون) محل بلدة أبو ديس، وشمعون هتسديك (شمعون الصديق) محل حي الشيخ

جراح... إلخ. وقد أوضحت في تصريح صحفي لها[٢٧] خلفيات تقدّمها بمشروع القانون هذا بقولها «من المهم في معركتنا من أجل القدس أن نتعرف إلى جذور المدينة التاريخية... إن أحياء القدس، ومعظمها في شرق المدينة تحمل أسماء عربية، والأسماء العربية تبعدنا عن جذورنا... إن الأسماء جزء من الكفاح القومي». وقد أعادت إلى الذاكرة ما كان كتبه دافيد بن غوريون، أول رئيس حكومة في إسرائيل، قائلًا: «مثلما أننا لا نقر ملكية العرب السياسية لبلادنا، فإننا لا نعترف بملكيتهم الروحية لها. نحن لسنا بحاجة إلى أسمائهم التي تنفث روائح عربية».

(٥)
تجريف الذاكرة المادية
نموذج مقبرة «مأمن الله»

تجري منذ عام ٢٠٠٥ عمليات تجريف واسعة النطاق لقبور المقبرة المعروفة باسم مقبرة «مأمن الله» في القدس لإقامة منشأة صهيونية على أرضها. ليس من صفة يمكن أن تطلق على هذه العمليات غير أنها عمل يدخل تمامًا في تعريف إبادة الذاكرة. فالقبور نفسها، وبعضها قديم يعود إلى عشرات القرون، هي أثر مادي يحكي جانبًا من التاريخ الفلسطيني على امتداد هذا الزمن الطويل ويقف شاهدًا عليه. فنبش القبور وتجريفها وطمسها إنما هو اجتثاث منهجي لهذا الشاهد الذي يذكر بالصلة التاريخية التي تربط الفلسطينيين بهذا الموقع، وبالتالي هو قتل لذاكرتهم الجمعية.

قبل أن نمضي قدمًا في التعريف بهذه العمليات تجدر العودة بإيجاز إلى تاريخ هذه المقبرة.

تقع منطقة «مأمن الله» إجمالًا غربي القدس وعلى بعد مئات الأمتار القليلة من باب الخليل. وقد ظهر أول ذكر لها في التاريخ الموثق، لكن باسم ماميل (Mamel) (ومنها اشتق اللفظ الإنكليزي ماميلا (Mamilla))، عندما احتل الفرس الأخمينيون القدس (أورشليم) عام ٦١٤م في آخر جولات

(٢٧) *Jerusalem Post*, 31/5/2011.

الحروب الفارسية ـ الرومانية/ البيزنطية التي امتدت من عام ٦٠٢م إلى عام ٦٢٨م. تعرض سكان القدس المسيحيون في هذا الاحتلال لمجزرة رهيبة قام بها اليهود بدرجة أساسية وقد تحالفوا آنذاك مع الغزاة الفرس وشاركوهم في اقتحام المدينة واحتلالها، وأُطلقت أيديهم في سكانها قتلًا وأسرًا. ويقدّر مصدر قديم يعود إلى تلك الفترة عدد من قتل من مسيحيي القدس بنحو من ٦٦ ألفًا بحسب رواية أنطيوخوس ستراتيجوس[٢٨] (Antiochus Strategos) وهو راهب كان يعيش في دير مار سابا قرب القدس عند وقوع المجزرة وكان شاهد عيان على مجرياتها، كما ساعد في دفن القتلى الذين سقطوا. غير أن المؤرخ البيزنطي ثيوفانس (Theophanes) (المتوفى عام ٨١٨) يقدر عدد القتلى المسيحيين بـ ٩٠ ألفًا ويقول إنهم قتلوا جميعًا بأيدي اليهود[٢٩]. وقد تبدو هذه الأرقام مبالغًا فيها، لكنها تظل تدل على ضخامة المجزرة التي وقعت. أما صلة هذه المجزرة بمأمن الله فقد ذكرها الشاهد العيان ستراتيجوس الذي قال إن نحوًا من ٢٤,٥٠٠ ممن قتلوا قد دفنوا في هذه المنطقة التي سماها ماميل.

أثبتت التنقيبات الأثرية الحديثة صدق رواية ستراتيجوس لجهة دفن ضحايا المجزرة في مأمن الله. فقد أجرى جدعون آفني (Gideon Avni) الباحث في سلطة الآثار الإسرائيلية جملة تنقيبات في المواقع التي جاء ذكرها في المصادر القديمة عن مواقع دفن القتلى في أثناء الحملة الفارسية على القدس وكشف ستة مواقع منها تضم مقابر جماعية كان أكبرها تلك الموجودة في منطقة مأمن الله (ماميلا). وكشفت الدراسة التي نشرها عن هذه التنقيبات[٣٠] أن إحدى هذه المقابر كهف محفور في الصخر على شكل مستطيل يبلغ طوله ١٢ مترًا وعرضه ثلاثة أمتار، تتكدس فيه أكوام من العظام البشرية ومئات من الهياكل العظمية. بنيت

---

(٢٨) Antiochus Strategos, «The Capture of Jerusalem by the Persians in 614 AD,» Translated into English by F. C. Conybeare, *English Historical Review*, no. 25 (1910), pp. 515-516.

(٢٩) *The Chronicle of Theophanes: An English Translation of Anni mundi 6095-6305 (A.D. 602-813)*, with Introduction and Notes by Harry Turtledove, Middle Ages (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982), p. 11.

(٣٠) Gideon Avni, «The Persian Conquest of Jerusalem (614 c.e.): An Archaeological Assessment,» *Bulletin of the American Schools of Oriental Research*, no. 357 (February 2010), pp. 35-48.

أمام هذا الكهف كنيسة صغيرة (٦ × ٣ أمتار)، كما نصبت لوحة حجرية قرب مدخل الكهف/المقبرة كتب عليها دعاء «لخلاص أرواح هؤلاء الذين لا يعلم أسماءهم إلا الله». في المنطقة نفسها (مأمن الله) على بعد نحو من ٣٠٠ متر إلى الشمال من ذلك الكهف، كُشِف عن أربعة خنادق عميقة على مساحة تبلغ ١٠,٥ × ٨ أمتار تتكدس فيها أكوام من العظام البشرية.

مأمن الله، إذًا، تمثل جانبًا من «الذاكرة المادية» لمسيحيي فلسطين، والقدس خاصة. وهي كذلك بالنسبة إلى المسلمين. وترجع صلة المسلمين بهذا الموقع إلى عصر الفتوحات الإسلامية الأولى في عهد الخلفاء الراشدين إذ دفن فيه بعض الصحابة الذين شهدوا تلك الفتوحات وغيرهم من العرب المسلمين الذي شاركوا فيها واستقروا في فلسطين مذّاك. وقد تحول الموقع منذئذٍ إلى مقبرة إسلامية على امتداد العصور الإسلامية المختلفة التي مرت فيها فلسطين.

خلال هذه الفترة، شهد الموقع حدثين تاريخيين على جانب كبير من الأهمية. **أحدهما**، عندما احتل الفرنج (الصليبيون) بيت المقدس عام ١٠٩٩، إذ دفن هؤلاء قتلى المسلمين الذي سقطوا عند اقتحام المدينة في قبور جماعية في الموقع، وكان عدد من قتلوا آنذاك نحوًا من سبعين ألف رجل وامرأة وطفل. **والآخر**، عندما استعاد صلاح الدين الأيوبي مدينة بيت المقدس من الفرنج عام ١١٨٧، إذ كان يأمر بأن يدفن الشهداء من قادة جنده وعساكره في هذه المقبرة.

وغير ذلك، فإن المتصفح لكتب تراجم الأعلام سوف يلقى أسماء عدد كبير جدًا من العلماء والفقهاء والقضاة والقرّاء والولاة والقادة الذين دفنوا فيها في عهود التاريخ الإسلامي المختلفة. إضافة إلى كل هذا، آوت المقبرة أجساد مقدسيين كثر وافتهم آجالهم في الزمن العثماني وفي عهد الانتداب البريطاني وهم معروفون بأسمائهم المسجلة على شواهد قبورهم.

كانت السلطات العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر قد بنت سورًا

حول المقبرة بمساحة نحو من مئتي دونم لكي تمنع انتشار البناء على أرضها. كان ذلك ضروريًا بعد أن أخذت حركة البناء تخرج من داخل أسوار مدينة القدس وتتجه إلى المناطق المجاورة خارج الأسوار.

أما في عهد الانتداب، فعلى الرغم من كل مخازي الحكم البريطاني لفلسطين والكوارث التي ألحقها بها إلا أنه يسجل له أنه لم يفعل شيئًا من شأنه أن يغير من طبيعة المقبرة بل أبقاها كما هي من دون أن يمس بقداستها. وقد وُضعت في هذا العهد عدة مخططات عمرانية لمدينة القدس كان منها مخطط عام ١٩٣٣ الذي وضع في اعتباره اقتطاع جزء من مقبرة مأمن الله لإقامة مشاريع سكنية ومبانٍ تجارية عليه. إلا أن هذا المخطط لم ينفذ إذ كان واضحًا من الرسائل التي رافقته أن سلطات الانتداب البريطاني كانت حريصة على عدم المس بمشاعر المسلمين في ما يتعلق بهذه المقبرة الإسلامية. ففي إحدى هذه الرسائل جاء أنه «من الواضح أن أي مخطط بالنسبة إلى المقبرة ينبغي أن ينال من البداية تأييدًا صادقًا من جانب المجلس الإسلامي الأعلى، إذ من دون ذلك لن يُزال ولو قبر واحد»[٣١]. ليس هناك ما يدل على أن هذا المجلس قد وافق ضمنًا أو علانية على انتهاك حرمة المقبرة بأي من مخططات سلطات الانتداب العمرانية في المنطقة.

كان المجلس الإسلامي الأعلى قد أعلن رسميًا عام ١٩٢٧ أن المقبرة تحمل صفة «الموقع التاريخي»[٣٢]. وفي ٣ آذار/ مارس ١٩٣٨، أدرجت سلطات الانتداب البريطاني في سجل الأراضي قطعة الأرض المقامة عليها المقبرة باسم دائرة الأوقاف الإسلامية[٣٣]، كما أعلنت عام ١٩٤٤ أن المقبرة «موقع آثاري»[٣٤]، لينطبق عليه بذلك قانون الآثار المعمول به آنذاك من حيث المحافظة عليه وحمايته. واستمرت المقبرة مستخدمة لهذا

---

(٣١) Yehoshua Ben-Arie, «The Tolerance Museum and the Mamilla Cemetery: The Plain Facts,» (Israel Palestine Center for Research and Information, January 2009), on the Web: <www.ipcri.org>.

(٣٢) «Mamilla Cemetery in Jerusalem,» (Center for Constitutional Rights), on the Web: <www.ccrjustice.org>.

(٣٣) Ben-Arie, Ibid.

(٣٤) «Mamilla Cemetery in Jerusalem».

الغرض حتى عام ١٩٤٨ عندما قامت إسرائيل فتوقف الدفن فيها لوقوعها ضمن المساحة التي قامت عليها. مأمن الله إذًا تجسيد لبعض ذاكرة فلسطين العربية وشاهدة على تاريخها الطويل. غير أن هذه الذاكرة أخذت تتعرض لحملات إبادة منذ أن أنشئت إسرائيل. كان أبرز محطاتها ومن أكثرها إيلامًا عندما صادرت السلطات الإسرائيلية عام ١٩٥٨ النصف الغربي من المقبرة وأقامت عليه حديقة عامة عرفت بحديقة «الاستقلال» بعد أن جرفت مئات القبور فيها. وبعد سنوات قليلة، عام ١٩٦٤، أقيم على جزئها الشمالي موقف سيارات ضخم متعدد الطبقات. وتوالت الاعتداءات بعد ذلك. ومنها أعمال تجريف كبيرة في المقبرة عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ لتمديد شبكة مجاري، وأخرى عام ٢٠٠٠ عندما نفذت أعمال حفر واسعة لتمديد شبكة كهرباء، وهكذا.

شهد عام ٢٠٠٠ بداية فصل جديد في مصير مقبرة مأمن الله ما زالت تفاعلاته مستمرة حتى الآن، إذ أعلن في ذلك العام عن مشروع لإقامة منشأة صهيونية على أرض المقبرة سماها أصحاب المشروع «متحف التسامح».

كان المبادر إلى المشروع الحاخام الأميركي اليهودي مارفن هير (Marvin Hier)، أحد أشهر الحاخامات وأكثرهم نفوذًا في الولايات المتحدة الأميركية. وكان هير قد أسس عام ١٩٧٧ في لوس أنجلس (في ولاية كاليفورنيا الأميركية) منشأة برئاسته باسم مركز سيمون فيزنتال[٣٥] (Simon Wiesenthal Center) حدد مهماته وأهدافه بأنه «منظمة حقوق إنسان يهودية

(٣٥) سيمون فيزنتال (١٩٠٨ ـ ٢٠٠٥) شخص أحاطته الصهيونية بهالة من المجد الأسطوري والقداسة باعتباره أحد أهم من كانوا يبحثون، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عن النازيين الذين ارتكبوا جرائم بحق اليهود في ما يسمى المحرقة أو المذبحة (الهولوكوست) لتقديمهم إلى المحاكمة. وهو يهودي بولندي تعرض للاعتقال في زمن الطغيان النازي، وبعد انتهاء الحرب استقر في فيينا في النمسا، حيث نشط في «اصطياد النازيين» والكتابة عما تعرض له اليهود من اضطهاد. توفي في النمسا عام ٢٠٠٥ ونقل جثمانه إلى هيرتسليا (في فلسطين المحتلة) حيث دفن هناك. وقد بين البحث العلمي أن فيزنتال كان مخادعًا وكاذبًا في ما كان يرويه ويكتبه. من ذلك مثلًا ما قاله عنه الباحث جاي والترز: «إن شهرته [شهرة فيزنتال] قائمة على الرمال.. . لقد كان كذابًا، وكذابًا سيئًا. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية حياته عام ٢٠٠٥ كان يكذب باستمرار». انظر في ذلك:
Guy Walters, «The Head Nazi-hunter's Trail of Lies,» *Sunday Times*, 19/7/2009.

عالمية لمواجهة اللاسامية والكراهية والإرهاب، وهي تروج لحقوق الإنسان وكرامته، وتساند إسرائيل، وتدافع عن اليهود على امتداد العالم، وتعلم أجيال المستقبل دروس المحرقة (الهولوكوست)»[٣٦].

أسس هذا المركز عام ١٩٩٣ منشأة تابعة له وتجسد أهدافه أطلق عليها اسم «متحف التسامح» في لوس أنجلس. وقد تمكن الحاخام هير من أن يوفر أساليب الدعاية والترويج الناجحة لمتحفه، فأصبح يستقطب نحوًا من ربع مليون زائر سنويًا. كانت أكبر إنجازات الحاخام في هذا الشأن عندما تمكن من استصدار قرار من حكومة ولاية كاليفورنيا أوجب على رجال الأمن وطلاب المعاهد الأمنية في الولاية زيارة المتحف[٣٧].

أما في ما يتعلق بالقدس، فقد أعلن مركز سيمون فيزنتال عام ٢٠٠٠ عن مخطط لإنشاء «متحف تسامح» آخر في المدينة، جعلت الغاية منه، كما يقول المركز: «أن يكون مؤسسة تعليمية متعددة الأوجه ومختبرًا اجتماعيًا في قلب القدس لمخاطبة العالم حول القضايا المهمة المعاصرة مثل: اللاسامية العالمية والتطرف والكراهية والكرامة الإنسانية والمسؤولية، وليعزز الوحدة والاحترام المتبادل بين اليهود والناس من جميع العقائد»[٣٨]. وقد تمكن الحاخام هير من الحصول على موافقة الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس على تخصيص جزء من أرض مقبرة مأمن الله ليقام عليها هذا المشروع.

استغرق الإعداد للمشروع طوال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى بداية عام ٢٠٠٥. وقد شمل الإعداد أخذ الموافقات الرسمية من الحكومة الإسرائيلية على المشروع، التي اشترطت أن يقوم بالتعاون مع سلطة الآثار الإسرائيلية، وتجهيز المخططات والمجسمات التي تشير إلى ما سوف يكون عليه البناء. وقد وضع المخطط ليكون البناء على ١٢ ألف متر مربع ويضم مكتبة ومتحفًا

---

(٣٦) رسالة «المركز» كما هي على موقعه الرسمي: <www.wiesenthal.com>.

(٣٧) *Haaretz*, 18/5/2010.

(٣٨) انظر الموقع الإلكتروني: <www.wiesenthal.com>.

وقاعات مؤتمرات ومسرحًا يتسع لخمسمئة مقعد إضافة إلى حديقة. وقدرت تكاليف البناء بمئتين وخمسين مليون دولار يجري تأمينها من التبرعات للمشروع.

افتتحت أعمال المشروع رسميًا في الثاني من أيار/ مايو ٢٠٠٥ باحتفال كبير حضره الحاخام مارفن هير بصحبة حاكم ولاية كاليفورنيا أرنولد شوارزنغر و«رئيس الدولة» في إسرائيل موشيه كتساف وعدد كبير من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين.

أما أعمال الحفر، فقد بدأت بمرحلتها الأولى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وكانت تحت إشراف جدعون سليماني، من سلطة الآثار الإسرائيلية. وبحسب ما أعلنه سليماني فقد نبشت في هذه المرحلة التي استغرقت أسابيع قليلة بقايا هياكل بشرية من أكثر من أربع مئة قبر، وكشف أن في الموقع أربع طبقات من القبور يعود بعضها إلى القرن الثاني عشر الميلادي، وقدر أن يكون هناك ألفا قبر على الأقل لا تزال مدفونة في هذه الطبقات الأربع(٣٩). صدمت هذه النتائج سليماني نفسه، إذ ما إنْ بدأ التنفيذ حتى هالته كثرة القبور التي كان عليه مهمة نبشها وتدميرها، فما كان منه إلا أن قدم استقالته من السلطة مصرحًا بأن «العمل ليس عمل علم آثار بل هو في الواقع عملية تصفية ومحو للماضي الإسلامي، إنه في الحقيقة عملية يهود ضد العرب»(٤٠).

أثارت أعمال الحفر سخطًا واسعًا في الأوساط الفلسطينية داخل الوطن المحتل، وحركت موجة من الأعمال الاحتجاجية نتج منها قيام مؤسسة الأقصى (وهي برئاسة الشيخ رائد صلاح) بتقديم «التماس» بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ إلى المحكمة الإسرائيلية العليا يطلب استصدار أمر مستعجل لإيقاف العمل والحفريات الجارية على أرض المقبرة. أرفقت المؤسسة في طلبها وثائق تدل على وقفية أرض المقبرة

---

(٣٩) «Erasing the Past: The Destruction of an Ancient Muslim Cemetery in Jerusalem,» (Center for Constitutional Rights), on the Web: <www.ccrjustice.org>.

(٤٠) *Haaretz*, 18/5/2010.

الإسلامية، كما أرفقت مرسومًا قضائيًا كان قد أصدره رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في القدس يمنع بموجبه نبش القبور ويحرمها كما يحرم نقلها من مكانها.

ترافق ذلك مع اعتصامات احتجاجية قام بها فلسطينيو الوطن المحتل، خاصة أمام المحكمة الإسرائيلية العليا، شارك فيها الشيخ رائد صلاح والشيخ عكرمة صبري وجدت أصداء لها في الصحافة العربية وبعض وسائط الإعلام الغربية. وربما كانت لهذا نتيجته التي ظهرت في قيام المحكمة بإصدار أمر احترازي (بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦) قضى بوقف العمل في المقبرة إلى حين إصدار أمر آخر، وعينت في الوقت نفسه القاضي المتقاعد مئير شمغار (Meier Shamgar) ليكون وسيطًا بين الأطراف المتنازعة: الهيئات الإسلامية التي تقدمت بطلب منع الحفر ومركز سيمون فيزنتال (اليهودي الأميركي) صاحب مشروع «متحف التسامح».

وكما يمكن أن يتوقع، فشلت وساطة شمغار، وهو نفسه أعلن هذا الفشل، فأعيدت القضية إلى المحكمة الإسرائيلية العليا بتاريخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. وكانت تلك فرصة لمركز فيزنتال والحاخام هير لينشطا في الضغط على المحكمة لاستصدار قرار لمصلحة مشروع «متحف التسامح». استعان هير، في هذا الصدد، بعدد كبير من المحامين ورجال الدين اليهود للدفاع عن مشروعه. وقد تبين من بعض المعلومات أن مركز فيزنتال أنفق ملايين الدولارات في هذا السبيل[٤١]. كما كان لسلطة الآثار الإسرائيلية دور بارز في التأثير في المحكمة من خلال تقارير قدمتها لها تقلل فيها من عدد القبور المحتمل إزالتها وتهون من أهميتها الآثارية[٤٢].

في مقابل ذلك، واجهت «مؤسسة الأقصى» التي كانت قد تصدت للمشروع هذه الضغوط بحملات احتجاجية مختلفة واستعانت بعدد من المحامين للمثول أمام المحكمة مزودين بالمستندات والوثائق التي تدحض ادعاءات مركز فيزنتال وسلطة الآثار الإسرائيلية. كذلك قام أفراد عديدون من

(٤١) Buzzy Gordon, «An Intolerable Spot for a Museum,» *Forward*, 20/11/2008.

(٤٢) *Haaretz*, 18/5/2010.

المجتمع المقدسي ممن دفن أسلافهم في المقبرة بحملات إعلامية وتقديم عرائض للمحكمة تطالب بوقف كل ما من شأنه المس بحرمة قبور هؤلاء الأسلاف.

استغرقت أعمال المحكمة سنتين منذ أن أخذت بإعادة النظر في القضية بعد فشل التوسط الذي قاده القاضي المتقاعد شمغار. وفي الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أصدرت المحكمة قرارها بالسماح بالحفر في المقبرة وبالشروع في بناء «متحف التسامح».

أعطى القرار شارة البدء باستئناف أعمال الحفر والتجريف. وخلال نحو من ستة أشهر (ما بين مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ونهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩) تحول الموقع إلى ورشة عمل محموم. وتصف **هآرتس** (١٨/ ٥/ ٢٠١٠) ما حدث آنذاك بأن الموقع أحيط بسياج معدني على ارتفاع ستة أمتار يمنع استراق النظر إلى ما في داخله. وقد ثبتت في أعلى السياج كاميرات مراقبة أمنية وأضواء كاشفة. وفي الموقع كان مئات العمال يعملون على مدى أربع وعشرين ساعة ضمن ثلاث ورديات، وكان يجري تفتيش العمال عند دخولهم الموقع وتؤخذ منهم هواتفهم النقالة وأي أجهزة إلكترونية تكون بحوزتهم، ويمنعون من الخروج في أثناء العمل حتى انتهاء ورديتهم. وكانت تؤخذ منهم تعهدات خطية بعدم إفشاء «أسرار» ما يقومون به من عمل.

كانت جريمة الإبادة الجماعية للذاكرة الفلسطينية تتم، إذًا، في الخفاء وفي تكتم شديد يُقْصَدُ منه إخفاء عدد القبور التي نبشت وجرفت مواقعها. غير أن المعلومات الشحيحة التي توافرت تشير إلى أن ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ قبر قد جرى هدمها وتجريفها خلال هذه الأشهر الستة (من مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩). كذلك كان تنفيذ الجريمة يسير بسرعة شديدة بقصد خلق واقع جديد في الموقع في أقصر وقت ممكن يعلن أن ليس ثمة من قبور تبرر الاحتجاج على إزالتها.

في أثناء هذا وذاك، أعيد النظر في مشروع «متحف التسامح» لجهة تصغير حجمه وتقليص التقديرات المالية التي سوف تخصص له من ٢٥٠

مليون دولار أميركي إلى نحو ١٥٠ مليون دولار. كانت الحجة في ذلك أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة سوف تؤثر سلبًا في حجم التبرعات للمشروع التي راهن عليها أصحابه.

مهما يكن حجم هذا المتحف وتكلفته فإن الأساس فيه هو تجريف مقبرة مأمن الله، أو بصيغة أخرى هو استئصال جانب من الذاكرة الفلسطينية المادية واحتلالها بما يتناسب مع مكونات المشروع الصهيوني برمته القائم على الاستئصال والاحتلال الاستيطاني.

الفصل الثامن

علم الآثار < الكتابي >
في خدمة الإبادة الجماعية

(١)
المجرفة و < الكتاب > ليس غير قبض الريح

يُعَرَّف علم الآثار < الكتابي > (Biblical Archaeology)، بإيجاز، بأنه «العلم» الذي يسعى للتنقيب عن آثار ما جاء له ذكر في < الكتاب > من مدن ومواقع ومعابد وقبور وأي أشياء مادية أخرى تنتمي إلى الأزمنة التي قص < الكتاب > قصصها، وتاليًا، وكهدف أبعد، إثبات صحة الروايات < الكتابية > بالدليل المادي الملموس. رائد هذا «العلم» وأبوه كان عالم الآثار الأميركي وليام فوكسويل أولبرايت (William Foxwell Albright) (١٨٩٠ ـ ١٩٧١) الذي قام بحملات تنقيب آثارية عدة في فلسطين تحت مظلة اعتقاده أنَّ < الكتاب > وثيقة تاريخية، وأنه ـ على الرغم من خضوعه لعمليات تحرير مختلفة ومتعاقبة ـ يعرض الحقيقة القديمة، وبذلك فقد كان مؤمنًا بأن الكشف عن البقايا القديمة في فلسطين سوف يقدم برهانًا قاطعًا غير قابل للنقاش على الحقيقة التاريخية للحوادث التي تتصل بـ «الشعب اليهودي في أرضه». وقد تكاثر «العلماء» الذين حذوا حذو أولبرايت وكان منهم غربيون وإسرائيليون يبحثون جميعًا عن أي دلائل مادية تثبت الحكايات < الكتابية > عن تاريخ إسرائيل القديم.

في نظرة إلى هذا «العلم» من زاوية أخرى، نراه يجهد لاحتلال الذاكرة الفلسطينية الجمعية والتاريخ الفلسطيني القديم، وأدواته في ذلك ما يمكن أن يجده من لقى آثارية تكون هي «النواة الصلبة» المشاهدة بالعين والملموسة باليد التي تشكل أساسًا لذاكرة وحيدة متطابقة مع حكايات < الكتاب > عن التاريخ القديم. بهذا المعنى، فإن «علم الآثار < الكتابي >» يقوم بدور الخادم لأغراض عملية الإبادة الجماعية/ إبادة الجنس من حيث تكفله بمهمة

تزييف الذاكرة الحقيقية وطمسها وإحلال ذاكرة بديلة منها، وهما معًا يدخلان ضمن إطار التعريف العريض للإبادة الجماعية.

قبل أن نمضي قدمًا في الحديث عن الكيفية التي جرت بها عملية تزييف الذاكرة، تحسن الإشارة إلى حقيقة أن علم الآثار < الكتابي > قد فشل في إثبات صحة الروايات والحكايات < الكتابية > عن تاريخ فلسطين القديم من خلال الموجودات الحسية (بقايا المباني واللقى الآثارية وما يماثلها) التي كان يطمح إلى الحصول عليها. فالمنقبون الآثاريون لم يتركوا حجرًا في فلسطين إلا نبشوا تحته، ولم يدعوا جدارًا إلا نقضوه ليكتشفوا ما يخفي في أساساته، وكانوا في ذلك يحملون المجرفة باليد اليمنى و< الكتاب > باليسرى عله يهديهم إلى ما يثبت رواياته وقصصه، لكن جميع عمليات البحث والتنقيب التي قاموا بها لم تكن غير قَبْضِ الريح.

في هذا يلخص زئيف هيرتزوغ (Ze'ev Herzog)، الأستاذ في دائرة علم الآثار ودراسات الشرق الأدنى القديم في جامعة تل أبيب، والذي قاد حملات تنقيب مختلفة في عدة مواقع في فلسطين، النتائج التي توصل إليها هذا «العلم» كما يلي:

بعد سبعين سنة من عمليات التنقيب المكثفة في أرض إسرائيل، توصل علماء الآثار إلى ما يلي: إن أعمال الآباء جميعًا أسطورية، ونحن لم نقم في مصر، ولم نخرج منها، ولم نفتتح مدن هذه البلاد، وليس هناك ذكر لإمبراطورية داود وسليمان. وهذا كله كان يعرفه المهتمون بهذه الحقائق على مدى سنين، غير أن إسرائيل شعب عنيد ولا يريد أن يسمع عنها شيئًا. هذا ما توصل علماء الآثار إلى معرفته من التنقيبات التي قاموا بها في أرض إسرائيل. فالإسرائيليون لم يكونوا قط في مصر، ولم يتيهوا في الصحراء، ولم يفتتحوا البلاد بحملات عسكرية، ولم يسلموها إلى قبائل إسرائيل الاثنتي عشرة. والأكثر من ذلك صعوبة في التصديق هو أن مملكة داود وسليمان المتحدة، التي توصف في < الكتاب > بأنها قوة إقليمية، لم تكن في أحسن الأحوال غير مملكة قبلية ضئيلة[١].

---

(١) Ze'ev Herzog, «Deconstructing the Walls of Jericho,» *Biblical Archaeology Review* (November-December 2002), First Published by: *Haaretz*, 29/10/1999.

يوضح لنا الصورة أكثر يسرائيل فنكلشتاين (Israel Finkelstein)، مدير معهد الآثار في جامعة تل أبيب، ومشاركه في التأليف نيل آشر سيلبرمان (Neil Asher Silberman)، الكاتب المتخصص في الآثار، عند حديثهما عما كشفت عنه التنقيبات الآثارية في مدينة القدس ومحيطها (يهودا (Judah) وفق التسمية < الكتابية >) كما كانتا في القرن العاشر قبل الميلاد الذي يجعله التسلسل الزمني < الكتابي > الزمن الذي شهد قيام المملكة المتحدة تحت حكم داود فسليمان. يقولان:

كانت صورة القدس في زمن داود، وأكثر من ذلك في زمن ابنه سليمان، وعلى مدى قرون، موضوعًا لصناعة الأساطير وقصص الخيال. فقد أذاع الحجاج والصليبيون والحالمون من مختلف الأصناف قصصًا خرافية عن فخامة مدينة داود وهيكل سليمان. لذلك لم يكن أمرًا قد أتى بالصدفة أن يكون البحث عن هيكل سليمان هو التحدي الأول الذي واجهه علم الآثار < الكتابي > . . . ولم يكن البحث سهلًا ولم يثمر إلا ما ندر. . . فقد جرى التنقيب في القدس مرارًا في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، خاصةً عن بقايا من عصري البرونز والحديد. . . لكن المفاجأة أن العمل الميداني في أورشليم < الكتابية > فشل في الكشف عن أي دليل مهم على أنها كانت مأهولة في القرن العاشر قبل الميلاد. فليس هناك أي إشارة إلى وجود مبانٍ تذكارية فخمة، ولا حتى لوجود كسر فخارية بسيطة. وغير ذلك، فإن أنماط البناء، التي كانت تميز ما كان في القرن العاشر قبل الميلاد في المواقع الأخرى، نادرة في أورشليم. . . [وهكذا]، فإنَّ أورشليم القرن العاشر كانت محدودة الاتساع، وربما لم تكن أكثر من قرية كالقرى التي تقام على رؤوس التلال. ويتناغم هذا التقويم المتواضع مع أنماط الاستيطان المتواضعة أيضًا في بقية يهودا في الفترة نفسها، والتي لم تكن تضم إلا نحوًا من عشرين قرية صغيرة وآلافًا قليلة من السكان الذين كانت أعداد كبيرة منهم من الرعاة الرحل. في الحقيقة، من غير المحتمل أن تكون منطقة يهودا هذه بتناثر سكانها وقرية أورشليم الصغيرة، مركزًا لإمبراطورية عظيمة تمتد من البحر الأحمر في الجنوب إلى سورية في الشمال. فهل كان بإمكان ملك مهما بلغت قوة شخصيته وجاذبيتها أن يحشد الرجال والأسلحة الذين تحتاج إليهم عملية

تنفيذ هذه الفتوحات الضخمة والمحافظة عليها؟ بالتأكيد ليس هناك أي إشارة أثرية (أركيولوجية) إلى وجود ثروة وقوة بشرية ومستويات من التنظيم تحتاج إليها عملية دعم هذه الجيوش الضخمة في الميدان وإذا ما كان لفترة وجيزة. حتى إن كان سكان منطقة يهودا ـ قليلو العدد ـ قادرين على القيام بهجمات سريعة على المناطق المجاورة، فكيف كان باستطاعتهم أن يديروا شؤون إمبراطورية سليمان الضخمة[٢]؟

إن فشل «علم الآثار < الكتابي >» في اختلاق ذاكرة صلبة تختزن بماديتها (الحجرية أو الفخارية) الذاكرة النصية في < الكتاب > عن تاريخ فلسطين القديم، له أسبابه البنيوية في نشأته وأساليبه ومراميه. فمنذ البداية قام على افتراض خاطئ بأن الروايات < الكتابية > صادقة في ما تحكي عن تاريخ فلسطين القديم، وأن الحوادث التي تقص قصتها قد وقعت فعلًا، وأن وظيفة هذا «العلم» هي فقط تأكيد هذه الصدقية بما يجده من شواهد مادية عليها.

نتج من هذا التسليم بصحة الحكايات < الكتابية > أن ارتكب المنخرطون في هذا «العلم»، خصوصًا الإسرائيليين منهم، سلسلة مما يمكن أن تسمى «جرائم علمية»، وهي ما تصنف تحت عنوانها سلسلة من عمليات التزييف والتزوير واختلاق الآثار التي أرادوا بها أن يثبتوا تاريخًا لم يوجد قط، وحوادث لم تقع. وقد انقسمت هذه العملية إلى صنفين: **أحدهما**، أن هؤلاء «العلماء» وجدوا فعلًا آثارًا فقرؤوها قراءة معينة وفسروها، بطريقة خاطئة بالتأكيد، بما يدلل على صحة الرواية < الكتابية > . **والآخر**، أنهم صنعوا آثارًا من عدم وقدموها على أنها آثار صحيحة فضللوا الناس بها زمنًا قبل أن ينكشف التزوير. ونأخذ بعض الأمثلة القليلة على هذين الصنفين[٣].

---

(٢) Israel Finkelstein and Neil Asher Silberman, *The Bible Unearthed: Archaeology's New Vision of Ancient Israel and the Origin of its Sacred Texts* (New York: Touchstone, 2002), pp. 132-133.

(٣) قمنا باستقصاء الآثار المزورة ورصدناها بالتفصيل في: عصام محمد سخنيني، **القدس: تاريخ مختطف وآثار مزورة** (عمّان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، ٢٠٠٩)، فيمكن الرجوع إلى هذه التفصيلات هناك.

(٢)

قراءات للآثار مزورة

أحد الأمثلة الأكثر دلالة على طريقة تفسير الأشياء على غير حقيقتها هو ما يعرف بنقش تل دان الذي أريد به إثبات وجود أسرة كانت تحكم في أورشليم وأيضًا في السامرة تنتمي إلى داود مصداقًا للرواية < الكتابية > . ينسب هذا النقش إلى تل دان (وهي قرية تل القاضي العربية في شمال فلسطين)، حيث اكتشف هذا النقش فيها. وقد كان وراء هذا «الاكتشاف» عالمان من علماء إسرائيل المرموقين هما عالم الآثار أبراهام بيران (Avraham Biran)، والعالم بالنقوش الآرامية جوزيف نافيه (Joseph Naveh) . والنقش مكون من كسرتين (إحداهما «اكتشفت» في تموز/ يوليو ١٩٩٣ والأخرى في حزيران/ يونيو ١٩٩٤)[٤] وقد اعتبرتا نصبًا حجريًا يعود لأحد ملوك دمشق الآراميين في القرن التاسع قبل الميلاد وقد سجل عليه بعض انتصاراته في حروبه في المنطقة.

وموطن الاحتفاء كان ورود تعبير (ب ي ت د و د) في النقش وقد كتب بالآرامية (ورسم بالأحرف اللاتينية bytdwd) وفهم على أنه (بيت داود)، ليستدل منه على الأسرتين الحاكمتين في كل من السامرة ويهودا المتحدرتين زعمًا من الملك داود. واستطرادًا لذلك، ربط ما بين هذا النقش والحكايتين الواردتين في الأصحاحين ٢٠ و٢٢ من سفر الملوك الأول عن هزيمة آخاب ملك السامرة (أو إسرائيل) ويهوشافاط ملك يهودا (أورشليم) أمام من يسميه هذان الأصحاحان «بن هدد» ملك دمشق الآرامي.

غير أن هذا النقش الذي عد أول وثيقة من «مصدر مستقل» تثبت الصلة ما بين الرواية < الكتابية > والآثار لم يستطع أن يقف صامدًا أمام النقد الصارم الذي وجه إليه والذي شارك فيه علماء آثار ولاهوت ولغات سامية قديمة ونقوش (إبيغرافيا) أظهروا ما فيه من غش وتزييف خاصة في

---

(٤) نشر «المكتشفان» دراسة مطولة عن النقش بجزأيه كما يلي: Avraham Biran and Joseph Naveh, «The Tel Dan Inscription: A New Fragment,» *Israel Exploration Journal*, vol. 45, no. 1 (1995).

القراءة الخاطئة التي قرأ بها «مكتشفاه» النص، والتي ذهبت إلى تأكيد فهم (ب ي ت د و د) بأنه يعني مملكة نسل داود[٥]. وأكثر من ذلك فقد ذهب جيوفاني غاربيني، أستاذ الساميات في جامعة روما، بعد أن درس النقش دراسة معمقة، إلى اتهام مكتشفي النقش الإسرائيليين بيران ونافيه بأنهما هما اللذان كانا وراء التزييف[٦].

مثل آخر في هذه السلسلة ما أعلنته الآثارية الإسرائيلية إيلات مازار (Eilat Mazar) عام ٢٠٠٥ عن اكتشافها بقايا قصر داود في القدس الشرقية. وكان «القصر» قد ذُكِرَ في الحكاية < الكتابية > التي روت أن داود، بعد أن أخذ حصن صهيون من اليبوسيين، وحوّل اسمه إلى «مدينة داود»، بنى قصرًا له بمساعدة من حيرام ملك صور: «أرسل حيرام ملك صور رُسُلًا إلى داود وخشب أرز ونجارين وبنائين فبنوا لداود بيتًا»[٧]. وتقع هذه المسماة مدينة داود إلى الجنوب من مدينة القدس القديمة خارج أسوارها، وهي على شكل هضبة تقع بين واديي قدرون وهنوم. ومنذ بداية القرن الماضي جرت عدة حفريات في تلك المنطقة، وتكثفت بعد أن احتلت إسرائيل منطقة القدس الشرقية (في جملة ما احتلته من مناطق) في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد كشفت الحفريات عن بقايا أسوار وأبراج وعن كسر فخارية تعود لأزمنة تاريخية مختلفة، إلا أن لا شيء منها كان يمكن إعادته إلى القرن العاشر قبل الميلاد، قرن المملكة المتحدة المزعومة تحت حكم داود فسليمان. إلى أن جاءت إيلات مازار التي قالت إنها اكتشفت آثارًا تعود إلى «قصر داود».

استغرقت عملية التنقيب التي قادتها مازار في «مدينة داود» نحوًا من خمسة أشهر من عام ٢٠٠٥، ونشرت نتائجها في بعض الكتب والمجلات

(٥) انظر مثالًا على هذا النقد: Philip R. Davies, ««House of David» Built on Sand: The Sins of the Biblical Maximizers,» *Biblical Archaeology Review*, vol. 20, no. 4 (July-August 1994).

(٦) Giovani Garbini, «The Aramaic Inscription from Tel Dan,» Translated by Ian Hutchsson, on the Web: < www.geocities.com >, the Original Article Appeared in: *Atti della Accademia Nazionale dei Lincei. Rendiconti*, vol. 9 (1994), pp. 461-471.

(٧) **الكتاب المقدس،** «سفر صموئيل الثاني،» الأصحاح ٥، الآية ١١.

المتخصصة بعلم الآثار التي أولتها اهتمامًا كبيرًا[٨]، كما نالت اهتمامًا واسعًا من جانب وسائل الإعلام الغربية.

أما ما قالت هذه الباحثة إنها اكتشفته في عملية التنقيب فهو عبارة عن بقايا جدران ضخمة أحدها بطول ٢٨,٨ متر وبعرض ما بين ٢,٥ و٣ أمتار، وإن هذه الجدران تشكل مجتمعة ما سمته «بناءً حجريًا كبيرًا» واحدًا أرجعت بناءه إلى القرن العاشر قبل الميلاد، وقطعت باليقين أنه بقايا «قصر داود» الذي جاء ذكره في < الكتاب > .

قوبل «اكتشاف» الباحثة بتصفيق من جانب بعض الآثاريين الإسرائيليين، وعلى الأخص منهم عميحاي مازار (Amihai Mazar) وهو أحد أبناء عمومة الباحثة وأستاذ آثار، وكذلك غبرئيل باركاي (Gabriel Barkay) أستاذ الآثار في جامعة بار ـ إيلان في النقب. وقد وصلت حماسة باركاي لهذا «الاكتشاف» إلى حدّ القول: «إنه اكتشاف رائع إذا أخذنا في الاعتبار أن أورشليم بصفتها عاصمة للمملكة المتحدة غير معروفة لدينا كثيرًا. إن هذا [الاكتشاف] هو أول تحية لنا من أورشليم داود وسليمان»[٩].

غير أن هذه التحية كانت كاذبة. وقد تبين ذلك عندما تصدى أربعة من أكبر علماء الآثار في إسرائيل، إن لم يكونوا أكبرهم بإطلاق، لهذا «الاكتشاف» وأثبتوا بطلانه. كان هؤلاء هم يسرائيل فنكلشتاين وزئيف هيرتزوغ ودافيد أوسيشكين (David Ussishkin) وليلي سنجر ـ أفيتز (Lily Singe - Avitz) الأساتذة في جامعة تل أبيب، وقد قاموا بمراجعة ما نشرته إيلات مازار عن «اكتشافها» إضافة إلى ما نشر عن أعمال التنقيب في هذا الموقع منذ عشرينيات القرن الماضي، كما قاموا بزيارة الموقع نفسه وتفحصه والبحث في موجوداته، ونشروا نتائج ما توصلوا إليه في بحث

---

(٨) تعمدت الباحثة نشر نتائج بحثها في أوسع المجلات الآثارية انتشارًا على صعيد «شعبي» كي تلفت إليها الانتباه. انظر: Eilat Mazar, «Did I Find King David's Palace?,» *Biblical Archaeology Review*, vol. 32, no. 1 (January-February 2006).

(٩) Cited in: Steven Erlanger, «King David's Palace Is Found, Archaeologist Says,» *New York Times*, 5/8/2005.

علمي دحض كل ادعاءات إيلات مازار عن «اكتشافها»[10].

توصل هؤلاء الأربعة، نتيجة بحثهم وتنقيبهم، إلى حقيقة أن هذا «البناء الحجري الكبير» لا يمثل وحدة معمارية واحدة، وهو لا يعود قطعًا إلى القرن العاشر قبل الميلاد (الذي يفترض أن داود بنى قصره فيه)، كما أن الجدران التي تتصل بهذا البناء، والتي اعتبرتها مازار جزءًا منه، قد بنيت في أزمنة مختلفة (لكن ليس منها القرن العاشر قبل الميلاد). وقد أوضحوا، استنادًا إلى الدلائل المادية التي وجدوها في الموقع، أن البناء يعود إلى زمن يلي أوائل عصر الحديد الثاني (الذي يمتد ما بين عامي ٩٠٠ و٥٨٥ ق.م.) وقبل العهد الروماني (الذي ابتدأ عام ٦٣ ق.م.)، وإن كانت الدلائل المادية تظهر أن معظم عناصر البناء فيه تعود إلى أواخر العهد الهلنستي (الذي امتد من عام ٣٣٠ ق.م. إلى عام ٦٣ ق.م.).

عزا هؤلاء الباحثون «الخطأ» الذي اقترفته مازار بتعريف المبنى على أنه قصر داود إلى اتباعها المبدأين التاليين: (١) تقبل المعلومات < الكتابية > بغير نقد واعتبارها أساسًا للتفسير الأركيولوجي، (٢) نتيجة لذلك، جعل الأسبقية للمعلومات < الكتابية > على البينات الأركيولوجية. وخلصوا من كل ذلك إلى حكم مهم على علم الآثار < الكتابي > بمجمله متخذين من هذا «الاكتشاف» مثلًا:

ما هو أبعد من علم الآثار، أن المرء يعجب لهذا الاكتشاف. فقد سيطر النص < الكتابي > على عملية الاكتشاف. ولو لم تقرأ مازار النص < الكتابي > قراءة حرفية لما كانت قد توصلت بهذه الثقة إلى أن تلك الآثار تعود إلى القرن العاشر قبل الميلاد. ويعطي ذلك مثالًا ممتازًا على ضعف علم الآثار < الكتابي > التقليدي والحرفي، وهو العلم الذي سيطر على البحث حتى ستينيات القرن العشرين، وقد ضعف هذا العلم واضمحل تقريبًا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، لكنه عاد إلى الظهور بكل خصائصه في مدينة داود عام ٢٠٠٥» [عام اكتشاف القصر المزعوم][11].

---

(١٠) Israel Finkelstein [et al.], «Has King David's Palace in Jerusalem Been Found?,» *Tel Aviv: Journal of the Institute of Archaeology of Tel Aviv University*, vol. 34, no. 2 (September 2007), pp. 142-164.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٣)
اصطناع الآثار

أما اصطناع «الآثار» من عدم فالطريقة المتبعة فيه هي أن تُقرأ الحكاية < الكتابية > ، ثم يُصنع من وحيها «مجسم» من حجر أو طين أو معدن يُجعل برهانًا ماديًا عليها. والأمثلة عليه عديدة، نشير هنا إلى بعضها.

أبرز ما يقال في هذا المجال هو عما يعرف بنقش يهوآش[١٢]. والنقش عبارة عن لوحة من حجر البازلت المائل إلى السواد على شكل مستطيل بأبعاد ٦١ × ٣٠ × ٨ سم. وهو يحتوي على نص من ١٥ سطرًا كتب باللغة العبرية القديمة بأحرف فينيقية.

الجزء الأعلى من اللوحة مكسور وبذلك سقط منها اسم الملك الذي ينسب إليه النقش وهو يهوآش (وفق ما يرسم الاسم في الترجمة العربية لـ < الكتاب > ، بينما يرسم في اللغة الإنكليزية Jehoash). غير أن أصحاب النقش استدلوا على صاحبه المزعوم من أن السطر الثاني في النقش ابتدأ بكلمة «هزياهو» وهي اسم أبي يهوآش لكن تنقصه الألف في البداية. فالاسم كما يرد في العبرانية هو «أهزياهو»، بينما ترسمه الترجمة العربية لـ < الكتاب > «أخزيا»، ويرد في الترجمات الإنكليزية برسم Ahaziah . وعلى هذا جرى افتراض أن السطر الأول من النقش الذي ضاع نتيجة الكسر الذي أصاب أعلى اللوحة كان يتضمن «يهوآش بن»، وبهذا نسب النقش إلى يهوآش بن أخزيا (وفق رسم الاسم في الترجمة العربية لـ < الكتاب >)، وافترض أنه صنع في القرن التاسع قبل الميلاد.

---

(١٢) وردت أوصاف للنقش في عدد من التقارير منها:

Hershel Shanks, «Is It or Isn't It? King Jehoash Inscription Captivates Archaeological World,» *Biblical Archaeology Review*, vol. 9, no. 2 (March-April 2003); *Forward*, 31/1/2003, and Nadav Shragai, «Sensation or Forgery? Researchers Hail Dramatic First Temple Period Finding,» *Haaretz*, 13/1/2003.

كذلك نشر النص إلكترونيًا بأحرفه الفينيقية وترجمتان له إلى العبرية الحديثة والإنكليزية على الموقع التالي: < www.web.infoave.net > (The Transcription Is the work of Jack Kilman).

وكان الباحث الحالي قد كتب دراسة عن هذا النقش نشرت كما يلي: عصام محمد سخنيني، «نقش الملك التوراتي يهوآش: نموذج لتزوير التاريخ الفلسطيني،» **البصائر**، السنة ٧، العدد ٢ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٩ ـ ٣٦.

جاء النص المنقوش في اللوحة بصيغة المتكلم المفرد، بمعنى أن يهوآش كان هو نفسه يتحدث عن العمل الذي قام به وسجله على الحجر. وقد قُرِئَ النقش وتُرْجِم على أن يهوآش بسط يده لجمع الفضة من كل مكان في يهودا لكي يدفع ثمن الحجارة والخشب وقضبان البرونز لترميم البيت المقدس (الهيكل)، وقد فعل ذلك في البيت نفسه وفي أبوابه وممراته، ويختتم بوعد بالبركة من يهوه.

سبب الاحتفاء بهذا النقش أنه جاء في مضمونه مطابقًا للرواية < الكتابية > عن ترميم «الهيكل الأول» (هيكل سليمان) الذي قام به الملك يهوآش. ووفق التسلسل الزمني < الكتابي > ملك هذا في أورشليم ما بين عامي ٨٣٦ و٧٩٨ ق.م.، وفي السنة الثالثة والعشرين لحكمه أمر الكهنة بترميم ما تهدم من البيت فجمع هؤلاء الفضة، وعندما توافرت وحسبوها «دفعوا الفضة المحسوبة إلى أيدي عاملي الشغل الموكلين على بيت الرب وأنفقوها للنجارين والبنائين العاملين في بيت الرب، ولبنائي الحيطان ونحاتي الحجارة ولشراء الأخشاب والحجارة المنحوتة لترميم ما تهدم من بيت الرب ولكل ما ينفق على البيت لترميمه»[١٣].

أعلن رسميًا عن النقش في الثالث عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وكانت الجهة التي أعلنته هي مركز «المسح الجيولوجي لإسرائيل» التابع لوزارة البنى التحتية، الذي قال باحثوه إنه ثبت لديهم، نتيجة الفحص، أنه «موثوق به وأصيل».

مثّل النقش مستندًا للدفاع عن تاريخية < الكتاب > وأداة لسحب البساط من تحت أقدام من يرفضونه مصدرًا للتاريخ أو يشككون في صدقيته التاريخية. فقد اعتبر النقش مصدرًا مستقلًا يثبت أن الروايات التي جاء بها < الكتاب > صحيحة. وقد وصف سيلبرمان، الكاتب المتخصص بالآثار، هذا الوضع بقوله: «إنه في الوقت الذي أصبح فيه تاريخ تأليف التاريخ التثنوي[١٤] مسألة

---

(١٣) **الكتاب المقدس**، «سفر الملوك الثاني،» الأصحاح ١٢، الآيات ٦ ـ ٧ و١٠ ـ ١٢.

(١٤) ينسب التاريخ التثنوي (Deuteronomic History) إلى سفر التثنية، السفر الخامس من أسفار التوراة، إلا أنه يقصد به إجمالًا الروايات «التاريخية» التي أدرجت في الأحد عشر سفرًا بدءًا من السفر الثاني «سفر الخروج» حتى السفر الثاني عشر «سفر الملوك الثاني».

خلاف حاد. . . يقدم نقش يهوآش إجابة قوية منقوشة في الحجر على أولئك الذين ينكرون أن التاريخ التثنوي يتضمن تسجيلًا للحوادث التي وقعت يمكن الاعتماد عليه»(١٥).

كما اعتبر هرشل شانكس (Hershel Shanks)، رئيس تحرير مجلة *Biblical Archaeology Review* الصادرة من واشنطن، وواسعة الانتشار وعميقة التأثير في الأوساط الأكاديمية <الكتابية>، أن النقش «تأكيد غير عادي للنص <الكتابي>»، ويؤكد أن النقش يدعم تاريخية سفر الملوك(١٦).

غير أنه إلى جانب هذه الأهمية، التي أظهرها النقش لفريق المتمسكين بصحة الحكايات <الكتابية> التي يراد للوحة «المكتشفة» تسويغها، فقد احتلت مسألة إثبات تاريخية «الهيكل» مكانة أبرز في جملة اهتماماتهم. فوفقًا لغبرئيل باركاي، أستاذ علم الآثار في جامعة بار إيلان، فقد وفّر النقش الدليل على وجود الهيكل، وبذلك ينبغي أن يتاح للعلماء فحصه، وألا يبقى محاطًا بالسرية(١٧).

أما شانكس، فقد أراد من النقش أن يكون محورًا في النزاع القائم حول «جبل الهيكل»، أو بتعبير أصح موقع المسجد الأقصى. فقد كتب في المجلة التي يرئس تحريرها: «إذا ثبتت صحة النقش فهو يقدم الدليل على حق مطالبة إسرائيل بجبل الهيكل، أما إذا كان مزورًا فهذا يعني أن إسرائيليًا ما كان يحاول أن يصنع دليلًا على حق إسرائيل بالمطالبة بجبل الهيكل، أو ربما أن فلسطينيًا ما كان يحاول أن يغرس شيئًا مزورًا لكي يقوض به حق إسرائيل المفترض في المطالبة بجبل الهيكل»(١٨).

في هذا الجو المنتشي بروعة اكتشاف النقش؛ دخلت منظمة «أمناء جبل الهيكل» (Temple Mount Faithful) الحلبة لتؤكد مطالبها بتحرير موقع الحرم

---

(١٥) Neil Asher Silberman, «On Relics, Forgeries and Biblical Archaeology,» *Religious Studies News*, vol. 4, no. 2 (February 2003).

(١٦) Shanks, «Is It or Isn't It? King Jehoash Inscription Captivates Archaeological World».

(١٧) Cited in: Shragai, «Sensation or Forgery? Researchers Hail Dramatic First Temple Period Finding».

(١٨) Shanks, Ibid.

القدسي الشريف من قبضة المسلمين. وتقوم أفكار هذه المنظمة اليهودية المتطرفة التي قامت نواتها الأولى بعد حرب ١٩٦٧، من جملة أمور أخرى، على ركيزتين: **إحداهما** «تحرير جبل الهيكل من الاحتلال العربي (الإسلامي)»، ما يوجب هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وإعادة بنائهما في مكة، و**الأخرى** «بناء الهيكل الثالث وفقًا لكلمات جميع الأنبياء العبرانيين»[١٩].

تمسكت المنظمة بالنقش «المكتشف» معتقدةً اعتقادًا جازمًا بصحته وبأنه فعلًا من عمل «الملك» يهوآش، وبأنه «أهم الاكتشافات الأثرية في تاريخ أرض إسرائيل والقدس وأكثرها إثارة». واستنادًا إلى ذلك اعتبرت هذا الاكتشاف «رسالة من الله بعثها إلى جيلنا من خلال الملك يهوآش قائلًا: لقد حان الوقت لبناء بيت للرب... وبذلك فإن من واجب الشعب في إسرائيل أن يبني بيته [بيت الرب]... كما أنه لن يسمح لأي شخص في إسرائيل بل في العالم بأجمع بأن يقف موقفًا سلبيًا تجاه هذا المشروع الفائق الأهمية على مدى الأزمان».

وقد حذّرت المنظمة العرب من أن يقفوا في وجه هذه «الرسالة الإلهية»، قائلة:

إنَّ جبل الهيكل ما يزال مليئًا ببقايا الهيكل ومواده المقدسة، لذلك نحذّر الأعداء العرب المتوحشين الموجودين على جبل الهيكل من محاولة المس بها أو تحطيمها. ذلك أنَّ أعين إله إسرائيل وقلبه وعنايته موجهة، ليل نهار، إلى شعبه، وإلى أرضه التي وهبها إلى إسرائيل، وإلى أورشليم، وإلى جبل الهيكل الذي هو أقدس موقع في الدنيا. وهكذا، فإن من الأفضل لهم أن يحذروا ويخشوا غضب الله وحكمه عليهم. إله إسرائيل ينصحهم بأن يتركوا جبل الهيكل وشأنه وينأوا بأنفسهم عن موقع الإله المقدس وهيكله. فالله عازم على أن يعيد بناء الهيكل، ولن يسمح لأعدائه بأن يوقفوه عن ذلك[٢٠].

---

(١٩) تعلن هذه المنظمة عن أفكارها وأهدافها على الإنترنت، انظر: «Long Term Objectives,» (Temple Mount and Land of Israel Faithful Movement), on the web: <www.Templemountfaithful.org>.

(٢٠) «More Exciting Information about the King Jehoash Inscription Found on the Temple Mount,» (Temple Mount and Land of Israel Faithful Movement, 14 January 2003), on the Web: <www.Templemountfaithful.org/news/2003014.htm>.

غير أن نشوة ذلك «الاكتشاف» لم تدم طويلًا لدى أصحابها، فقد انهار كل شيء فجأة وبشكل سريع. وكان ذلك عندما تبين أن نقش يهوآش ولقى آثارية أخرى كانت مزيفة. فقد أثار النقش شكوك كثير من علماء اللغات السامية القديمة الذين وجدوا فيه كلمات واستخدامات لغوية لم تكن معروفة في الزمن المفترض له (القرن التاسع قبل الميلاد) بل هي حديثة دارجة في اللغة العبرية المعاصرة.

وغير ذلك قام يوفال غورين (Yuval Goren)، رئيس دائرة الآثار وثقافات الشرق الأدنى القديمة في جامعة تل أبيب، بدور رائد في التعامل مع النقش عندما أخضعه (عام ٢٠٠٣) لاختبارات علمية دقيقة استخدم فيها وسائل تكنولوجية متقدمة في فحص الآثار، أوصلته في النهاية إلى إثبات زيفه[٢١]. وعلق يوفال غورين ونيل آشر سيلبرمان، المؤرخ في مركز إنمان للآثار العامة في بلجيكا، على هذه النتيجة بقوله:

إن القصة التي ابتدأت بنفخ أبواق الانتصار الروحي انتهت بأن أصبحت مسرحية هزلية مزعجة... إن خداع النفس المرائي دينيًا وادعاء العلم والفساد التجاري الذي رافق صعود هذه الآثار وسقوطها بسرعة الشهاب يقدم درسًا لكل من يحاول، بأي ثمن، أن يجند علم الآثار للبرهنة على أن < الكتاب > صحيح[٢٢].

مهد غورين بعمله هذا الطريق لغيره من العلماء من مختلف التخصصات لإعادة النظر في عدد كبير من الآثار التي كان يحتفى بها، وتبين أنها مزورة[٢٣]. بل إن موجودات المتحف الإسرائيلي في القدس من تحف وآثار تتصل بـ «عصر الهيكل» خاصة، أصبحت عرضة للتشكيك، بعد أن ثبت تزوير نسبة عالية منها. في هذا يقول إريك ميرز (Eric Meyers) أستاذ

---

(٢١) نشر غورين عدة دراسات ومقالات عن النتائج التي أوصلته إليها اختباراته منها: Yuval Goren: «An Alternative Interpretation of the Stone Tablet with Ancient Hebrew Inscription Attributed to Jehoash, King of Judah,» and «The Jerusalem Syndrome in Archaeology: Jehoash to James,» *Bible and Interpretation* (February 2003) and (January 2004) resp.

(٢٢) Neil Asher Silberman and Yuval Goren, «Faking Biblical Archaeology,» *Archaeology*, vol. 56, no. 5 (September-October 2003).

(٢٣) للتفاصيل انظر: سخنيني، **القدس: تاريخ مختطف وآثار مزورة.**

الآثار في جامعة ديوك في الولايات المتحدة ومحرر **موسوعة أكسفورد لآثار الشرق الأدنى** *(Oxford Encyclopedia of Archaeology in the Near East)* تعقيبًا على ما تكشف في قضية تزوير الآثار:

ثمة تقديرات عالية تصل إلى أن ٣٠ أو ٤٠ في المئة من المواد التي تحمل نقوشًا في المتحف الإسرائيلي [في القدس] كان قد جرى تزويرها... وليس هناك من شك في أن إسرائيل وسلطة الآثار فيها تواجهان أسوأ أزمة أخلاقية في تاريخ الدولة، أو في تاريخ علم الآثار الحديث[٢٤].

هكذا، على مدى عقود عديدة، كان علم الآثار < الكتابي > يجهد نفسه بإثبات أن هذا الذي ترويه الحكايات < الكتابية > كان قد حدث بالفعل في الماضي وأن شواهده ماثلة في ما خلفته تلك الأحداث من آثار. وكان هذا «العلم» بذلك يبحث عن «ذاكرة مادية»، متناغمة مع حكايات < الكتاب > وأساطيره، يغزو بها الذاكرة الفلسطينية، بشقيها التاريخي والجغرافي، ويحل محلها. ولم تكن غاية هذا «العلم» أن يبيد الذاكرة الفلسطينية فحسب، بل كان أيضًا يشتغل لحساب الخطاب الصهيوني القائم على ادعاء «يهودية الأرض»، وحصر ملكيتها، تاليًا، في اليهود أنفسهم. على هذا، تكمن في الجذر من هذا «العلم» فكرة إقصاء الآخر، بل استئصاله، وهي الرسالة التي فهمتها جيدًا منظمة «أمناء جبل الهيكل» عندما تمسكت بتلابيب «نقش يهوآش»، الذي كشفه ذلك «العلم» وأحاطه بهالة من التبجيل والتقديس (قبل أن يظهر زيفه)، وجعلته ذريعة أخرى، ذريعة مقدسة مجسدة في حجر مقدس، لتشديد حملتها على إقصاء العرب وطردهم من «جبل الهيكل»، الأمر الذي يقع في المحور من اختصاصاتها.

---

(٢٤) Cited in: Ann Byle, «Update: Finds or Fakes? Duke Professor Claims, A Third of Israel Museum's Inscriptions Are Forgeries,» *Biblical Archaeology Review*, vol. 30, no. 5 (September- October 2004).

المراجــع

١ ـ العربية

كتب

الخالدي، وليد. **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها.** ترجمة حسني زينة؛ تدقيق وتحرير سمير الديك. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

سخنيني، عصام محمد. **الإسرائيليات: مكونات أسطورية في المعرفة التاريخية العربية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤. (تاريخ)

ـــــ . **القدس: تاريخ مختطف وآثار مزورة.** عمّان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، ٢٠٠٩.

ـــــ . **فلسطين والفلسطينيون: صيرورة تكوين الاسم والوطن والشعب والهوية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

عارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود.** ٦ ج. صيدا، لبنان: المكتبة العصرية، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢.

ج ٥: **١٩٤٧ ـ ١٩٥٥.**

غارودي، روجيه. **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية.** ترجمة محمد هاشم؛ تقديم محمد حسنين هيكل. ط ٤. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

الموسوعة الفلسطينية. إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية: أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم، أنيس صايغ. ٢ ق في ١٠ مج. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠.

دوريـة

سخنيني، عصام محمد. «نقش الملك التوراتي يهوآش: نموذج لتزوير التاريخ الفلسطيني.» **البصائر**: السنة ٧، العدد ٢، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abu El-Haj, Nadia. *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society*. Chicago: University of Chicago Press, 2001.

Aharoni, Yohanan. *The Land of the Bible: A Historical Geography*. Translated from the Hebrew and Edited by A. F. Rainey. 2nd ed., rev. and enl. Philadelphia: Westminster Press, 1979.

Ahlström Gösta W. *The History of Ancient Palestine from the Palaeolithic Period to Alexander's Conquest*. With a Contribution by Gary O. Rollefson; Edited by Diana Edelman. Sheffield, England: JSOT Press, 1993. (Journal for the Study of the Old Testament. Supplement Series; 146)

Albright, William Foxwell. *From the Stone Age to Christianity; Monotheism and the Historical Process*. 2nd ed. with a New Introd. Garden City, NY: Doubleday, 1957. (Doubleday Anchor Books; A100)

Asquith, Herbert. *Memoirs and Reflections*.

Aubet, Maria Eugenia. *The Phoenicians and the West: Politics, Colonies and Trade*. New York; Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Beit-Hallahmi, Benjamin. *Original Sins: Reflections on the History of Zionism and Israel*. London; Concord, MA: Pluto Press, 1992.

Benvenisti, Meron. *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948*. Translated by Maxine Kaufman-Lacusta. Berkeley: University of California Press, 2000.

Biblical Archaeology Today: Proceedings of the International Congress on Biblical Archaeology, Jerusalem, April 1984. [Jerusalem]: Israel Exploration Society: Israel Academy of Sciences and Humanities in Cooperation with the American Schools of Oriental Research, 1985.

The Chronicle of Theophanes: An English Translation of Anni mundi 6095-6305 (A.D. 602-813). With Introduction and Notes by Harry Turtledove. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982. (Middle Ages)

De Ste. Croix, G.E.M. *The Class Struggle in the Ancient Greek World: From the Archaic Age to the Arab Conquests*. London: Duckworth, 1981.

Eban, Abba Solomon. *My People: The Story of the Jews*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.

Edelman, Diana Vikander (ed.). *The Fabric of History: Text, Artifact, and Israel's Past*. Sheffield, England: JSOT Press, 1991. (Journal for the Study of the Old Testament. Supplement Series; 127)

Finkelstein, Israel and Neil Asher Silberman. *The Bible Unearthed: Archaeology's New Vision of Ancient Israel and the Origin of its Sacred Texts*. New York: Touchstone, 2002.

Frishwasser - Ra'anan H. F. *The Frontiers of a Nation: A Re-examination of the Forces which Created the Palestine Mandate and Determined its Territorial Shape*. London: Batchworth Press, 1955.

Glubb, John Bagot. *Britain and the Arabs; a Study of Fifty Years, 1908 to 1958.* London: Hodder and Stoughton, [1959].

Hawk, Lewis Daniel. *Joshua.* Collegeville, Minn.: Liturgical Press, 2000. (Berit Olam)

Herzl, Theodor. *Old-New Land [Altueland 1902].* Translated by Lotta Levensohn. New York: M. Weiner, 1941.

_______ . *The Jewish State.* Translated from the German by Sylvie D'Avigdor. New York: American Zionist Emergency Council, 1946.

Horowitz, Elliott S. *Reckless Rites: Purim and the Legacy of Jewish Violence.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006. (Jews, Christians, and Muslims from the Ancient to the Modern World)

John, Robert and Sami Hadawi. *The Palestine Diary.* With a Foreword by Arnold J. Toynbee. Beirut: Palestine Research Centre, 1970.

Kaiser, Walter C. *Toward Old Testament Ethics.* Grand Rapids, Mich.: Zondervan, 1983.

Lemkin, Raphael. *Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress.* With New Introduction by Samantha Power. Clark, NJ: Lawbook Exchange, 2005.

Lloyd George, David. *The Truth about the Peace Treaties.* 2 vols. London: V. Gollancz, 1938.

Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority.* Austin: University of Texas Press, 1982. (Modern Middle East Series; no. 6)

Masalha, Nur. *The Bible and Zionism: Invented Traditions, Archaeology and Post-Colonialism in Palestine-Israel.* London; New York: Zed Books, 2006.

_______ . *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought 1882-1948.* Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992.

Monroe, Elizabeth. *Britain's Moment in the Middle East, 1914-1971.* London: Chatto and Windus, 1963.

Moors, Annelies [et al.] (eds.). *Discourse and Palestine: Power, Text and Context.* Amsterdam: Het Spinhuis, 1995.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited.* 2nd ed. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2004. (Cambridge Middle East Studies; 18)

_______ . *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War.* Rev. and Expanded ed. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 2005.

_______ . *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1999.* New York: Knopf, 1999.

Naimark, Norman M. *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2001.

Prior, Michael. *The Bible and Colonialism: A Moral Critique.* [New York; London]: Continuum International Publishing Group, 1997. (Biblical Seminar; 48)

Robinson, Edward. *Biblical Researches in Palestine, and the Adjacent Regions*. 3 vols. Boston: Crocker and Brewster, 1856.

Rogan, Eugene L. and Avi Shlaim (eds.). *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*. New York: Cambridge University Press, 2001. (Cambridge Middle East Studies; 15)

Safti, Adel. *Might over Right: How the Zionists Took over Palestine*. Reading: Garnet Publishing Ltd, 2009.

Shahak, Israel. *Jewish History, Jewish Religion: The Weight of Three Thousand Years*. (Electronic Copy). On the Web: < www.judaism.me/5.php < http:// www.judaism.me/5.php > .

Simons, Chaim. *A Historical Survey of Proposals to Transfer Arabs from Palestine, 1895 - 1947*. Ulaan Baator: Gengiz Khan Publishers, 2004.

Tamarin, Georges R. *The Israeli Dilemma: Essays on a Warfare State*. Edited by Johan Niezing. [Rotterdam]: University Press Rotterdam, 1973. (Publications of the Polemological Centre of the Free University of Brussels (VUB); v. 2)

Webster's Third New International Dictionary of the English Language Unabridged with Seven Language Dictionary, Editor in chief Philip B. Gove; Associate Editors Edward Artin [et al.]. 3 vols. Chicago, ILL: Encyclopaedia Britannica inc., 1976.

Whitelam, Keith W. *The Invention of Ancient Israel: The Silencing of Palestinian History*. New York: Routledge, 1996.

Woodward, E. L. and Rohan Butler (eds.). *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939*. London: Her Majesty's Stationary Office, 1955.

Periodicals

Abu El-Haj, Nadia. «Producing (Arti) Facts: Archaeology and Power during the British Mandate of Palestine.» *Israel Studies*: vol. 7, no. 2, Summer 2002.

Atti della Accademia Nazionale dei Lincei. Rendiconti, vol. 9, 1994.

Avni, Gideon. «The Persian Conquest of Jerusalem (614 c.e.): An Archaeological Assessment.» *Bulletin of the American Schools of Oriental Research*: no. 357, February 2010.

Bar-Yosef, Eitan. «Christian Zionism and Victorian Culture.» *Israel Studies*: vol. 8 no. 2, Summer 2003.

Biran, Avraham and Joseph Naveh. «The Tel Dan Inscription: A New Fragment.» *Israel Exploration Journal*: vol. 45, no. 1, 1995.

Byle, Ann. «Update: Finds or Fakes? Duke Professor Claims, A Third of Israel Museum's Inscriptions Are Forgeries.» *Biblical Archaeology Review*: vol. 30, no. 5, September- October 2004.

Cromer, Gerald. «Amalek as Other, Other as Amalek: Interpreting a Violent Biblical Narrative.» *Qualitative Sociology*: vol. 24, no. 2, 2001.

Davies, Philip R. ««House of David» Built on Sand: The Sins of the Biblical Maximizers.» *Biblical Archaeology Review*: vol. 20, no. 4, July-August 1994.

Erlanger, Steven. «King David's Palace Is Found, Archaeologist Says.» *New York Times*: 5/8/2005.

Finkelstein, Israel [et al.]. «Has King David's Palace in Jerusalem Been Found?.» *Tel Aviv: Journal of the Institute of Archaeology of Tel Aviv University*: vol. 34, no. 2, September 2007.

Forward: 31/1/2003.

Friedman, Manis. «How Should Jews Treat their Arab Neighbors?.» *Moment* (May-June 2009).

Gangloff, Frederic. «Joshua 6: Holy War or Extermination by Devine Command (Herem).» *Theological Review*: vol. 25, no. 1, April 2004.

Gazit, Mordechai. «The 1956 Sinai Campaign: David Ben-Gurion's Policy on Gaza, the Armistice Agreement and French Mediation.» *Israel Affairs*: vol. 6, no. 14, Spring-Summer 2000.

Golani, Motti. «Chief of Staff in Quest of a War: Moshe Dayan Leads Israel into War.» *Journal of Strategic Studies*: vol. 24, no. 1, March 2001.

Goldberg, Jeffrey. «Among the Settlers: Will they Destroy Israel?.» *New Yorker*: 31/5/2004

Gordon, Buzzy. «An Intolerable Spot for a Museum.» *Forward:* 20/11/2008.

Goren, Yuval. «An Alternative Interpretation of the Stone Tablet with Ancient Hebrew Inscription Attributed to Jehoash, King of Judah.» *Bible and Interpretation*: February 2003.

______. «The Jerusalem Syndrome in Archaeology: Jehoash to James.» *Bible and Interpretation*: January 2004.

Grinberg, Lev Luis. «Speechlessness: In Search of Language to Resist the Israeli «Thing without a Name».» *International Journal of Politics, Culture, and Society*: vol. 22, no. 1, March 2009.

Gur-Ze'ev, Ilan. «The Production of Self and the Destruction of the Other's Memory and Identity in Israeli/Palestinian Education on the Holocaust/ Nakbah.» *Studies in Philosophy and Education*: vol. 20, no. 3, May 2001.

Haaretz: 29/10/1999, and 18/5/2010.

Hanafi, Sari. «Spacio-cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009.

Hayden, Robert M. «Schindler's Fate: Genocide, Ethnic Cleansing, and Population Transfers.» *Slavic Review*: vol. 55, no. 4, Winter 1996.

Herzog, Ze'ev. «Deconstructing the Walls of Jericho.» *Biblical Archaeology Review*: November-December 2002.

Horowitz, Elliott. «The Vengeance of the Jews Was Stronger Than Their Avarice: Modern Historians and the Persian Conquest of Jerusalem in 614.» *Jewish Social Studies*: vol. 4, no. 2, Winter 1998.

Jerusalem Post: 31/5/2011.

Khalidi, Walid. «Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 18, no. 1, Special Issue: *Palestine 1948*, Autumn 1988.

«The King's Torah: A Rabbinic Text or a Call to Terror.» *Haaretz*: 22/1/2010.

Klein, Menachem. «From the Margins to the Mainstream: Impact of Extreme Religious Discourse in Israel.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 16, no. 34, March 2010.

Kuan, Kah-Jin Jeffrey. «Biblical Interpretation and the Rhetoric of Violence and War.» *Asia Journal of Theology*: vol. 23, no. 2, October 2009.

Lemche, Niels Peter. «On the Problems of Reconstructing Pre-Hellenistic Israelite (Palestinian) History.» *Journal of Hebrew Scripture*: vol. 3, 2001.

Lloyd Jones, Gareth. «Sacred Violence: The Dark Side of God.» *Journal of Beliefs and Values: Studies in Religion and Education*: vol. 20, no. 2, 1999.

Masalha, Nur. «The 1956-57 Occupation of the Gaza Strip: Israeli Proposals to Resettle the Palestinian Refugees.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 23, no. 1, May 1996.

______. «Reading the Bible with the Eyes of the Canaanites: Neo-Zionism, Political Theology and the Land Traditions of the Bible (1967 to Gaza 2009).» *Holy Land Studies*: vol. 8, no. 1, May 2009.

______. «Remembering the Palestinian Nakba: Commemoration, Oral History and Narratives of Memory.» *Holy Land Studies*: vol. 7, no. 2, November 2008.

Mazar, Eilat. «Did I Find King David's Palace?.» *Biblical Archaeology Review*: vol. 32, no. 1, January-February 2006.

Morris, Benny. «Falsifying the Record: A Fresh Look at Zionist Documentation of 1948.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 3, Spring 1995.

______. «The Tantura 'Massacre' Affair.» *Jerusalem Report*: 9/2/2004.

Muir, Diana. «A Land without a People for a People without a Land.» *Middle Eastern Quarterly*: vol. 15, no. 2, Spring 2008.

Pappe, Ilan. «The 1948 Ethnic Cleansing of Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 1, Autumn 2006.

______. «The 48 Nakba and the Zionist Quest for its Completion.» *Between The Lines*: October 2002. On the Web: <www.bintjbeil.com>.

Petrovic, Drazen. «Ethnic Cleansing- an Attempt at Methodology.» *European Journal of International Law*: vol. 5, no. 1, 1994.

Prior, Michael. «The Bible and the Redeeming Idea of Colonialism.» *Studies in World Christianity*: vol. 5, no. 2, October 1999.

Romaniuk, Scott Nicholas and Joshua Kenneth Wasylciw. «Knowing Genocide: The Practice of Mass-Killing in Ideologically Motivated Wars of Annihilation.» *European Journal of Scientific Research*: vol. 41, no.1, 2010.

Schechla, Joseph. «Ideological Roots of Population Transfer.» *Third World Quarterly*: vol. 14, no. 2, June 1993.

Semelin, Jaques. «What Is 'Genocide'?.» *European Review of History*: vol. 12, no. 1, March 2005.

Shanks, Hershel. «Is It or Isn't It? King Jehoash Inscription Captivates Archaeological World.» *Biblical Archaeology Review*: vol. 9, no. 2, March- April 2003.

Shaw, Martin. «Palestine in International Historical Perspective on Genocide.» *Holy Land Studies*: vol. 9, no. 1, May 2010.

______ and Omer Bartov. «The Question of Genocide in Palestine, 1948: An Exchange between Martin Shaw and Omer Bartov.» *Journal of Genocide Research*: vol. 12, nos. 3-4, September-December 2010.

Shragai, Nadav. «Sensation or Forgery? Researchers Hail Dramatic First Temple Period Finding.» *Haaretz*: 13/1/2003.

Silberman, Neil Asher. «On Relics, Forgeries and Biblical Archaeology.» *Religious Studies News*: vol. 4, no. 2, February 2003.

______ and Yuval Goren. «Faking Biblical Archaeology.» *Archaeology*, vol. 56, no. 5, September-October 2003.

Strategos, Antiochus. «The Capture of Jerusalem by the Persians in 614 AD.» Translated into English by F. C. Conybeare. *English Historical Review*: no. 25, 1910.

«The Tantura Massacre, 22-23 May 1948.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 30, no. 3, Spring 2001.

Thelle, Rannfrid I. «The Biblical Conquest Account and its Modern Hermeneutical Challenges.» *Studia Theologica*: vol. 61, no. 1, 2007.

Walters, Guy. «The Head Nazi-hunter's Trail of Lies.» *Sunday Times*: 19/7/2009.

Weiss, Efrat. «MK [Member of Knesset] Orlev Presents Updated List of Mortal Enemies of Israel.» *Israel News*, 3/3/2007. On the Web: <http://www.ynet-news.com>.

«West Bank Rabbi: Jews Can Kill Gentiles who Threaten Israel: Book by Rabbi Yitzhak Shapiro of Yitzhar Permits even the Murder of Babies and Children Who Pose Threat.» *Haaretz*: 9/11/2009.

Wetherell, David. «The Use and Misuse of Religious Language: Zionism and the Palestinians.» *Holy Land Studies*: vol. 4, no. 1, May 2005.

Wolfe, Patrick. «Settler Colonialism and the Elimination of the Native.» *Journal of Genocide Research*: vol. 8, no. 4, December 2006.

Zameret, Zvi. «Judaism in Israel: Ben-Gurion's Private Beliefs and Public Policy.» *Israel Studies*: vol. 4, no. 2, Fall 1999.

Documents

Ben-Arie, Yehoshua. «The Tolerance Museum and the Mamilla Cemetery: The Plain Facts.» (Israel Palestine Center for Research and Information, January 2009). On the Web: <www.ipcri.org>.

Blumental, Max. «How to Kill Goyim and Influence People: Leading Israeli Rabbis Defend Manual for Killing Non-Jews.» (August 2010). On the Web: <www.maxblumental.com>.

«Convention on the Prevention and punishment of the Crime of Genocide.» (United Nations General Assembly, 9 December 1948).

Ennab, Wael R. «Population and Demographic Developments in the West Bank and Gaza Strip until 1990.» (Study, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), New York, 28 June 1994).

«Erasing the Past: The Destruction of an Ancient Muslim Cemetery in Jerusalem.» (Center for Constitutional Rights). On the Web: < www.ccrjustice.org >.

«Final Report of the Commission of Experts Established Pursuant to Security Council Resolution 780 (1992).» (S/1994/674, 27 May 1994).

Garbini, Giovani. «The Aramaic Inscription from Tel Dan.» Translated by Ian Hutchsson. On the Web: < www.geocities.com >

«Long Term Objectives.» (Temple Mount and Land of Israel Faithful Movement). On the Web: < www. Templemountfaithful.org >.

«Mamilla Cemetery in Jerusalem.» (Center for Constitutional Rights). On the Web: < www.ccrjustice.org >.

«More Exiting Information about the King Jehoash Inscription Found on the Temple Mount.» (Temple Mount and Land of Israel Faithful Movement, 14 January 2003). On the web: < www.templemountfaithful.org/news/2003014.htm >.

Morris, Benny. «Arab-Israeli War.» (Crimes of War Project). On the Web: < www.crimesofwar.org >.

«Paper on the Philistines.» (Prepared by the Department of Geography at the University of Lethbridge, Alberta, Canada). On the Web: < www.home.uleth.ca.geo.phlist >.

«Report of the Palestine Royal Commission.» (Presented by the Secretary of State for the Colonies to the United Kingdom Parliament by Command of his Britannic Majesty (July 1937), Distributed at the request of the United Kingdom Government, Series of League of Nations Publications Series of League of Nations Publications, VI. A.Mandates, 1937. VI.A.5, Official Communiques IN 9/37).

«Special Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestinian Refugees in the Near East Covering the Period 1 November 1956 to Mid-December 1956.» (UN General Assembly, Official Records: Eleventh Session, Supplement, no. 14A (A/3212/Add.1), New York, 1957).

United Nations Conciliation Commission for Palestine. «Settled Population of Palestine by Town and Sub-district, Estimated as at 31st December 1946, (Reproduced from the Supplement to the Survey of Palestine, June 1947).» (UN Document; A/AC.25/W/4, 22 March 1949).

Websites

< www.wiesenthal.com >.

< www.web.infoave.net >.

فهـــرس عـــام

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ش -

- ص -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -